



مصطلحات النجوى الكوفى

در استجها و تنديک مداولاتجها

تأليف

الشيخ محمد بن محمد الشيرازى

هجري

الطبعة الاولى في شهر ربيع الاول سنة 1412

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

الكتاب : ١ شريحة لوم - المجلدات - جزء
٣٤٥١٥٧٩ - ٣٤٥١٧٥٦ - ٣٤٥١٧٥٦
الطبعة : ١ ، ٩ شريحة القطع الطويل
أرض لوم - ٣٤٥٢٩٦٣
ص - ب ٦٣ طبعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد .

فلا شك أن للمصطلحات العلمية أهمية بالغة بالنسبة لجميع العلوم ، فلا بد لدارس علم من العلوم أن يفهم المدلول المحدد الخاص بكل مصطلح من المصطلحات ، ذلك أن المصطلح يعني وضع لفظ أو تسمية لفكرة من أفكار العلم أو حقيقة من حقائقه أو مدرك من مدركاته أو ظاهرة من الظواهر التي يتناولها ، ومن ثمّ يصبح للفظ المتخذ مصطلحاً مدلولاً جديداً داخل العلم يختلف عن مدلوله العام في اللغة اختلافاً قليلاً أو كثيراً .

إنّ المصطلحات العلمية تعني وجود عرف لغوي خاص بين أرباب العلم ودارسيه يختلف عن العرف اللغوي العام .

وليس من فضول القول التنبيه على ضرورة تحديد مدلولات مصطلحات كل علم وفهمها فهماً دقيقاً من قبل العلماء والدارسين ، ذلك أن مصاعب جمّة تواجه الباحثين بسبب من عدم تحديد معاني المصطلحات أو غموض بكتنفها لم يتح له من يحلّيه .

وقد أدرك القدماء أهمية دراسة مصطلحات كل علم والعناية بها ، وكثير من عباراتهم المتناثرة تدلّ على ذلك ، فالجاحظ يذكر أن النحويين قد وضعوا مصطلحات : الحال والظرف وما أشبه ذلك لأنهم لو لم يضعوا هذه العلامات لم يستطيعوا تعريف القرويين وأبناء البلد علم العروض والنحو^(١) .

(١) الجاحظ : البيان والبيان ج ١ ص ١٤٠ .

ويؤكد فكرتنا عن أهمية المصطلح عند القدماء ما شاع عند دارسي الحديث الذين يطلقون على علم الحديث دراية أو على جانب كبير منه علم . مصطلح الحديث . ذلك أن إدراك المدلول الخاص لألفاظ المتواتر والصحيح والحسن والضعيف والمرسل والمنقطع والمجهول والمرفوع والشاذ والغريب ... إلخ ، إدراك مفهوماتها عند المحدثين يمثل جانباً ذا أهمية كبيرة بالنسبة لعلم الحديث دراية . ومن هذا المنطلق المدرك لأهمية تحديد المصطلحات والكشف عن معانيها وإزالة ما يكتنفها من الغموض وضع التهانوي معجماً للمصطلحات سماه . كشف اصطلاحات الفنون . ذكر فيه أن . أكثر ما يحتاج إليه في تحصيل العلوم المدونة والفنون المروجة إلى الأساندة هو اشتباه الاصطلاح ، فإن لكل علم اصطلاحاً خاصاً به إذا لم يعلم بذلك لا يتيسر الشارع فيه الاهتداء إليه وإلى اتفهامه دليلاً^(١) .

ويعرف الاصطلاح أو المصطلح بأنه اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص ، أي أنه العرف الخاص وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم معين بعد نقله من موضوعه الأول لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص ، أو لمشاركتها في أمر أو مشابهتها في وصف أو غير ذلك^(٢) .

وتعد المصطلحات وسيلة أساسية من وسائل تكوين المعارف وتنظيمها وتطويرها ، ومن ثم ينبغي لها أن تتسم بالدقة والوضوح بحيث لا يكون للمصطلح في علم من العلوم أكثر من مدلول واحد ، كما ينبغي دفعاً للمشاحة والخلافات اللفظية - ما أمكن - ألا يكون للحقيقة الواحدة أو الموضوع الواحد أكثر من مصطلح أي أكثر من تسمية واحدة أو رمز لغوي واحد يدل عليه .

(١) كشف اصطلاحات الفنون ج ١ ص ٢ .

(٢) كشف اصطلاحات الفنون ج ١ ص ٢١٧ ، تاج العروس مادة « صلح » .

إن مصطلحات العلوم تثقل لوئها من ألوان التغير الدلالي الذي يعترى الألفاظ والتراكيب التي تختار لتكون رموزاً لغوية لبعض الحقائق أو المفاهيم أو المبركات أو الظواهر حيث يصبح لهذه الرموز مدلولات جديدة تختلف عن مدلولاتها اللغوية العامة ، وكلما شاع المصطلح بمفهومه الجديد في بيئة الخاصة واتسعت دائرة استعماله خرج من نطاقه الضيق واقترب من نطاق الاستعمال العام . ولعل خير مثال للمصطلحات الخاصة التي قُدر لها - لأسباب كثيرة يطول شرحها - الشيوع في الاستعمال العام هو ما يسمى بالألفاظ أو المصطلحات الإسلامية أو الشرعية كالصلاة والزكاة والصوم والحج إلخ .

إن هذه الألفاظ قد أكسبها الإسلام مدلولات جديدة تختلف عن مدلولاتها اللغوية الأولى التي كانت معروفة بها قبل مجيء الإسلام ، وقد قُدر لهذه المدلولات الجديدة أن تصبح هي الأكثر شيوعاً واستعمالاً ، أو بعبارة أخرى تصبح هي المتبادرة إلى الأذهان عند ذكر هذه الألفاظ ، وهذا يعني أنها قد فاقت المدلولات اللغوية السابقة وصارت هي السائدة في الاستعمال اللغوي فضلاً عن الاستعمال الشرعي بطبيعة الحال ولهذا السبب فإن الأصوليين (علماء أصول الفقه) عندما يتناولونها بالدراسة يسمون مدلولاتها الجديدة ، حقائق شرعية في مقابل ما كان لها من مدلولات قديمة تسمى عندهم بالحقائق اللغوية .

إن كثيراً من المشكلات والمصاعب التي تواجه الباحثين في العلوم تكون ناتجة عن عدم تحديد مفهوم كل مصطلح ، كما تنشج عن وجود أكثر من لفظة أو رمز أو تسمية للحقيقة أو الظاهرة الواحدة ، وهو ما يمكن أن نسميه هنا « بالترادف » في المصطلح ونعني به إطلاق أكثر من لفظ أو تركيب على الموضوع أو الحقيقة الواحدة ، كما أن بعض العلوم يوجد بها اللفظ الواحد أو الرمز الواحد أكثر من مدلول أو مفهوم وهو ما يمكن أن نسميه « بالاشتراك اللفظي » في المصطلح .

وفي نظرنا أن استقرار المصطلح العلمي ووضوحه يقتضي أن تختص فيه مصطلحات العلم ما أمكن من ظاهري « الترادف » و « الاشتراك » .

ونظرًا للطبيعة التدرجية أو التطورية في نشأة أي علم من العلوم يبدو من الميسور لمؤرخي العلم ملاحظة ظاهري « الاشتراك » و « الترادف » بالنسبة لعدد غير قليل من المصطلحات قبل أن يكتب لها الاستقرار .

لقد كانت هاتان الظاهرتان سببًا في أن يتجه عالم حاذق كالغزالي وهو يتناول مصطلحات الأصوليين (علماء أصول الفقه) إلى أن كثيرًا من التسميات أو المصطلحات تعني حقيقة واحدة وإن اختلفت العبارات ، كما يتجه إلى أن كثيرًا من الخلافات كان سببها اختلاف التسميات والعبارات وهو ما سميناه بـ « الترادف » ، أو كان سببها تعدد المدلولات وتنوعها بالنسبة للفظ أو المصطلح الواحد وهو ما سميناه بـ « الاشتراك اللفظي » ، وهذه الخلافات بين الفقهاء يستبها الغزالي خلافات لفظية غير حقيقية إذ إن سببها هو عدم الاتفاق على تسميات معينة ومفاهيم محددة وبعبارة أخرى يرجع سببها إلى عدم تحديد المصطلحات وعدم تخلصها من غمبي « الاشتراك » و « الترادف » ، ولذلك يكرر الغزالي من العبارات ما يحاول به معالجة هذه الظاهرة كقوله : « لا التفات إلى الأسماء »^(١) ، وقوله : « فلا تلتفت إلى الألفاظ واجتهد في إدراك حقيقة هذا الجنس »^(٢) ، أو كقوله : « وإليك الخيرة في تسميته بعد الوقوف على جنسه وحقيقته »^(٣) .

(١) الغزالي : المستصفى من علم الأصول ص ٢٧٤ .

(الناشر : مكتبة الجندي - مطبعة شركة الطباعة الفنية) القاهرة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

(٢) انظر للمصدر السابق ص ٢٧٣ حيث أورد الغزالي خمس عبارات (مصطلحات) تعبر عما يسمى عند الأصوليين بدلالة القموى .

(٣) للمصدر السابق ص ٢٧٣ .

وليس من قبيل المبالغة أن نذكر أن عددًا غير قليل من الدارسين المحدثين للعلوم القديمة يقومون في كثير من الخلط ، ويصلون إلى عدد غير قليل من المفاهيم أو النتائج الخاطئة بسبب إغفال هذه الظاهرة التي نبه إليها الغزالي كثيرًا ، وهي ظاهرة عامة مألوقة في مراحل النشوء والتطور بالنسبة لجميع العلوم .

وقد اتجهت في هذه الدراسة إلى تناول جانب من مصطلحات النحو العربي ، رأيت أن الغموض مازال يكتنف مدلولاتها وأنها لا تزال بحاجة إلى إلقاء مزيد من الضوء والشرح والدراسة لأن كثيرًا منها لم يكتب له السيادة في كتب النحو المتداولة ، ومن ثم فإن عامة الدارسين لا يكادون يسمعون بها ، وإن حدث فإنهم لا يدركون مدلولاتها على وجه الدقة .

إن هذه المصطلحات التي أعنيها هي مصطلحات النحو الكوفي ، وهي مصطلحات نشأت واستعملت في مراحل النحو الأولى ، أي في مراحل التطور والتميز السريع لهذا العلم ، ومن ثم فقد اعتراها قدر من التغير الدلالي في تلك الفترة الباكرة المزدهرة الفنية بالإبداع والإنشاء والخلاف والمليحة بالحياة العلمية الدافقة ، وهذا التغير السريع في مدلول المصطلح يحتاج في كشفه وتوضيحه إلى الدراسة المتأنية .

هذه المصطلحات الكوفية قنر لكثير منها أن ينصرف عن استعماله النحاة فيما بعد زمن البصرة والكوفة ، بيد أنها حظيت في بيئة علمية أخرى بقدر من العناية والحفظ فلا تزال الكتب المعنية بدراسة النص القرآني من حيث قراءاته وأصواته أي كتب القراءات والتجويد لا تزال تحفل بعدد غير قليل من مصطلحات أهل الكوفة .

من هنا تتضح أهمية دراسة المصطلحات الكوفية في محاولة للوصول إلى تحديد دقيق لمدلولاتها وإلقاء الضوء - ما أمكن - على نشأتها وتطورها ، ذلك أن كثيرًا من هذه المصطلحات - كما ذكرت - لا تزال مكثفة بظلال كثيفة من الغموض .

وقد حاولت - ما أمكن - أن أحدد مدلولات المصطلحات التي أتناولها من خلال استعمال الكوفيين أنفسهم في كتبهم كـ « معاني القرآن للفراء » ، أو من خلال ما نقل عنهم ، ثم أستمع بعد ذلك بأقوال غيرهم من العلماء في هذا الصدد ذلك أن غير الكوفيين قد يلجأون - في أحيان غير قليلة - عند عرض آرائهم إلى ترجمة مصطلحاتهم والتعبير عنها بغيرها من المصطلحات السائدة في البيئة النحوية .

وقد التزمت في بحثي بالموضوعية فلم يكن لي هوى بصريّ يحملني على نقد الكوفيين دفاعاً عن مصطلح البصريين ، كما لم يكن لي هوى كوفيّ يحملني على الدفاع عنهم بغير برهان ، وإنما حاولت ما استطعت أن أتجنب ما تصورت وقوع بعض الدارسين فيه من الذين قد تبدو لهم من خلال بحوثهم نزعات أو أهواء بصرية أو كوفية ، وقد حاولت أن يتسم بحثي بالتجرد وأن ألتزم فيه بالمعايير العلمية المنهجية فاستحسنت من المصطلحات ما رأيت فيه تحقق الخصائص العلمية للمصطلح ؛ من حيث التحديد والوضوح والتعبير عن موضوعه وسلامته من عيب الاصطلاح اللذين ذكرتهما من قبل وهما « الترادف » و « الاشتراك اللفظي » .

ولم يكن من أهداف هذا البحث الأساسية تتبع تطور المصطلح الكوفي منذ نشأته إلى استقراره ؛ لأن هذه القضية تحتاج إلى أن يفرع لها بحث يخصها يقوم بتتبع المصطلحات منذ نشأتها إلى حين استقرارها ، وقد كان الهدف الأساسي لهذا البحث متمثلاً في جمع ما يمكن جمعه من المصطلحات الكوفية ، ثم القيام بتفسيرها وتحديد مدلولاتها ، وإزالة جوانب الغموض عنها لتحقيق هدف معرفي يحتاج إليه الدارسون لاسيما الشاذيين منهم الذين يهمهم فهم تراثهم وتمثله ، ولما يدركه جميع الباحثين في هذا الحقل ويواجهونه من الغرابة التي لا تزال تكتنف المصطلحات الكوفية وتحيطها بظلال من الغموض والإبهام ، وهو ما يجعل الحاجة ماسة إلى تفسيرها وإزالة جوانب الغموض

عنها ، ولاشك أن في هذا العمل - إلى جانب هذا الهدف الأساسي - إسهامًا في الدراسة التطورية لهذه المصطلحات أيضا .

إن الدراسة التطورية للمصطلح الكوفي وإن لم تكن الهدف الأساسي للبحث - فقد كانت محل عناية منه ذلك أنه لم يقتني في مواضع كثيرة دراسة نشأة المصطلح الذي أتتأوله ، وبيان تطوره في الاستعمال إلى أن أدرك الاستقرار أو جانبًا منه .

وقد رأيت أن أقوم بمعالجة موضوع البحث وقضاياها ، من خلال خمسة فصول خصصت أولها للحديث عن مصادر البحث وذلك أن النحو الكوفي ومصطلحاته لم يحظ بمؤلفات تتأوله أبوابًا ومسائل ومصطلحات كما حظي النحو البصري ، ومن ثم فإن تلتمس المصطلحات والمسائل الكوفية في غية مظانها الأولى أو قلتها يدفعنا إلى البحث عنها فيما أثر عن الكوفيين من مؤلفات كـ « معاني القرآن » للقرآء ، كما يفرض علينا حسن استثمار الكتب الأخرى المعاصرة ؛ وأهمها كتاب سيبويه بالإضافة إلى الكتب اللاحقة المطولة في النحو بالإضافة إلى كتب القراءات القرآنية والتجويد ، ونحو ذلك وغيره من المصادر التي يمكن أن تلتمس فيها المصطلحات الكوفية وهو ما يبتت في هذا الفصل الذي رأيت ضروريًا في هذا البحث .

وفي الفصول الأربعة التالية حاولت أن أتأول في كل منها مجموعة من المصطلحات التي يبدو بينها وشيجة من الوشائج ، أو مجموعة من الخصائص نجتمعها ، فجعلت الفصل الثاني خاصًا بالمصطلحات المتعلقة بتراجم الأبواب وأسماء الأجناس ، وخصصت الفصل الثالث لمصطلحات الإعراب والبناء ، كما تناولت في الرابع المصطلحات المتعلقة بالحروف ، وجعلت الفصل الخامس لما بقي من المصطلحات المتفرقة التي لم أرها تتدرج في واحد من الفصول الثلاثة السابقة .

وقد سلكت في تنظيم المصطلحات وترتيبها بالبحث هذا المسلك لأنني
أتصور أنه أفضل من ترتيبها ترتيباً أبجدياً ، كما أنه - في تصوّري - يبدو أقرب
مأخذاً وأنسب دراسة من ترتيبها بحسب الترتيب النحوي التقليدي السائد
المعروف في أبواب « ألفية ابن مالك » أو في غيره من ألوان الترتيب النحوية
الأخرى .

وفي الخاتمة أبرزت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي لمصادر
النحو الكوفي ومصطلحاته ، ثم أتيت الخاتمة بملحق ذكرت فيه بعض
المصطلحات الكوفية التي فسرتها ولم تحظ في البحث بالقدر الذي حظيت به
المصطلحات الأخرى من المعالجة والدراسة ، فعلت ذلك تحريماً للأمانة في عرض
مادتي العلمية والتزاماً بالمنهج العلمي الصحيح ، والله أسأل أن يوفقنا إلى ما
فيه السداد في القول والصواب في العمل .

عبد الله بن حمد الخثولان

الفصل الأول
مصادِرُ مَظْلَمَاتِ بَنِي إِسْرَافِيلَ

مصادر مصطلحات النحو الكوفي

لم يفتر لفكوفه أن يكون لها كتاب محوي جامع شامل يدرس أبواب النحو ومسائله على غرار كتاب سيبويه البصري ، أو كتاب « الأصول » لابن لسراج أو غيرها ، فلم يترك الكسائي كتابا كبيرا في النحو ، وكل ما تركه كتاب مختصر في النحو للمبتدئين^(١) ذهب مع الأيام ، ولم يبق له أثر إلا في الأندلس كما تذكر المصادر العربية .

أما العراء فقد ألف كتاب الحدود وغيره ، ولم يصل إليها من كتبه إلا تفسير القرآن الكريم المسمى « معاني القرآن » وهو كتاب عني فيه مؤلفه بحل مشكلات القرآن الكريم اللغوية والإعرابية ، وتوجيهها توجيهًا خاصًا ينمى عن توجيه البصريين .

وأما أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، فإنه كان حل اهتمامه إلقاء تلاميذه كتب الكسائي والعراء وشرحها والتعليق عليها في مجالسه وكتبه كما سأل ذلك .

هذه الأمور وغيرها كانت إحدى الأسباب التي ساعدت على اختفاء معالم المذهب الكوفي الذي لم يعيش سوى قرن ونصف^(٢) .

ويضاف أيضا إلى سبب اختفاء معالم المذهب الكوفي أن أكثر كتب أئمة الكوفيين مخصصة للمادة النحوية ، وإنما هي كتب لغوية أو كتب تبحث في معاني القرآن الكريم أو في مشكلات الشعر تنشر الآراء النحوية فيها حسب المقام .

(١) مظهر المهرست ٩٨

(٢) انظر مقال الأستاذ مصطفى السقا ، نشأة الخلاف في النحو ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ١ ص ١١٠ .

صحيح أن بعض أرائهم مشوّنة أيضا في كتب النحو الأخرى ومخاصه ما جمعه أبو البركات الأنباري في كتاب « الإصناف » ولكنّ أبا البركات قد صاغ النحو الكوفي بألفاظ البصريين ، وليس بألفاظ الكوفيين ممّا يصعب على الباحث أن يتمثل بخصائص المذهب الكوفي من خلال ما كتبه .

وفي المقابل نجد أنّ كتب النحو البصري قد كتب لها المرواج كثيرا في الأمصار الإسلامية ، وتداولها العلماء بالشرح والتعليق زيادة على أن الذين تناولوها كثيرا ما ينتصرون للمذهب البصري على المذهب الكوفي . فلم يكر لعصده من إيراد المسائل الكوفية للإفادة منها ، وإنما للرد عليها^(١) .

كما أنّ أصول النحو الكوفي أيضا لم يقدر لها أن تظهر في كتاب عهد متقدميهم أو متأخريهم على نحو ما ظهر للنحو البصري كـ « الخصائص لأبي جني » ، ومن بعده كتب ابن الأنباري كـ « ملح الأدلة » و « الإعراب في جدل الإعراب » .

لقد نتج عن ذلك ما سمي به « بانكماش الفكر النحوي الكوفي » أصوله وفروعه ، ومن ثمّ فقد أصبح تلتس هذا الفكر عسير المثال وعمر المسالك نظرا لسيادة النحو البصري في المدارس المتأخرة ، وعند النحاة المتأخرين .

إنّ ذلك يواجه الباحث في المصطلح الكوفي بمصاعب جمة ، وعقبات عليه أن يجتازها . إنّه يحق لنا الآن أن نسأل كيف تلمس المصطلح الكوفي ؟ أو بعبارة أخرى أي العلماء يمكن أن نجد في آثارهم صورة صادقة نبيّ لنا المدلولات الحقيقية لكل مصطلح كوفي ؟ ثم أي الكتب يمكن أن يكون أكثر احتمالا ، وأدق تصويرا لهذا المصطلح ؟

(١) انظر من تاريخ النحو ، سعيد الأنصاري ، ص ٦٢ ، ٦٣ .

إن مبعث هذا التساؤل يتمثل - فيما أشرنا إليه - من تأثير سادة الفكر البصري في انكماش المذهب الكوفي وغموصه ، وقلة استعماله وهو ما جعل المتأخرين حين يتناولون مصطلحات النحو الكوفي يترجموها بالفاظ النحو البصري ومصطلحاته ، وقد أبان عن هذه الحقيقة أبو القاسم الزجاجي في كتابه « الإيضاح في علل النحو » حيث يقول : « وإنما نذكر هذه الأحوال عن الكوفيين على حسب ما سمعنا مما يحتاج به عنهم من ينصر مذهبهم من المتأخرين وعلى حسب ما في كتبهم إلا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم لا يهمها من لم ينظر في كتبهم ، وكثير من ألفاظهم قد هذبها من محكي عنه مذهب الكوفيين كابن كيسان وابن شقير وابن الخطاط وابن الأباري فتعس إنما يحكي علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء ، ومن جرى مجراهم مع أنه لا زيادة في المعنى عليهم ، ولا يخفى حظ يجب لهم »^(١) .

وعبارة الزجاجي الآنفة الذكر تدل على أن المصطلحات الكوفية قد أهمل استعمالها أوضاقت دوائرها وأميث بعضها منذ وقت مبكر بحيث صارت محتاجة إلى ترجمتها بالمصطلحات البصرية في دوائر النحو التقليدية .

فعل هذا فإنه يصبح لازماً على من يقوم بدراسة آراء الكوفيين ودراسة مصطلحاتهم بصفة خاصة أن يرجع إلى كتبهم الأصلية وإلى المظان التي حملت بالنقل عنهم دون تغير لألفاظهم ومصطلحاتهم . ومن ثم فإنه لا بد لنا من الرجوع إلى المصادر الأصلية الأولى التي نسب إلى أئمتهم أو الرجوع إلى المصادر التي تبنت آراءهم لتلمس منها مصطلحاتهم ، ونحاول أن نحدد مدلول كل مصطلح من خلال استعمال أهله له .

ومن الثابت في تاريخ النحو العربي أن أهم أئمة الكوفيين هم الكسائي ، والمراء ، وثعلب ، بالإضافة إلى جماعة آخرين ظهرت عندهم آراء النحو الكوفي

(١) الإيضاح في علل النحو من ١٣١ ، ١٣٢ .

ومصطلحاته وعلى رأس هؤلاء ؛ أبو بكر الأباري وابن السكيت وأبو محمد
القاسم الأنباري .

وقد اعتمدت كثيراً في جمع المصطلحات الكوفة على الكسائي والعراء ونعت
وأبي بكر الأنباري والسبب في نظري يعود إلى أن على أقوال هؤلاء وأفكارهم
أسست المدرسة الكوفية ، وأما تلامذهم والناقلون عنهم ، فإنهم لا يكادون
يخرجون عن أفكارهم وأفواههم^(١) . ولما يقول أهل الكوفة ٥٠ لنا ثلاثة فقهاء في
سبق لم ير الناس مثلهم أبو حيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، ولنا ثلاثة
نحويون كذلك ٥٠ على بن حمزة الكسائي ، وأبو ركريا يحيى بن زياد العراء ، وأبو
العباس أحمد بن يحيى ثعلب^(٢) .

ولكن في الحقيقة يعد الكسائي والعراء هما اللذان رسما صورة هذا النحو
ووصفا أسسه وأصوله ، وأمداه بحذفهما ومطبقهما ، ليكون له خواصه التي
يستقل بها عن النحو البصري^(٣) فهما المؤسسان الحقيقيان لهذه المدرسة ، فقد
أخذوا بنحو البصرة ، وغیراً فيه ، ونهجا في دراسته نهجا مستقلا^(٤) مما يدل
على أنهما كانا بقصدان قصداً إلى أن يكون لهما في النحو مدرسة مستقلة
سما على الرغم من تلميذتهما على أيدي البصريين وعكوفهم بعامة على كتاب
سيويه ينهلون منه ويعلمون .

وإذا علمنا أن الكسائي لم يصلنا منه كتاب يمكن أن يفيد في المصطلح
الكوفي ، وإنما وصلت عنه توجيهات إعرابية وأقوال نحوية متناثرة في كتب

(١) انظر مدرسة الكوفة .. ص ٢٨

(٢) إنباء الرواة ٤ / ١١

(٣) انظر المدارس النحوية ص ١٥٤ .

(٤) انظر أبو حيان النحوي ص ٢٩٥ ، ومدرسة الكوفة ص ٨٨

البصريين والكوفيين ، فإنه يصعب على الباحث كثيراً تلمس المصطلحات الكوفية عن طريقه ، ومن هنا كان اعتمادي كثيراً على الفراء الذي يعدّ هو المؤسس الحقيقي للمدرسة الكوفية ، فأثره واضح فيها أصولاً وفروعاً ، كما هو واضح في وضع مصطلحاتها ، وتحديد مدلولاتها بحيث يمكن أن يقول : إنه معظم مصطلحات النحو الكوفي التي تعدّ مما يميّزه عن النحو الصوري هي من وضعه .

وقد وصفه المصادر بأنه أبرع الكوفيين وأعلمهم جاء في كتاب « إنباء الرواة »^(١) .. « كان أبرع الكوفيين وأعلمهم » وجاء في مجالس العلماء لبرجاء^(٢) « قيل للكسائي : أي الرجلين أعلم بالنحو الفراء أم الأحر ؟ فقال الأحر أحفظ ، وهذا أعلم بما يخرج من رأسه » وفي رواية أخرى « الأحر أكثر حفظاً ، والفراء أحسن عقلاً وأنفذ فكراً ، وأعلم بما يخرج من رأسه »^(٣) .

فالمدرسة الكوفية مدينة للفراء حيث معها تُشكّلها الهائي بما قدمه من دراسات ، ومقاييس ، وما اعتمد من تفسير لبعض الظواهر اللغوية ، وما وضع من مصطلحات نحوية يخالف بها مصطلحات أهل البصرة ، مما يؤهله أن يكون الإمام الحقيقي لهذه المدرسة .

ومما يدل على أنه يقصد أن يؤسس مدرسة مستقلة في النحو أننا نجد لا يابيه لسيبويه ، فلم نره يقول عليه إلا نادراً ، ويحبل لقارئ كتابه « معاني القرآن » أنه لم يقرأ لسيبويه ، قال السيوطي : « وكان زائد المعصية على سيبويه ، والكتاب تحت رأسه »^(٤) وقال عنه أبو الطيب اللعوي : « وكان الفراء يخالف الكسائي في كثير من مذهبيه ، وأما على مذهب سيبويه ، فإنه يعتمد خلاصه حتى ألقاب الإعراب وتسميته الحروف »^(٥) . وقد أبان عن هذه الحقيقة

(١) انظر ٧ / ٤

(٢) انظر ص ١٦٣ .

(٣) إنباء الرواة ٢١ / ٤

(٤) بنية الوعلة ٢ / ٣٣٣

(٥) مراتب النحويين ص ٨٨

وهي تعمد الكوفيين مخالفة البصريين في المحاولة لتأسيس مدرسة تخالف مدرسة
النصرة أبان عنها أبو حاتم السجستاني في معرض نقده للكوفيين بعامية حيث
يقول : « وإِنَّمَا هُمْ أَحَدُهُمْ إِذَا سَبَقَ إِلَى الْعِلْمِ أَنْ يَسِيرَ اسْمًا يَخْتَرَعُهُ لِيُنْسِبَ
إِلَيْهِ ، فَيَسْمَى الْجَرُّ حَقْضًا ، وَالظُّرْفُ صَفَةً وَيَسْمَوْنَ حُرُوفَ الْجَرِّ حُرُوفَ
الصِّمَاتِ وَالْمُطَفِّ النَّسَقُ » (١) .

وقد نهى الدكتور أحمد مكي الأنصاري تهمة تعمد القراء بمخالفة البصريين
بقوله : « لم يأخذ القراء في جميع مصطلحاته رغبة في المخالفة أو المعارضة كما
رغم بعض المتعصبين على القراء ، ولكنه كان في ذلك دارسًا واعيًا يعرف ما
يأخذ ، وما يترك ، ودارسًا من طراز جديد خرج على حدود التقليد التي
اتسمت به المدرسة البصرية » (٢) .

وأيا ما كان فقد احتدم الخلاف بين المدرستين ودافع كل فريق عن وجهة
مسميات مصطلحاته وقد بيت ذلك في دراستي للمصطلحات ولأأخذ مثالاً
على ما جرى بين الفريقين بشأن هذه المصطلحات « قال ثعلب : كلَّمت ذات
يوم محمد بن يزيد البصري فقال : كان القراء ينافض ، يقول : قائم فَعَل (٣) ،
وهو اسم لدخول التنوين عليه ، فإن كان فَعَلًا لم يكن اسمًا ، وإن كان اسمًا
فلا يهيئ أن تسميه فَعَلًا . فقلت : القراء يقول : قائم فعل دائم لفظه لفظ الأسماء
لدخول دلائل الأسماء عليه ، ومما معنى الفعل ، لأنه ينصب . فقال : قائم
قيامًا ، وضارب زيدًا ، فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فَعَلًا ، والجهة
التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسمًا ، فأنت لِمَ نصبت به وهو عندك اسم ؟
فقال المضارعة يفعل ، معارضة بقول العرب : جاءني آكل طعامك ، وثقيت
أحدًا حَفَكَ ، وقلت له : قد مضوا يأكل وآخذ . ويعمل لا يضارعهما إذا كان

(١) انظر السابق ص ١٠١ .

(٢) أبو زكريا القراء ومعه في اللغة والنحو ، ص ٣٤ .

(٣) انظر : مصطلح « الفعل » في هذا البحث .

لا يقع موقع الفاعل والمفعول . فقال لي : مضارعة قد حصلت له في أصل
 به ، فألزمه تقدم الصلة وفاعل غير متصرف ، وطالبته أن يغير : طعامك
 جاءني آكل ، وحققك لقيت آخذا . فقال : أجير المسألتين . فقلت له : لم
 يجر هذا أحد ؛ لأن الصلة لا تتقدم إلا عند تصرف الموصول ، ومستحيل
 في البسة من قال : طعامك جاءني آكل ، وحققك لقيت آخذا ، أحوال ؛ لأن
 آكلا واحدا لما معا التصرف منعت صلتهاما للتقدم ، وجريا مجرى بالله
 تعجبي ثقتك ، وعن طاعة الله يسوعني إعراضك ، كل واحدة من المسألتين
 خطأ ؛ لأن الثقة والإعراض لا يحل عليهما مستقبل يكون فاعل الفعل ، فإذا
 كانا جامدين ممنوعين من التصرف لزم صلتهاما التأخير ولهذا العلة أحوال
 السحويون : طعامك جاءني الآكل ، وحققك لقيت الآحد ؛ لأن حكم الطعام
 والحق التأخير بعد ناصبها ولا وجه لتقديمها عليه ، إذا كان غير
 متصرف^(١) . إن هذا المجلس الذي وقع بين أحمد بن يحيى ثعلب وأبي
 العباس المبرد البصري ، يدل دلالة واضحة على أن الكوفيين يريدون أن
 يؤسسوا مدرسة في النحو تتميز بمصطلحات خاصة .

أما الرجل الثالث من رجال هذه المدرسة وهو العباس أحمد بن يحيى ثعلب
 فلم يخرج عن منهج مدرسته الكوفية ، بل وصفته المراجع بأنه ليس على علم
 بالسحر البصري ، وإنما أكب على كتب أساتذته كالكسائي والفراء كما يتأ ذلك
 من قبل فكثيرا ما يقول : قال الكسائي قال الفراء^(٢) . فقد أكب على
 علم الكوفيين في سبي حياته المبكرة . روي عنه أنه قال : في سنة ست
 عشرة ومائتين ابتدأت النظر في حدود الفراء وسني ثمان عشرة سنة ، وبلغت
 خمسا وعشرين سنة ، وما بقيت على مسألة للفراء إلا وأنا أحفظها ، وأحفظ
 موضعها من الكتاب ، ولم يبق شيء من كتب الفراء في هذا الوقت إلا وقد

(١) مجالس العلماء للزجاج ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٢) انظر طبعات الزبيدي ص ١٤١

حفظه^(١) . فظل ملتزمًا بهج المدرسة الكوفة وطريقة شيوخها الذين أخذ عنهم ، وتلمذ لهم ، وكان شديد التعصب للمذهب والعيرة عليه^(٢) .

وأما أبو بكر الأنباري فإنه يعد أوعب الكوفيين ، وأعلمهم عددهم بعد المتقدمين ، يقول عنه تلميذه أبو علي القالي : « وكان أعلم من رأياه منهم » وقال أيضا : « وكان أحفظ من تقدم من الكوفيين »^(٣) .

ومما يدل على ثقته للمذهب الكوفي اعتماده كثيرًا على أعلام المدرسة فقد نقل مثلاً عن الثراء مباشرة في كتابه المذكر والتوث .. ما يقرب من (٢٥٤) مرة وعن طريق أخرى ما يقرب من (٩٠) مرة وعن الكسائي مباشرة (٢٦) مرة وعن طريق ثعلب (٢١) مرة وعن ابن السكيت مباشرة (٢٦) مرة^(٤) هؤلاء هم أهم أعلام المدرسة الكوفية . وقد أفاد البحث من مصادر أخرى غير ما كتبه أئمة الكوفة ومن أهم هذه المصادر كتاب سيويه « والأصول » لابن السراج « والإنصاف » لأبي البركات الأنباري .

أما بالنسبة لكتاب سيويه فإنه يعد من مصادر هذا البحث الأصيلة ، وذلك أن سيويه قد أفاد كثيرًا من فكر الخليل بن أحمد وهذا الفكر نجد أثره واضحًا في كثير من الأحيان عند أهل الكوفة ، ونشير إلى ذلك في مواضعه من الدراسة حيث بدأنا من خلال الدراسة أن الكوفيين الذين أخذوا عن الخليل قد بقوا في أحيان غير قليلة محافظين على فكر الخليل ومصطلحه على حين تطور النحو البصري على يد سيويه مما جعل المصطلح يتغير فيه عما كان عليه على يد الخليل .

(١) المصدر السابق ص ١٤٧

(٢) مدرسة الكوفة ص ٨٢

(٣) انظر طبعات الزبيدي ص ١٥٤

(٤) انظر تفصيل ذلك في مقدمة عمق المذكر والتوث ص ٣٣ .

وأما كتب السحاه المتأخرين المطولة كـ « البحر المحيط » لأبي حيان و « شرح المفصل » لأبي يعيش و « معجم المراجع » للسيوطي ، وشرح الألفية فهي لا تخرج عما ذكرته المصادر السابقة في التثنية على مصطلحات النحو الكوفية علما بأن الدراسة لم تفعل الرجوع إلى مثل هذه المصادر .

وأخيرا لا بد لنا أن نذكر أن أثر النحو الكوفي ، وإن بدا منحصرا في بيئته السحرية فإنه بقيت له آثار في بعض البعثات العلمية الأخرى المعنية بدراسة النص القرآني والناظر في كتب بعض المفسرين كالطبري والقرطبي يجد مصطلحات الكوفة تتردد فيها كثيرا ، وبعضها يبدو ملتزما بهذه المصطلحات - كالطبري في تفسيره - كما أن الناظر أيضا في كتب أهل القراءات والتجويد يلاحظ بقاء بعض مصطلحات النحو الكوفي والتزامها من قبل العلماء نظرا لتأثير قراء الكوفة فيمن بعدهم .

يخص من ذلك كله إلى أن دراستنا لهذا المصطلح يمكن أن نصف مصادرها على النحو الآتي :

أولا . مصادر أصيلة تتمثل في أهم كتب الكوفيين كمعاني القرآن للعراء ومجالس ثعلب ، وشرح الفوائد السبع الطوال ، والمذكر والمؤث لأبي بكر الأنباري .

ثانيا : كتب البصريين وبخاصة كتاب سيبويه لأهميته في تاريخ النحو العربي بعامة وللدلالة على كثير مما يميز المصطلح الكوفي عن المصطلح البصري .

كذلك استمد البحث من بعض الدراسات الحديثة التي تناولت لمصطلحات الكوفية وأهمها مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي الخزومي ، وأبو ركريا القراء ومنهجه في النحو واللغة للدكتور أحمد مكي الأنصاري ، والمصطلح السحوي ؛ نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري للدكتور عوض حمد الفوزي .

• • •

الفصل الثاني مِنْ ظُلُمَاتِ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَهْلِ بِالنَّاسِ

مصطلحات أسماء الأبواب والأجناس

الترجمة : (وَسَمِي الْبَدَلُ أَوْ تَرْجُمَ بِهِ) (١)

من المصطلحات التي وردت عند الكوفيين مصطلح « الترجمة » وقد اختلف النحاة في المراد بهذا المصطلح عند الكوفيين ، جاء في شرح الأشموني على الألفية في باب البدل أنه يسمى « في اصطلاح البصريين بدلا ، وأما الكوفيون فقال الأخفش يسمونه بالترجمة^(٢) والتبيين وقال ابن كيسان : يسمونه بالتكرير^(٣) . كما ذكر ابن عقيل أن الكوفيين يسمون عطف البيان ترجمة^(٤) . ونقله السيوطي في الجمع^(٥) .

وقد عرّف الكوفيون بالرد والتكرير ، والتفسير والإنباع في مقابل « التكرير » وقد تكلمت عن ذلك في الحديث عن هذه المصطلحات . وقد لاحظت أن الفراء لا يعتبر كثيرا بمصطلح « الترجمة » وهذا بعكس المصطلحات الأخرى التي هي الرد ، والتكرير والتفسير وقد تبعه الكوفيون في ذلك^(٦) . وأغلب الظن أن مصطلح « الترجمة » عند الفراء والكوفيين يقابل « البدل » الذي يمثل بعض حالات عطف البيان عند البصريين ، ولذا فالتصور أن يعرّف الكوفيون بمصطلحات « الرد ، والتكرير والتفسير » في مقابل « عطف البيان » عند البصريين بما يشمل أقسام البدل .

(١) انظر حاشية الصبان على الأشموني ١٢٣ / ٣ ، وانظر السامد ٤٢٧ / ٢ ، وانصرح على التوضيح

٢ / ١٥٥ ، والنظم النحوية ص ٢٠٢ ، للمصطلح النحوي ص ١٦٣ ، ١٦٤

(٢) انظر السامد ٤٣٢ / ٢ .

(٣) الجمع ١٩٠ / ٥

(٤) انظر شرح التفصيلات ص ٣٥٨ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، وشرح السمع الطوال ص ١٢ ، ٢٩ ، ٣٦ ،

وعالي نعلب ٢٠ / ١

(٥) (١) ص ٥ ، (٢) ص ٤ ، (٣) ص ٢٧ ، (٤) ص ٢٨ ، (٥) ص ٢٩

ومن هنا نشأ التداخل بين هذه المصطلحات عند الفريسيين ، فكما أن كل يدل يدخل في عطف البيان عند البصريين ولا عكس^(١)، فكذلك تتصور عند الكوفيين أن كل ترجمة تدخل في الرد أو التبيين أو التكرير وهي مصطلحات ثلاثة مترادفة ، ولا عكس .

ومن ورود التعبير بالترجمة عند الفراء قوله عند قول الشاعر :

لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل

قال : « المعنى لمية طلل موحش فصلح رفعه لأنه أتبع الطلل فلما قدم لم يمر أن يتبع الطلل وهو قبله ، وقد يجوز رفعه على أن تجعله كالاسم يكون الطلل ترجمة عنه كما تقول : عندي خراسانية جارية^(٢) » وقال أيضا عند توجيه قوله تعالى : ﴿ هَارُونَ أَخِي ﴾^(٣) قال : إن شئت أوقعت « أجعل » على « هارون أخى » وجعلت الوزير فعلاً له^(٤) ، وإن شئت جعلت « هارون أخى » مترجماً عن الوزير فيكون نصاً على التكرير^(٥) .

وقد ذكر ابن الأنباري عند حديثه عن عطف البيان قوله : « وهذا باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون^(٦) » . ومعنى قول ابن الأنباري أن الكوفيين لم يعبروا بمصطلح « عطف البيان » على حين ورد التعبير به عند البصريين^(٧) .

ولما أن تساءل لم قل عند الفراء استعمال مصطلح « الترجمة » على حين كثر عنه استعمال مصطلحي « التكرير » و « الرد » ؟ لقد أجبتنا عن جانب آخر من هذا الموضوع

(١) معاني القرآن ١ / ١٦٨

(٢) سورة طه ، آية ٣٠

(٣) المراد به « فعل له » أي أنه مقول لله وهو في الأصل غير ، لأنه يسمى الخبر فعلاً انظر حديثنا عن مصطلح الفعل

(٤) معاني القرآن ٢ / ١٧٨

(٥) أسرار العربية ص ٢٩

(٦) انظر الكتاب ٢ / ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١ / ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٢ ، وانظر القتيب ٢ / ٢٢٠ ، ٢٢٧

من هذا السؤال عندما رجحنا أن يكون القراء والكوفيون أراحوا بالترجمة أن تكون مقابلًا للبذل عند البصريين أي مقابلًا لحانب كبير من عطف البيان بيد أنه في تصورنا كان استخدام الترجمة عند القراء أمرًا متأخرًا نسبيًا في محاوله لاستحداث مصطلح لا يكون مرادفًا للرد أو التكرير ، وإنما يكون مفارقًا لهما لمفارقة البذل لعطف البيان عند البصريين . وبالتالي يكون مساويًا لمصطلح « البذل » كما بينا ونظرًا لتأخر استعماله عند القراء فقد كان وروده في كتابه قليلًا .

التفسير :

مصطلح التفسير ؛ مصطلح كوفي أطلقه الكوفيون على شيئين :

١- الأول : ما سمي بالتميز عند البصريين .

٢- والثاني : على ما يقابل « البذل » .

٣- أولاً - إطلاقه على التميز :

ذكر أبو حيان في البحر المحيط أن القراء أول من سمي التميز تفسيراً^(١) . وما قاله أبو حيان فيه نظر ؛ لأن سيويه وبعض البصريين كالبرد وابن السراج قد عبروا « بالتفسير » في مقابل « التميز » .

ومن ورود التعبير به عند سيويه قوله : « وإذا قلت : كم عبد الله عندك ؟ فكم ظرف من الأيام ، وليس يكون عبد الله تفسيراً للأيام ، لأنه ليس منها . والتفسير كم يوماً عبد الله ماكت ، أو كم شهراً عبد الله عندك »^(٢) .

ومن ورود التعبير به عند البرد قوله : « وكما امتعت من أن تقول : عشر ودرهم . لفصل بين التميز والملك إذا قلت عشر وزيد امتعت في قولك : أت أفرهم عبداً من الإصافة .. »^(٣) ومن ورود التعبير به عند ابن

(١) البحر المحيط ٢ / ٥٢٠ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٥٩ ، ١٦٠ ، ونظر ٢ / ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٣) المنصب ، ٢ / ٣٢

السراج قوله : « تقول ، زيد أفضل منك أبا . ثم نقلت الفصل إلى ريد ، وجئت بالآب مفسراً^(١) . ولكن التعبير بالتعير أكثر عند البصريين من التعير « بالتعير » .

وأما الكوثر فقد عيروا بالتعير كثيراً قال الفراء عند إعرابه قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾^(٢) قال : « نصب الذهب ، لأنه مفسر لا يأتي مثله إلا بكرة ، فخرج نصبه كنصب قولك : « عدي عشرون درهما ، ولك خيرهما كيشا^(٣) . وقال أيضا : المفسر في أكثر الكلام بكرة كقولك : « ضقت به ذرعا » ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَتَيْنَ لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِثْلُ نَفْسٍ ﴾^(٤) .

وقد علل الفراء النصب على التمييز بقوله : « لأنك ترى التفسير خارجاً من الوصف يدل على جنس المقدار من أي شيء هو ، كما أنك إذا قلت : عدي عشرون فقد أخبرت عن عدد مجهول قد تم خبره ، وجعل جنسه ، وبقي تفسيره ، فصار هنا مفسراً عنه^(٥) .

الإطلاق الثاني

وقد عبر الفراء بالتفسير وهو يريد « البدل » قال عند إعرابه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾^(٦) . قال : « قرأت الفراء بحزم » « يضاعف » ورفع حاصم بن أبي النجود ،

(١) الأصول في النحو ١ / ٢٢٥ .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ٩١ .

(٣) معاني القرآن ١ / ٢٢٥ .

(٤) النساء ، آية : ٤ ، وانظر معاني القرآن ١ / ٧٩ ، ٢ / ٣٣ ، ١٢٨ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٢٦ ، وانظر البحر المحيط ٢ / ٥٢٠ .

(٦) الفرقان ، آية : ٦٨ ، ٦٩ .

والوجه فيه الحزم ، وذلك أن كل محزوم فسرته ، ولم يكن فعلاً^(١) لما قبله ،
فالوجه فيه الحزم ، وما كان فعلاً لما قبله رخصته ، فأما المفسر للمحزوم فقوله :
« من يفعل ذلك يلق أثاماً » فسر الأثام فقال : « يضاعف له العذاب » ومثله
في الكلام إن تكلمني توصني بالخير والبر أقبل منك ، إلا أنك فسرت الكلام
بالبر ، ولم يكن فعلاً له فلذلك جزمت^(٢) .

وقد نفع الكوفيون الفراء في التعبير « بالتفسير » مراداً به « التمييز » ومن هؤلاء
ثعلب في المجالس^(٣) وأبو بكر الأنباري في شرح القصائد السبع المطوال^(٤) .

ويرى مكى بن أبي طالب القيسي أنه إذا كان التمييز في الأعداد فالأفضل في
الاستعمال مصطلح « التمييز » وفي غيره يصح التعبير بالتفسير والتمييز واليان^(٥) .
ويظهر لنا أن استخدام « التفسير » بمعنى « المبدل » مخصوص بالجمل كما ظهر من
الأمثلة التي ذكرها الفراء ، وهذه الأمثلة يوردها الحاة لإبدال الجمل الفعلية .

أما استعمال « التفسير » عند الكوفيين مصطلحاً مساوياً للتمييز عند
البصريين فهو الشائع المتعارف عليه كما مرّ بنا ، ويدل في تصورنا أن مصطلح
« التفسير » من وضع الخليل بن أحمد أو من سبقه من الحاة بدليل وروده
قليلاً عند سيوبه وبعض البصريين وقد اتجه سيوبه إلى وضع مصطلح جديد
واستخدامه بكثرة وهو « التمييز » على حين بقي الكوفيون على استخدامهم
لمصطلح الخليل أو مصطلح الحاة الأوائل وهو « التفسير » .

• • •

(١) المراد به « لم يكن فعلاً » ألا يكون مطلوباً له في المعنى ، فلو كان مطلوباً له كان حالاً ولم يكن
بدلاً ، لأن من مصطلحات الخال عند الفراء « الفعل » .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٢٧٣ ، ونظر ٢ / ٣٥٨ ، وقبح المحيط ٧ / ٢٦٩ .

(٣) نظر مجلس ثعلب ١ / ٢٦٥ ، ٢ / ٤٢٤ ، ٤٢٥ .

(٤) نظر شرح القصائد السبع المطوال من ٧ ، ٧٩ ، ٢٨٩ ، ٣٦٢ ، ٤١٢ .

(٥) نظر مشكل إعراب القرآن ١ / ١٩٣ ، ١٩٤ .

التكرير :

عبر سيويه بالتكرير عند حديثه عن التوكيد اللفظي قال : « هذا ما يكثر فيه الاسم في حال الإضافة ، ويكون الأول بمنزلة الثاني »^(١) .

ومثل له بنحو : يازيد زيد عمرو ، ويازيد ريد أحيا ، ويازيد زيدا . ثم قال : « وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا ، فلما كرروا الاسم توكيدا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا »^(٢) .

ومعنى ذلك أن مذهب سيويه في نحو : يازيد زيد عمرو . أن الأول مضاف إلى ما بعد الثاني ، والثاني توكيد للأول وتكرير . فليس التكرير عند سيويه مصطلحا بمعنى التوكيد ، وإنما ورد عنده التعبير بالتكرير لشرح التوكيد اللفظي ، وأنه عبارة عن تكرير اللفظ مرة ثانية بدليل أنه عبر بالتوكيد في قوله . « ثم كرروا الاسم توكيدا » وقد تبع البصريون سيويه في التعبير بالتكرير عند الحديث عن التوكيد اللفظي جاء في الأصول لابن السراج : « التوكيد يعني على ضربين : إما توكيد بتكرير الاسم ، وإما أن يؤكد بما يحيط به »^(٣) ، وقال أيضا : « وكل كلام تريد توكيده ، فلك أن تكرره بلفظه »^(٤) .

وأما مصطلح التكرير عند الفراء والكوفيين فيطلق على شيئين :

الأول :

يعبر به عن البدل قال الفراء عند إعراب قوله تعالى : ﴿ بِضَمٍّ أَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا .. ﴾^(٥) قال : ﴿ أَنْ يَكْفُرُوا ﴾ في موضع خفض ورفع ، فأما الخفض فإن تردده على الهاء التي في ﴿ بِهِ ﴾ على التكرير على

(١) الكتاب ٢ / ٢٠٥

(٢) نفسه ٢ / ٢٠٦ .

(٣) الأصول في النحو ٢ / ١٩ .

(٤) ص ٢ / ٢٠

(٥) البقرة ، آية ٩٠

كلامين كأنتك قلت : اشتروا أنفسهم بالكفر^(١) . ويريد القراء أن المصدر المؤول من أن والفعل في محل جر بدل من الهاء في ﴿ به ﴾ والبدل على ما يكرر العامل .

وقال أيضا عبد توجه قوله تعالى : ﴿ شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ﴾^(٢) . ومرأ الحسن نصبا على التكرير^(٣) . أي أنه بدل من ﴿ أياها مغلذات ... ﴾ .

الإطلاق الثاني لمصطلح التكرير .

كما أطلق القراء مصطلح « التكرير » على التوكيد اللفظي قال عبد الحديث عن قراءة أبي في قوله تعالى ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمٍ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾^(٤) قال : « ويكون في قراءة أبي أن تجعل « أن » ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ هي « أن » التي في ﴿ أَنْ لَا تَعْلُوا عَلَيَّ ﴾ كأنها في المعنى : ألقى إلي أن لا تعلوا علي . فلما وضعت في ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ كررت على موضعها في : ﴿ أَنْ لَا تَعْلُوا ﴾ كما قال الله : ﴿ أَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ ﴾^(٥) فأنكم مكررة ومعناها واحد^(٦) .

وقد تبع ثعلب القراء في تسمية التوكيد اللفظي تكريرا ، جاء في خالس^(٧) : « أتيتك يوم يوم قلت كذا ، ويوم ليلة ليلة قلت كذا ، وليلة

(١) معاني القرآن ١ / ٥٦ .

(٢) البقرة ، آية : ١٨٥ .

(٣) معاني القرآن ١ / ١١٢ ، ونظر ١ / ٧ ، ٢٣٠ ، ٢١٦ ، ٢ / ٢ ، ١٧٨ ، ٢١١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦ ، ٣٨٢ ، ٤٢٥ ، ونظر بشكل يحارب القرآن ١ / ٩٤ .

(٤) الحمل ، آية ٣٠ .

(٥) المؤمنون ، آية ٣٥ .

(٦) معاني القرآن ٢ / ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٧) عايش ثعلب ٢ / ٥٢٣ .

ساعة قمت . ثم قال بعد ذلك : « وهذا تكرير لا وقت » . وقد عرّف مصطلح التوكيد قال : « وأهل الصرة يقولون : ضرتك إنيك . بدل ونحو يقول . هما موكيد »^(١) ولعلّ مصطلح « التكرير » عند الفراء شرح لمصطلح « الرد » الذي يطلقه على الدلّ يقصد به تخصيصه بوع من « الدل » يكون منه الدل من جنس لفظ الدلّ منه ، فإذا لم يكن من لفظه اكتفى بمصطلح الرد ، والدليل على ذلك أنه وجه قوله تعالى : ﴿ تَسْتَفْتَا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ ﴾^(٢) بقوله : « على التكرير » . كما قال ﴿ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » صِرَاطِ اللَّهِ^(٣) . « المعرفة ترد على الكرة بالتكرير ، والكرة على المعرفة »^(٤) فقد شرح الرد بقوله : « تردّ على الكرة بالتكرير » . وهو شرح يقصد به كما ذكرنا تخصيص الرد « الدل » هنا بما إذا كان التابع من جنس لفظ المتبوع .

• • •

الدعاء = النداء

عرّف الفراء بالدعاء وهو يريد به ما يعرف عند النحاة « بالنداء » قال الفراء : « العرب تدعو بألف كما يدعون بـ « يا » يقولون : يا زيدا أقبل ، وأزيدا أقبل^(٥) ولكنه عرّف أيضا بالنداء قال معلقا على قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾^(٦) قال : « همز الألف يحى بن وثاب ، وأهل الحجاز وحفصها عاصم والحسن تقرأ : « ويوم تقوم الساعة

(١) نفسه ١ / ١٣٣ ، وانظر ٢ / ٥٨٢ ، ٥٨٤ .

(٢) سورة العلق ، آية ١٥ ، ١٦ .

(٣) سورة التورى ، آية : ٥٢ ، ٥٣ .

(٤) معاني القرآن ٣ / ٢٧٩ .

(٥) معاني القرآن ٢ / ٢١٦ .

(٦) سور غافر ، آية : ٤٦ .

أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ ، وَصَبْ هَاهُنَا آلَ فِرْعَوْنَ ، عَلَى النَّارِ ادْخُلُوا يَا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ . وفي المسألة الأولى تُرفع عليهم : ﴿ ادْخُلُوا ﴾^(١)

ويظهر لي أنه إنما عبر بالنداء في الآية ؛ لأنه أبلغ في التشكيل والعذاب في الندائين ؛ لأن النداء في اللغة هو رفع الصوت بماله معنى جاء في اللسان ، والنداء محدود الدعاء بأرفع الصوت ... ، وعلان أندي صوتاً من فلان أي أبعد مذهباً ، وأرفع صوتاً ، وأنشد الأصمعي للبتار بن شيان التميمي :

تقول خليلتي لما اشتكينَا سيدركنا بو القرم الهجان
فقلت : ادعي وأدع فإن أندي لصوت أن يتادي داعيان^(٢)

وأما الدعاء فيكون برفع الصوت وتخفيضه ، وقد تبه لهذا الفرق أبو هلال العسكري في كتابه « الفروق في اللغة » يقول : « الفرق بين الدعاء والنداء أن النداء رفع الصوت بماله معنى . والمربي يقول لصاحبه : ناد معي ، ليكون ذلك أندي لصوتنا ، أي أبعد له ، والدعاء يكون برفع الصوت وتخفيضه يقال : دعونه من بعيد ، ودعوت الله في نفسي ، ولا يقال ناديته في نفسي »^(٣) .

ويؤكد الفرق في الاستعمال اللغوي بين الكلمتين ورود إحداهما معطوفة على الأخرى والأصل في المصطلح إعادة المعايير في قوله تعالى : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾^(٤) .

وعالم استعمال مبيوه يرد لمصطلح النداء ومشتقاته ، أما الدعاء والمدعو فهو قليل نسباً عنده هذا المسلك هو الذي جعل السيادة عند المخالعين لمصطلح « الدعاء » ومشتقاته في الدرس النحوي .

• • •

(١) معاني القرآن ٣ / ٩ ، ١٠ .

(٢) انظر التلخيص مادة « ندى » .

(٣) الفروق في اللغة ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٤) البقرة ، آية : ١٧١ .

مصطلح الرد :

يطلق مصطلح الرد عند الكوفيين ويراد به شيان :

الأول : ما يعايل العطف بأحد حروف العطف أو ما يسمى عندهم « بالنسق » جاء في معاني القرآن للفراء عند توجيه قوله تعالى ﴿ وَلَا الصَّالِينَ ﴾^(١) من سورة الفاتحة قال : فإن معنى ﴿ غَيْر ﴾ معنى ﴿ لَا ﴾ . فمدلت ردب عليها ﴿ لَا ﴾ هنا كما تقول : فلان غير محسن ولا مجمل^(٢) . وقال أيضا عند قوله تعالى : ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ .. ﴾^(٣) قال : « معاه ومن المشركين ، ولو كانت المشركون رعباً مردودة على ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ . كان صواباً^(٤) . وقال عند قوله تعالى : ﴿ وَيَهْلِكُ الْحُرثُ وَالشَّيْءُ ﴾^(٥) . قال : « نصبت ومنهم من يرفع ﴿ ويهلك ﴾ رفع لا يرد على ﴿ يُفْسِدُ ﴾ ، ولكنه يجعله مردوداً على قوله : ﴿ وَمِنْ النَّاسِ مِنْ يُغْنِيكَ قَوْلُهُ ﴾^(٦) . والوجه الأول أحسن^(٧) .

الثاني : وقد يطلقون الرد ويريدون به « البطل » عند البصريين .

قال الفراء عند قوله تعالى ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾^(٨) قال : « نصب مردودة على المنة^(٩) ويريد الفراء أن ﴿ صِبْغَةَ ﴾ بدل من ﴿ مِلَّة ﴾ من قوله

(١) سورة الفاتحة ، آية : ٧ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٨ .

(٣) البقرة ، آية : ١٠٥ .

(٤) معاني القرآن ١ / ٧٠ .

(٥) البقرة ، آية : ٢٠٥ .

(٦) البقرة ، آية : ٢٠٤ .

(٧) معاني القرآن ١ / ١١٤ ، وانظر ١ / ١٧٩ ، ١٨١ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، وانظر ٢ / ٩٧ .

١١٧ ، ٢٢٧ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ .

(٨) سورة البقرة ، آية : ١٣٨ .

(٩) معاني القرآن ١ / ٨٢ .

تعالى . ﴿ بَلَىٰ مَلَّةٌ يُؤْتِيهِمُ خَيْفًا ۚ ﴾^(١) وقال أيضا عند قوله تعالى . ﴿ وَرَبُّهُ عَلَى النَّاسِ حَكِيمٌ خَبِيرٌ ۖ ﴾^(٢) قال : إِنَّ جعلت ﴿ مَنْ ۙ ﴾ مضافة على خفض الناس فهو من هذا^(٣) . أي أن « مَنْ » الموصولة يدل من الناس فيكون محلها الجر .

وقد تابع الكوفيون الفراء في ذلك ، فمن إطلاق الرد على البذل عند تعلب من الكوفيين قوله . « قالوا : بالأيذا الرجل ذو المال ، فردوا ذا المال على الرجل »^(٤) . فتعلب يعرب « ذا المال » بدلًا من الرجل ، مع ملاحظه أن مصطبح « الرد » بمعنى البذل لم يرد عنده في محالسه إلا مرة واحدة على حسب ما ظهر لي من قراءة محالسه . ثم تردد الرد بمعنى البذل كثيرًا في كتب الكوفيين في شرح المفصليات للقاسم الأنباري^(٥) ، وشرح الفصائد السبع الطوال لابنه^(٦) .

وقد ورد استعمال الرد عند الكسائي بمعنى البذل ، ويظهر ذلك من حلال المناقشة التي جرت بينه وبين الأصمعي حول قول الشاعر :

أم كيف ينفع ما تعطي القلوب به رثمان أنف إذا ما صنت باللين
قال الأصمعي : « رثمان أنف » بالنصب فقال الكسائي : اسكت ما أنت وذاك يجوز بالرفع والنصب والخفض . أما على الرفع فعلى الرد على « ما » لأنها في موضع رفع : « ينفع » والنصب به « تعطي » والخفض على الرد على إماء التي في « به »^(٧) .

(١) البقرة آية ١٣٥

(٢) آل عمران ، آية ٩٧

(٣) معاني القرآن ١ / ١٧٩ ، ونظر ١ / ٣٥٩ ، ٢ / ٢٩٥ ، ٣ / ٢٧٩

(٤) هالسي نط ١ / ٤٦

(٥) شرح المفصليات ، نظر من ٨٨

(٦) شرح الفصائد السبع الطوال نظر من ٣٢ ، ٣٣ ، ٧٨ ، ٣١٥ ، ٣٢٥ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥

(٧) أمالي الفرجاني من ٥١ .

ولعل في قول الطبري : أن العرب تؤثر رد الأسماء إلى الأسماء فلها ، والأفعال على الأفعال^(١) ما يدل على أن مراد الكوفيين بمصطلح « الرد » البديل والنسب . وقد أفاد بعض النحاة من الكوفيين في تسميتهم عطف النسب ردًا في تعريف عطف النسب حيث عرفه بقوله : « رد آخر الكلام على أوله »^(٢) .

وهكذا يبدو أن مصطلح الرد عند الكوفيين كان أعم عندهم من مصطلح « البديل » عند البصريين ، كما أنه أعم من مصطلح « النسب » عندهم . إن هذا المصطلح يشمل « النسب » و « البديل » معاً ، بل إنه يبدو - في تصورنا - ميل بعضهم إلى إطلاقه على ما يقابل « التابع » بصفة عامة ، وهو ما يشمل « العت » ، كما يتبين ذلك من النص الذي سقاه عن ثعلب أنفاً ، وليس لدينا من الأدلة ما يقطع معه بشمول مصطلح « الرد » للتوكيد .

على أن هذا المصطلح يبدو موقفاً في استعمال الكوفيين له خلال نظرهم في النصوص اللغوية المتنوعة حين يصفون التوابع من الأسماء والأفعال إلا أنه لم يكتب لهذا المصطلح « البقاء » عند المتأخرين بحيث يستطيع القول بأنه مما أُميت من المصطلحات الكوفية في الدرس النحوي .

إلى هنا

مصطلح الصلة :

من المصطلحات التي تتردد في كتب الكوفيين مصطلح « الصلة » وقد ورد عند الفراء في معاني القرآن ليدل على ثلاثة أمور :

الأول : يطلقه على الحروف الزائدة قال : « وقد قال من لا يعرف العربية

(١) تفسير الطبري ٣ / ١٢٠

(٢) كشف المتكلم لخميرة الجيمي ص ١٢٢

أن معنى ﴿ غَيْرَ ﴾ في ﴿ الْخَمْدُ ﴾^(١) معنى « سوى » وأن : ﴿ لَا ﴾ صلة في الكلام^(٢) . وقال أيضا عند إعراب قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾^(٣) قال : « وأما نصهم ﴿ بَعُوضَةً ﴾ فكون من ثلاثة أوجه : أولها أن نرفع الضرب على البعوضة ، وجعل « ما » صلة كقوله : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾^(٤) المعنى والله أعلم : إن الله لا يستحي أن يضرب بعوضة فما فوقها مثلاً^(٥) .

وقد سمي الزائد حشوًا ولغوًا ، قال عند إعرابه قوله تعالى : ﴿ بِسْمَا ﴾^(٦) قال : « ولو جعلت « ما » على جهة الحشو كما تقول : عَمَّا قليل أنك . جارحه التأنيث والجمع ، فقلت : بمسما رجلين أنما ، وبمست ما جارية جاريتك^(٧) . وقال عند حديثه عن الجمع بين « لو » و « أن » المصدريتين : « وهو مثل جمع العرب بين « ما » و « إن » وهما جعد . قال الشاعر :

قد يكسب المال المدان الجاني بغير لا عصف ولا اضطراف^(٨)

وقال الآخر :

ما إن رأيا مثلهن لمعشر سود الرعوس قوالج^(٩) وفيول
وذلك لاختلاف اللفظين بجعل أحدهما لغوًا^(١٠) .

(١) يريد « بلحمد » سورة الفاتحة والحمد من أسماءها

(٢) معاني القرآن ١ / ٨ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٦ .

(٤) سورة المؤمنون ، آية : ٤٠ .

(٥) معاني القرآن ١ / ٢١ وانظر ١ / ٥٨ ، ١٣٦ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٣ / ١٣٧

(٦) من قوله تعالى : ﴿ بسم الله اشركوا به أنفسهم أن يكفروا عما أنزل الله .. الآية ﴾ سورة البقرة ٩٠

(٧) معاني القرآن ١ / ٥٨

(٨) سبه صاحب اللسان في ملحة « مدح » إلى رؤية « والمهلك : الأحمق الثقيل ، والعصف : الكسب ومثله الاضطراف .

(٩) القوالج : جمع قالج وهو الجملي ذو السنمين .

(١٠) معاني القرآن ١ / ١٧٦

وقد عُبِّرَ بالزائد في القرآن الكريم ، ولكن التعبير به عنده قليل جدًا بالمقارنة بالمصطلحات السابقة وهي : الصلة ، والحشو ، واللغو ، ومن التعبير بالزائد عنده قوله عه توجيه قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَتَّخِذْ ﴾^(١) قال : « فمن جعل الماء رائدة جعلت فعله منه تسنيت »^(٢) .

وقد جمع بين المصطلحين « الزائد » و « الصلة » في تعبير واحد قال « ومن وصله بعبرها جعله من المساناة ؛ لأن لام سمة تعتقب عليها الماء والواو ، وتكون رائدة صلة »^(٣) . وقد تبع الكوفيون القراء في التعبير بهذا المصطلح ؛ ومن هؤلاء ثعلب وأبو محمد العاسم الأنباري ، وابنه أبو بكر الأنباري وغيرهم قال ثعلب عن قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ .. ﴾^(٤) . يقولون : « لاصلة . ويقول القراء : ما يسمى لنا . فجاء بها على المعنى ؛ لأنه معنى يبيح »^(٥) وقد عُبِّرَ ثعلب بالريادة في غير الإعراب قال : « الدلامص : البيضة أحدثت من دلهن يدلص والميم رائدة يزيدون الحرف على الحرف »^(٦) .

ومن التعبير بالصلة في مقابل « الريادة » عند أبي محمد الأنباري قوله عن قول الشاعر :

وللمرء يعتاد الصباية بعدما أتى دونها ما فرط حول مجرم

قال أبو محمد الأنباري : « المحرم التام الكامل وما صلة »^(٧) وهكذا جرى في التعبير إليه في شرح القصائد السبع الطوال^(٨) .

(١) البقرة ، من الآية ٢٥٨ ،

(٢) معاني القرآن ١ / ١٧٢ ، وانظر ١ / ٢٢٥

(٣) معاني القرآن ١ / ١٧٢

(٤) إبراهيم ، آية ١٢ .

(٥) مجالي ثعلب ١ / ١٠٢ . وانظر ١ / ١٥١ ، ١٩١ ، ٢٢٤

(٦) نفسه ١ / ٣٠٥

(٧) انظر شرح المفصليات ص ٤٢٢ ، وانظر أيضا ص ٤١٨ ، ٨٤٢ ، ٨٨١ والتعبير بالحشو انظر ص ٧٩٠

(٨) انظر شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٣ . والتعبير بالحشو انظر ص ١٠٢ ، ٥٥٣ ، وبالمعنى انظر ص

فقد ظهر لنا أن الكوفيين يعبرون عن الزائد بمصطلحات أربعة هي : الصلة ،
والخشو ، واللعو ، والرائد ، ولكن التعبير بالصلة يظل هو الأكثر شيوعاً عندهم .
وقد علّل الرصي تسميه الحرف الرائد بالصلة بقوله : « وإنما سميت حروف الصلة
لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة ، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك »^(١)

وأما الصريون فقد عبروا عن الزائد بثلاثة مصطلحات هي الرائد ،
والخشو ، واللعو^(٢) . وليس معنى الزائد عند البصريين أن دخول الحروف
وخروجها في الكلام على السواء كما يتبادر إلى الذهن ، أو كما يوحي به التعبير ،
وإنما وقع عليها لمعنى الزيادة ؛ ليدل على أنها ليست من أنفس الكلام التي
وصلت به ، بمعنى أنها ليست فاء ولا عيا ولا لاما للكلمة^(٣) .

وليس المراد بالحروف المزينة هاتلك الحروف التي يبحث فيها علماء الصرف ،
في باب « الجرد والمزيد » وهي الحروف الهجائية العشرة التي جمعوها تيسيراً للتعلم
في كلمة « مأثومونها » . وإنما المراد بها هاهنا حروف المعاني في الاصطلاح النحوي ؛
وهي الكلمات التي تذكر في مقابل الأسماء والأفعال عند تقسيم الكلمة إلى : اسم
وفعل وحرف . وهذه الحروف يشترك في بحثها علماء النحو والبلاغة ، وهي ستة
أحرف هي : الباء ، ومن ، وما ، وإن ، وأن ، ولا . فإن هذه الأحرف لما قلت غاية
القلة ، واحتلّطت بما بعدها خشي عليها لقلتها ، وامتراجها عما بعدها أن يظن أنها بعض
هذه الكلمات أو أحد أجزائها فسموها بالرائد ؛ ليعلم أنها ليست من أنفس ما بعدها ،
ولما كان التعبير بالحروف لضرب من الاختصار ، فإنما يلحق من خلال تحليلات
النحاة أن تعدل أحوال الحروف أن تستعمل غير مزينة ، لأن العرص منها كما بينا
الاختصار ، فلو رديناها لفصنا الغرض الذي قصدناه من التعبير بها حيث صيرنا من
الزيادة ضد ما قصدناه من الاختصار .

(١) شرح الرصي على الكافية ٢ / ٣٥٧ وانظر الأشياء والنظائر ١ / ٢٠٤ .

(٢) انظر الكتاب ٢ / ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٣) انظر نظم الترائد وحصر الترائد ص ٢٧٨

ولكن لما كان في الحرف المربد ضرب من التأكيد جازت زيادته ، فأدارأيا العرب
قد رادوا صد أرادوا غاية التوكيد . يقول ابن جني : « وأما زيادتها ، فمحارج عن
القياس وذلك أنه إذا كانت إماما جنيء بها اختصارا ، وإيجارا كانت زيادتها نقصا لهذا
الأمر وأحدا بالعكس والقلب ، ألا ترى أن الإيجار صد الإسهاب ، ولذلك لم يحرج
« أبو الحسن » توكيد الهاء المحذوفة من صلة الذي في نحو : « الذي ضرب ريد »
فأفسد أن تقول « الذي ضرب نفسه ريد » قال : « لأن ذلك نقص من حيث
كان التوكيد إسهابا ، والم حذف إيجارا . هذا هو القياس : ألا يحوز حذف الحروف
ولا زيادتها »^(١) .

ويقول ابن جني أيضا : « وأما زيادتها فلإرادة التوكيد ، وذلك أنه قد سبق
أن العرص في استعمالها إنما هو الإيجاز والاختصار ، والاكتفاء عن الأفعال
وفاعليها ، فإذا ريد ما هذه سبيله فهو تاء في التوكيد به »^(٢) . وقد حذر
ابن هشام من التعبير بالزائد في القرآن الكريم ، لأنه يسبق إلى الأدهان أن الزائد
هو الذي لا معنى له ، وكلام الله سبحانه وتعالى منزه عن ذلك »^(٣) .

وقد انقسم المفسرون إلى قسمين : طائفة منهم عبرت بالزيادة ومن هؤلاء الأنحفش في
« معاني القرآن »^(٤) و« النحاس في » إعراب القرآن »^(٥) ومكي بن أبي طالب القيسي في
« مشكل إعراب القرآن »^(٦) والرحمشري في « الكشف »^(٧) وأبو البركات الأباري
في « البيان »^(٨) وأبو حيان في « البحر المحيط »^(٩) وأبو السمودي في « تفسيره »^(١٠) .

(١) المفصل ٢ / ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(٢) ص ٢ / ٢٨٤ .

(٣) الإعراب من قواعد الإعراب ص ٨ .

(٤) انظر ٢ / ٤٢٧ .

(٥) انظر ١ / ٤١٥ .

(٦) انظر ص ١٧٨ .

(٧) انظر ١ / ٤٣١ .

(٨) انظر ١ / ٢٩ .

(٩) انظر : ٣ / ٩٧ .

(١٠) انظر ٢ / ١٠٥ .

وهناك طائفة من المفسرين عبروا « بالصلة » ومن هؤلاء الطبري^(١) والفرطبي^(٢) . ويظهر من تحريجات الرازي لبعض الحروف الرائدة أنه يكرر الرائد في القرآن الكريم فقد أعرب : ﴿ مَا ﴾ في قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ بُنِيتْ لَهُمُ ﴾^(٣) استهامة للتصحيح والتقدير : فبأي رحمة^(٤) .

والواقع أن دراسة هذه الأحرف في الحالة التي يصنعها النحويون بأنها رائدة أو صدة . من حيث الدلالة ، تسوقنا إلى القول بأنها لم تفرغ تمامًا من محتواها الدلالي الأول ، وهو ما تبه إليه بعض البلاغيين والمقهاء الذين ألحوا إلى إشارات متناثرة ولكنها مهمة في هذا الصدد

إننا سبر معهم في أن هذه الأحرف قد فقدت جزءًا وجانبًا كبيرًا من المحتوى الدلالي ، ولكنها قد بقي لها جانب مه ، أي أنها لم تفرغ تمامًا من محتواها الدلالي الأول فمثلا في قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ بُنِيتْ لَهُمُ .. ﴾ يتصور ابن القيم أن المعنى لا يساوي في رحمة ، وإنما يساوي مالت لهم إلا برحمة من الله . فكأنه يتصور بقاء جانب من دلالة النفي في الحرف « ما » وفي قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ عِشْقٍ غَيْرُ اللَّهِ يُرْزَقُكُمْ ﴾^(٥) تفيد ﴿ مِنْ ﴾ عند الجميع زيادة في التنصيص على العموم ، ويتصور حذاق البلاغيين أن استعمال ﴿ مِنْ ﴾ في هذا السياق هو الأنسب لما بقي فيها من دلالة على ابتداء العاية .

يقول ابن القيم : وقوله : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ ﴾^(٦) أي مالعناهم إلا بنقصهم ميثاقهم ونحو ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ بُنِيتْ لَهُمُ ﴾^(٧) أي

(١) انظر تفسيره ٤ / ١٥٠

(٢) انظر تفسيره ٤ / ٢٣٨

(٣) آل عمران : ١٥٩

(٤) معبر الرازي ١ / ٢ -

(٥) ماطر ، آية ٣ .

(٦) رائدة ، آية ١٣٠ .

(٧) آل عمران ، آية ١٥٩ .

مائت لهم إلا بركة من الله ولا تسمع قول من يقول من السحابة إن « ما »
زائدة في هذه المواضع فإنه صادر عن علم تأمل^(١) ثم بين رحمه الله أنه ليس
في القرآن حرف زائد ويثبت أن كل لفظة لها فائدة متجددة رائدة على أصل
التركيب^(٢).

وهكذا فإن محاولة دراسة هذه الأحرف من خلال استعمالها في النصوص
الفصيحة ، ولا سيما نصوص القرآن الكريم على المستوى الدلالي تنتهي بها إلى
نتائج لها أهميتها تؤكد منها على ما قلناه من أن هذه الأحرف لم تفقد محتواها
الدلالي .

وتأسيساً على هذه الفكرة فإننا نتصور أن مصطلح « الصلة » الكوفي كان
أنسب في التعبير عن هذه الأحرف من مصطلح « الزيادة » لما بقي فيها من
دلالة على جانب من المعنى ، ولما لها من وظائف في التعبير ، ولعلّ الفراء قد
أدرك هذه الحقيقة فعبّر بمصطلح « الصلة » عن حروف المعاني في الحالات
الخاصة التي تسمى فيها رائدة عند البصريين ، على حين أطلق مصطلح
« الزيادة » وحده أو مع الصلة عندما عبر عن زيادة أحرف المباني . والتعبير
بمصطلح « الصلة » براعي في تصورنا الاعتبار الدلالي في هذه الكلمات التي
ظلت محتفظة بشيء من دلالتها الأولى ، ولم تفقدها تماماً كما ظلت لها بعض
الوظائف في طرائق التعبير وأنماطه .

أما التعبير بمصطلحات : « الزيادة » و « الحشو » و « اللغو » فبراعي
الاعتبارات الصناعية الصوتية التي تحاول التمييز بين الأدوات في عملها اللفظي
وطرائق استعمالها . ولاشك أن هناك فرقاً بين ما يسمى بالحروف الأصلية
والرائدة ، من حيث العمل والتعليق وألوان الاستعمال .

وعلى الرغم من أننا نقرّ بالمبدأ القائل : أنه لا مشاحة في المصطلح ، فإننا

(١) بدائع الزوائد ٢ / ١٥٠ ، ١٥١ .

(٢) نفسه ٢ / ١٥١ ، ١٥٢ .

برى مصطلحات « الزيادة والحشو واللغو » غير لائقة في التعبير بها صدد دراسة القرآن الكريم ، وهو ماتبه إليه من قبل بعض الفقهاء والسحاة .

الإطلاق الثاني :

وقد أطلق القراء مصطلح « الصلة » على الجملة التي تعطي معنى للاسم الموصول ، وهو في ذلك يشاركه النحاة كافة في هذه التسمية قال عند إعراب قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾^(١) قال : « والرفع في « بعوضة » جائز ، لأن الصلة ترفع واسمها منصوب ومختوض »^(٢) .

الإطلاق الثالث :

وقد أطلق القراء مصطلح « الصلة » على الجملة الواقعة صفة للنكرة ، قال القراء عند توجيه قوله تعالى : ﴿ أَبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نَقِيلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٣) . فإن قرئت بالياء « يعني يقاتل » جاز رفعها وجزمها ، فأما الجزم فعلى المجازاة بالأمر ، وأما الرفع فأن تحمل « يقاتل » صلة للملك كأنك قلت : ابعث لنا الذي يقاتل .^(٤) ولعل القراء بإطلاقه هذه التسمية على جملة الصفة قد لحظ فيها ما تشترك فيه مع جملة الصلة ، فالموصوف النكرة ، والاسم الموصول كلاهما مفتقر إلى هذه الجملة ، وكلاهما له دلالة على العموم ، والجملة مع كل منهما مخصصة للعموم .

العماد : سر ، هـ ١ سؤنهم مبررة

أطلق البصريون على الضمير الذي يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما المبتدأ

(١) البقرة ، آية : ٢٦ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٢ .

(٣) البقرة ، آية ٢٤٦

(٤) معاني القرآن ١ / ١٥٧

والخير كاسم كان وخبره أو اسم إن وخبرها ، أو بين « ظننت » وبابه أطلقوا عليه : « ضمير الفصل » مثال ذلك من القرآن الكريم : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾^(١) . وقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾^(٢) . وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْتَوَابُ الرَّحِيمُ ﴾^(٣) . وقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ ﴾^(٤) . وقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَذَّبُوا شَفِيعًا كَانُوا هُمُ الْخَسِرِينَ ﴾^(٥) . وقوله : ﴿ إِنْ تَرَوْا أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾^(٦) .

وأما الكوفيون فيسمون هذا الضمير « ضمير العماد » جاء في شرح المفصل لابن يعيش : « الفصل من عبارات البصريين ، لأنه فصل الاسم الأول عما بعده ، وأذن بتمامه ... » والعماد من عبارات الكوفيين ، كأنه عمدة الاسم وقواه بتحقيق الخبر بعده^(٧) . والغرض من ذلك العماد لإرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله ، وأن الذي بعده خبر ليس ينتعت ، أو أنني به ليؤذن بأن الخبر معرفة أو ماقاربها من النكرات^(٨) . ولا يكون ضمير العماد إلا ضميراً منفصلاً مرفوعاً ، لأن فيه ضرباً من التأكيد ، والتأكيد يكون بالضمير المرفوع المنفصل نحو قلت أنت ، وقلت أنا ، وتكاد تنحصر شروطه عند النحاة في الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة .
- ٢ - أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما هو بمنزلة المبتدأ .
- ٣ - أن يكون بين معرفتين ، أو معرفة وما قاربها من النكرات .

(١) سورة البقرة ، آية : ٥٠ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٢ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٧ .

(٤) سورة طه ، آية : ١٤ .

(٥) سورة الأعراف ، آية : ٩٢ .

(٦) سورة الكهف ، آية : ٣٩ .

(٧) شرح المفصل ٣ / ١١٠ ومفاتيح العلوم ٣٦ .

(٨) شرح المفصل ٣ / ١١٠ ، والجمل للرجايجي ١٤٢ .

حاء في إعراب القرآن المنسوب للزجاج : « واعلم أنه لا يقع المصطلح إلا بين معرفتين أو بين معرفة وما قبلها ، ولا يقع بين نكرتين ، ولا بين معرفة ونكرة »^(١) .

وقد وضع القراء ضابطاً للعماد وهو قوله : « وهو يوضع في كل موضع يتبدأ فيه بالاسم قبل الفعل ، فإذا رأيت الولا في موضع تطلب الاسم دون الفعل صلح في ذلك العماد »^(٢) . ومن التعبير بالعماد عند القراء قوله : عند توجيه قوله تعالى : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾^(٣) . قال : « جعلت ﴿ هُم ﴾ هاهنا عماداً فنصب الظالمين ومن جعلها اسماً رفع وهي في قراءة عبد الله ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾^(٤) . ومما يسمى عماداً عند القراء الضمير في قولنا : إنه قام زيد ، جاء في مجالس ثعلب قال أبو العباس : قال الكسائي وسيبويه : « هو » من ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٥) . عماد . فقال القراء : « هذا خطأ من قبل أن العماد لا يدخل إلا على الموضع الذي يلي الأفعال ، ويكون وقاية للفعل مثل إنه قام زيد ، فالعماد مثل (ما) وكل موضع فعل هذا جاء بقي الفعل وليس مع ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ شيء يقبه »^(٦) . كما سمي ضمير الشأن عماداً ، قال عند توجيه قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ ﴾^(٧) : « هذه الحاء هاء عماد »^(٨) . ويسمى ما قدمناه أن القراء يطلق مصطلح « العماد » ويعني به مدلولين مختلفين .

أولهما ما يسمى بضمير المصطلح عند البصريين وهذا المصطلح « العماد » بهذه الدلالة هو ما قدر له السيادة والاستقرار - فيما بعد - عند متأخري الكوفيين .

(١) إعراب القرآن ، القسم الثاني ص ٥٤٣ ، وانظر شرح للفصل ٣ / ١١٠ ، وشرح الرصبي ٢ / ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٥١ .

(٣) سورة الزمر ، آية : ٧٦ .

(٤) معاني القرآن ٣ / ٢٧ ، وانظر ١ / ٥١ ، ٥٢ ، ١٠٤ ، ٤٠٩ .

انظر مجالس ثعلب ١ / ٤٣ ، ١٣٣ ، ٢ / ٣٥٤ ، ٣٥٩ .

(٥) سورة الإخلاص ، الآية الأولى .

(٦) مجالس ثعلب ٢ / ٣٥٤ .

(٧) سورة المل ، آية ٩ .

(٨) معاني القرآن ٢ / ٢٨٧ ، وانظر ١ / ١٤٨ ، ٢ / ٢١٢ .

أما المدلول الآخر لمصطلح « العماد » وهو إطلاقه على ما يساوي ضمير الشأن عند البصريين فلا نجد إلا عند القراء وحده من الكوفيين ، أما الكوفيون فسلكون ما مثل له القراء في قسم « المجهول » وهو ما يساوي ضمير « الشأن أو القصة أو الحديث » .

ويدو في تصورنا أن هذا الأمر من قبيل اضطراب المصطلح النحوي في بداياته الأولى ، ولاشك أنه من عيوب المصطلح أن يتحمل اشتراكاً لفظياً ، وإن كانت ظاهرة الاشتراك اللفظي واردة وباقية في غير قليل من المصطلحات النحوية السائدة . فالمفرد قد يقصد به قسم المثنى والجمع ، كما قد يقصد به قسم الجملة ، وشبه الجملة ، كما قد يقصد به قسم المركب الإضافي .

وأما سبب تسمية الكوفيين لضمير الفصل عماداً فلأنه يعتمد عليه في الفائدة إذ به يتبين أن الثاني خير لا تابع ، أو كونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط^(١) . ولذلك يرى بعض الكوفيين يسميه « دعامة » ؛ لأنه يدعم به الكلام أي يقوى به ويؤكد به ، إذ التأكيد من فوائد مجيئه كما مر^(٢) . وقد ذكر صاحب كتاب « الموفى في النحو الكوفي » أن الكوفيين يسمون نون الوقاية نون العماد^(٣) وهذه التسمية تنسجم تماماً مع تعليلهم لتسمية العماد ؛ لأن هذه النون تقي الفعل الماضي من الكسر .

ويرى الدماميني أن تسمية هذا الضمير ضمير الفصل أولى ؛ لأن الفصل أنحصر إذ كل ما وصح للفصل كناء التأنيث ، والإعراب ، قد اعتمد به على المراد منه ، وليس كل ما يعتمد عليه في شيء يكون فصلاً ، ألا ترى أن زيدا

(١) شرح الرضي ٢ / ٢٤

(٢) انظر معاني القرآن للقراء ١ / ٥١ ، ٢ / ٢١٢ . ومع اللوامع ١ / ٢٣٦

(٣) اللوق في النحو الكوفي ص ٦٤ .

من : « زيد قائم » معتمد عليه في المراد به ، ولم يفصل شيئاً من شيء ، ثم إن الأخص يكون مشتملاً عليه الأعم ضرورةً عدم تحقيق الأخص بدون الأعم ، ومن تسمية أهل البصرة له فصلاً أقرب إلى الاصطلاح ؛ لأن الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ ، ولما كان المعنى في هذا الضمير الفصل كان تسميته فصلاً أخرى من تسمية الكوفيين ، فإنهم سموه باسم ما يلازمه ويؤدي إلى معناه فكانت تسمية البصريين أظهر^(١) .

وقد اختلف النحويون فيه بين الحرفية والاسمية ، وقد وضع الرضي هذا الخلاف بقوله : « والأظهر عند البصريين أنه اسم لا محل له بمنزلة (ما) إذا ألغيت في نحو (إنما) وقال بعض البصريين : إنه حرف استنكار لخلو الاسم من الإعراب لفظاً ومحلاً »^(٢) . وقد نقل السيوطي القول باسميته عن الخليل ابن أحمد ، ولكن ليس له محل من الإعراب ؛ لأن الغرض به الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبراً لصفة فاشتد شبهه بالحرف^(٣) وأما الذين يرون أنه حرف فقد شبهوه بكاف الخطاب في اسم الإشارة كما قال ابن عصفور^(٤) .

٢١ هـ

والحرفية - في نظري - متحققة لسببين : الأول : خلوه من الإسناد ، والثاني : أن وجوده في الجملة ليس بواجب ، وإنما جاء لضرب من التأكيد فيكون حينئذ مثل الأدوات التي يجاء بها لتفيد معنى التأكيد والاختصاص أو الربط^(٥) . وقد وضع ابن سيده المشابهة بين هذا المضمير والحرف بقوله : « إن المضمير غير أول ، وأنه لم يوضع اسماً ليعين نوعاً من نوع أو شخصاً من شخص ، وأنه غير معرب ، فهذه جهة استحكام مشابهة المضمير بالحرف »^(٦) .

(١) تعليق المرحوم ١ / ١٢٨ ، ١٢٩

(٢) شرح الرضي ٢ / ٢٧ .

(٣) معجم الفرائع ١ / ٢٣٦ .

(٤) نفسه ١ / ٢٣٦

(٥) انظر الضمائر في اللغة العربية ص ١٤٠ .

(٦) المخصص ١٤ / ٥٠

ويرى المستشرق برجستراسر أن ضمير الفصل وسيلة من وسائل الربط بين
المبدأ والخير ، ويرى أن هذه الوسيلة في الربط بينهما قديمة جدًا وشائعة في
اللغات السامية ، وربما كانت أقدم من الربط بفعل الكبتونة^(١) .

الفعل الدائم :

يسمى الكوفيون اسم الفاعل « الفعل الدائم » ، وذلك لانصراف هذه
الصيغة نحو الحال والاستقبال .

ولكن من الملاحظ أن القراء كثيرًا ما يطلق عليه « الفعل »^(٢) ويصدر
التعبير عنه « بالدائم » والتعبير بالفعل ينسجم تمامًا مع رأي الكوفيين في اعتبار
اسم الفاعل من أقسام الفعل ، قال القراء : « فإن قلت : فهل يجوز أن تقول :
كان أخوك القاتل ؟ فرفع ، لأن الفعل معرفة » يعنى القاتل « والاسم معرفة
فترافعا ، للاتفاق إذا كانا معرفة كما ارتفعا للاتفاق في النكرة »^(٣) .

أما ثعلب من الكوفيين فقد عبّر « بالدائم » كما عبّر « بالفعل » قال : « إذا
أردت أن تحوّل الماضي إلى الدائم فأعمله في الذي قبله »^(٤) .

وقال أيضا : « والشروط بتقدمها المستقبل والماضي والدائم ، وإن لا
تقدمها إلا مستقبل »^(٥) . أما التعبير « بالفعل » عنده فقوله : « يا غلام أقبل
تسقط الياء منه ، وبها ضاربي أقبل لا تسقط الياء منه ، وذلك فرق بين الاسم
والفعل »^(٦) .

(١) التطور اللغوي ، ص ٨٨ .

(٢) انظر معاني القرآن ١ / ٣٥ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ١٦٥ ، ١٨٥ ، ٣١٦ ، ٢ / ٢٣ ، ٢٦٦ . والتعبير
بالدائم انظر

(٣) ص ١٨٥ / ٢

(٤) بحالي شطب ١ / ٩٧

(٥) ص ١ / ٢٣١ . ونظر ١ / ٢٧١ ، ٢ / ٣٩٥ ، ٤٠٠ ، ٤٤٧

(٦) ص ٢ / ٢٨٨

ويظهر لي أن القراء لا يسمي اسم الفاعل فَعَلًا دائمًا إلا حين يكون عاملاً ،
فإذا لم يكن عاملاً سمّاه اسماً^(١) . وقد غَلَطَ السِّيرافي الكوفيين بتسميتهم اسم
الماعل « الفعل الدائم » بوجوه منها :

- ١ - أن « قائم » و « ضارب » ونحوهما أسماء تدخل عوامل الأسماء عليها .
- ٢ - أن إعرابها كإعراب الأسماء في الرفع والنصب والخفض .
- ٣ - أنها تدخل عليها التنوين ، والألف واللام ، والإضافة ، فكيف يجوز أن
يسموا « قائماً » و « ضارباً » فعلاً وفيها علامات الأسماء كلها ؟
- ٤ - أنهم سموه « دائماً » وهذه التسمية تبطل معناها ، لأن الذي سموه دائماً
ليس بفعل ماضٍ ولا مستقبل ، فهو فعل في الوقت الحاضر لا يقي ، لأنه بمعنى
« الآن » وهو حد قياس الماضي والمستقبل ، ومعنى الدائم أنه يدوم ويبقى ،
وإن قال قائل « ضارب » يعمل عمل « يضرب » فسميناه باسمه ، لوجب أن
نسمي إن وأخواتها أفعالاً ؛ لأنها تنصب كما تنصب الأفعال ، وكذلك نسمي
« عشرين » وما جرى مجراها أفعالاً ؛ لأنها تنصب كما تنصب الأفعال ، ونسمي
المصدر « فَعَلًا » ؛ لأنه ينصب كما ينصب الفعل ، ونسمي الأسماء التي تخفض
مابعد حروفها ، لأن أصل الخفض حروف الخفض ، والأسماء التي تخفض
بتأويل الحروف^(٢) .

وبهذا يتضح أن جانب الاسمية فيه يَن لأمراء فيه بالأدلة التي ذكرها السِّيرافي
زيادة على أنه يجوز نقله إلى العلوية نحو خالد ، وعامر ، وسالم ، ووقوعه موقع
المسند إليه . ثم إن هناك فرقاً في التعبير في المصى بالفعل واسم الماعل ، فاسم
الماعل في كثير من المواضع يدل على ثبوت المصدر « الحدث » في الماعل ،

(١) انظر معاني القرآن ١ / ٣٣ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ١٦٥ .

(٢) شرح فكتاب للسِّيرافي ج ١ ورقة ٤٩٣ .

ورسوخه فيه ، والفعل لا يدل عليه كما يقال : فلان نفذ أمره ، وفلان نافذ أمره ، فإنه لا يفهم من صيغة الفعل التكرار والرسوخ ، واسم الفاعل يفهم منه ذلك^(١) .

ولاشك كما يذهب البصريون أن اسم الفاعل واسم المفعول يستعملان استعمال الأفعال ، وذلك إذا وليهما شيء ؛ لأن الزمان يصح من مقوماتهما ، فهما يجريان مجرى الأفعال لدلالتهما على الحدث والزمن كما تدل الأفعال . ونخلص من بحث هذا المصطلح إلى أن البصريين قد وفقوا في التصنيف حيث سلكوا اسم الفاعل ، واسم المفعول من بين الأسماء لانطباق علامات الاسم الشكلية عليهما ، كما ذكر السيرافي في محاجته للكوفيين ، بيد أن الكوفيين رغم عدم دقتهم التصنيفية ، فإنهم جعلوا اعتباراً مهماً للمعنى والشكل ، فهذه الأصناف متحملة لمعنى الفعل بعنصره التمثيل في الحدث والزمن ، كما أنها مشابهة للأفعال في العمل ، ولاشك أنها مفارقة لغيرها من الأسماء كالضمائر والجوامد في هذه الأوصاف .

الفعل :

أطلق الكوفيون مصطلح « الفعل » ويريدون به ما يأتي :

١ - اسم الفاعل ، قال الفراء : « فإن قلت : فهل يجوز أن تقول : كان أخوك القاتل فرفع ؛ لأن الفعل معرفة (يعني القاتل » والاسم معرفة » يمي « أخوك » خرافاً للاتفاق إذ كانا معرفة كما ارتفعا للاتفاق في الكرة »^(٢) .

وقد تابع الكوفيون الفراء في هذه التسمية فورد مصطلح « الفعل » مراداً به اسم الفاعل عند ثعلب وأبي بكر الأنباري وغيرهما . قال ثعلب : « يا غلام

(١) انظر تفسير الرافعي ٢٥ / ٢٩ ونظر نحو الفعل لأحمد عبد القادر الجولاني

(٢) معاني القرآن ١ / ١٨٥ . ونظر ١ / ١٢ ، ٢٣ ، ٣١٦ .

أقبل . فسقط الياء منه ، وبا ضاربي أقبل . لا تسقط الياء منه ، وذلك فرق بين الاسم والفعل ^(١) . ويريد بالاسم ها « غلام » وبالفعل « صارب » وقال أيضا : « وإذا قالوا : « أقبل » واقع بعده فعل ، فإنه لا يشي ، ولا يجمع ويؤخذ فتقول : أخوك أفضل قائم ، وأخوتك أفضل قائم . تريد أفضل من قام ، فإن وقع « رجل » كان خطأ لا يقولون : لإخوتك أفضل رجل ، لأنه لا يكون بمعنى (مِنْ) ^(٢) ويريد بقوله واقع بعد فعل « كلمة » قائم .

٢ - وقد عبر الفراء بالفعل ويريد به « الخبر » سواء أكان خبراً في الأصل أم في الحال بأن يكون خبراً لأن أو خبراً لكان أو مفعولاً ثانياً لظن وأخواتهن . قال الفراء : « وتقول في مسألتين منه يستدل بهما على غيرهما : إنها أسد جاريتك ، فأنتت ، لأن الأسد فعل للجارية (أي خير عنها) ولو جعلت الجارية فعلاً للأسد لمثله من المذكر لم يحز إلا تذكير الهاء ^(٣) .

٣ - وقد يريدون بمصطلح المفعول « المصدر » قال الفراء عند قوله تعالى ﴿ يَشِئُ الْإِنْسُ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَنَحْمِلُ أَسْفَالَكُمْ إِلَىٰ يَلْدٍ لَّمْ تَكُونُوا بِلَيْفِهِ إِلَّا يَشِئُ الْإِنْسُ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَّءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ ^(٤) قال : « أكثر الفراء على كسر الشين ومعناها إلا يجهد الأنفس ، وكأنه اسم ، وكأن الشق يفتح الشين فعل كما توهم أن الكره الاسم والكره فعل ^(٥) .

وتسمية المصدر فعلاً هي من مصطلحات الخليل في كتاب سيبويه جاء في الكتاب ٠ قال الخليل رحمه الله وقد يكون الحلب الفعل ، والحلب

(١) نظر : مجالي ثعلب ٢ / ٣٨٨ .

(٢) نفسه ٢ / ٤٦٣ ونظر ١ / ٤٧٧ ، ٥٣٠ ، ٥٩٧ .

(٣) معاني القرآن ١ / ٣٦٢ ، ٤٠٩ ، ١٧٨ / ٢ .

(٤) النحل ، آية : ٧ .

(٥) معاني القرآن ٢ / ٩٧ ، ونظر ٢ / ١٥٧ .

المحلوب^(١) وعلى هذا يكون القراء قد أخذ هذا المصطلح عن الخليل بن أحمد إما بواسطة سيويه أو غيره .

٤ - وقد عبر القراء أيضا بالفعل وهو يريد به « النصب على الحال » قال عند قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ ﴾^(٢) قال : « إن شئت رفعت « المصدق » ، ونويت أن يكون نعتا للكتاب ؛ لأنه مكرة ، وإن نصبته على أن تجعل « المصدق » فعلا للكتاب لكان صوابا^(٣) .

وقال أيضا عند إعرابه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْلِكُنَّ عُيُنُكَ إِلَىٰ مَا مَنَعْتَنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّثْلَهُمْ زَهْرَةَ الْخُلْدِ لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴾^(٤) قال : وقوله زهرة الحياة الدنيا نصبت الزهرة على الفعل^(٥) .

٥ - وقد أطلق الكوفيون مصطلح المفعل على « أسماء الأفعال » حيث يرون أنها أفعال حقيقية لدالاتها على الحدث والزمان^(٦) ، أما البصريون فمسكوا بأنها أسماء ، وقد احتج كل فريق على مذهبه بأمر .

ومما احتج به البصريون على اسميتها الأمور الآتية :

- ١ - دخول التنوين عليها والتنوين من خصائص الأسماء .
- ٢ - تثنيها التي هي أيضا من خصائص الأسماء .
- ٣ - وجود الجمع في بعضها مثل هيات والجمع من خواص الأسماء .
- ٤ - وجود التأنيث بها .

(١) الكتاب ٢ / ١٢٠ .

(٢) النقرة ، آية : ٨٩ .

(٣) معاني القرآن ١ / ٥٥ .

(٤) طه ، آية : ١٣١ .

(٥) معاني القرآن ٢ / ١٩٦ ، ونظر ١ / ٤٠٩ ، ٢ / ١٩٧ ، ٣ / ٢١٩ .

(٦) نظر مع اللوامع ٥ / ١٢١ ، وحاشية الصبان على الأئمة ٢ / ٣٣٦ .

٥ - إضافتها ، نحو دونك ، وعندك ، والإضافة من خصائص الأسماء .

٦ - وجود لام التعريف في بعضها ، نحو النجاء لك .

٧ - تصغير بعضها والتصغير مما يختص به الاسم^(١) .

٨ - وجود بعضها على حرفين ، نحو : « صه » و « مه » .

٩ - عدم اتصال ضمائر الرفع البارزة بها .

١٠ - مخالفة بعضها لأوزان الفعل ، مثل : « تزال » .

١١ - عدم لحاق نون التوكيد لما يدل على الطلب بها ، مثل : صه و تزال^(٢)

وأما الكوفيون فاحتجوا على فعليتها بالأمر الآتية :

١ - مشاركتها للفعل في المعنى والاستعمال .

٢ - رفعها لما بعدها على الفاعلية .

٣ - دلالتها على الحدث والزمان^(٣) .

٤ - أنها لو كانت أسماء ، لكانت منصوبة بأفعال محذوفة إلا أن النحاة اتفقوا

على أنها لا تتأثر بالعوامل فهي كفعل الأمر لا يتأثر بالعوامل وكالماضي أيضا ،

وأما المضارع فحمل عليها طرقا للباب .

٥ - أنها مبنية ، والأصل في البناء الأفعال لا الأسماء .

أما أحمد بن صابر فقد عدها قمنا رابعا من أقسام الكلمة أطلق عليه

« الخالفة »^(٤) وإنما سميت أسماء الأفعال « خالفة » ، لأنها تختلف الفعل^(٥) .

وقد استثمر الدكتور تمام حسان مقولة أحمد بن صابر في ذهابه إلى أن

(١) الخصائص ٣ / ٤٤ .

(٢) حاشية الصبان على الأثيري ٣ / ١٤٧ .

(٣) مع المفاتيح ٥ / ١٢١ وحاشية الصبان ٣ / ١٤٦ .

(٤) انظر مع المفاتيح ٥ / ١٢١ ، وبنية الرفع ١ / ٣١١ ، والأشباه والنظائر ٣ / ٢ .

(٥) شرح الأثيري ٣ / ١٩٤ ، وحاشية الأمر على الشعور ص ٥ .

أسماء الأفعال تسمى « خالفة » تقسم الدكتور تمام حسان الكلام سبعة أقسام
مبا الخالفة التي أفادها من أحمد بن صاير ، ثم قسم الخوالف أربعة أنواع هي :

- ١ - خالفة الإخالة ، وهي التي سماها النحاة أسماء الأفعال .
- ٢ - خالفة الصوت ، وهي التي سماها النحاة أسماء الأصوات .
- ٣ - خالفة المدح والذم ، وهي عند النحاة أفعال المدح والذم .
- ٤ - خالفة التعجب ، وهي عند النحاة صيغ التعجب .

والخوالف التي أخذ بها الدكتور تمام تختلف عن مفهوم الخوالف عند
الفارابي فالخوالف عند الفارابي « كل حرف معجم أو كل لفظ قام مقام الاسم
منى لم يصرح بالاسم وذلك مثل حرف « الهاء » من قولنا : ضربه ، والياء
من قولنا : ثوبى ، والتاء من قولنا : ضربت ، وضربت ، وأشياء ذلك
بالحروف المعجمة التي تختلف الاسم وتقوم مقامه مثل قولنا : أنا ، وأنت ،
وهذا ، وذلك ، وما أشبه تلك ، وهي كلها تسمى الخوالف »^(١) .

فالفارابي عدّ الضمائر من الخوالف على حين عدّها الدكتور تمام قسماً من
أقسام الكلم السبعة التي توصل إليها ، وهي الاسم ، والصفة ، والفعل ،
والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة^(٢) . أما الدكتور إبراهيم السامرائي
فيرى أن أسماء الأفعال مراد فعلية جمدت على هيئة مخصوصة ، فلم يتصرف
فيها تصرف الأفعال^(٣) .

ونبدي تحفظاً على تقسيم الدكتور تمام حسان للكلمة بيد أن المجال ليس
بمجال مناقشته لانشغالنا بالمصطلح الكوفي ، ولكننا نود الإشارة أن تسمية أسماء

(١) انظر : كتاب الألفاظ للمسجلة في النطق ، ص ٤٤ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٨٦ وما بعدها .

(٣) انظر كتابه : الفعل زمانه وأبعده ، ص ٣٢١ .

الأفعال بخوالب الإخالة تسمية غير دقيقة ؛ لأن الإخالة متحققة في أقسام الخوالب الأخرى من الخوالب والمخلوقات التي ذكرها وكان الأجدر أن تسمى أسماء الأفعال بخوالب الحدث أو الفعل أو نحو ذلك .

وقبل أن نختم حديثنا عن مصطلح « الفعل » لابد من التنبيه على أن الأقسام التي وضع لها الفراء مصطلح « الفعل » بينها خصائص مشتركة فهي جميعها تتحمل معنى الفعل أو جانباً منه ، ففيها الحدث والزمان أو الحدث فقط كما أن فيها خاصية الأعمال . واعتبار الخبر بجميع أقسامه عند الفراء فعلاً يرجع إلى أن الأصل في الأخبار أن تكون مشتقة أو أن يتخيل فيها الاشتقاق ، وكذلك الشأن بالنسبة للحال .

ولم يكن للكوفيين - في نظرنا - موقفين في إطلاق مصطلح « الفعل » على هذه الأقسام من الوجهة التصنيفية العلمية ؛ لأنهم بذلك جمعوا أقساماً متنوعة في مصطلح واحد ، كما أنهم خلطوا بين هذه الأقسام التي تشمل أصنافاً متعددة من الأسماء خلطوا بينها وبين الأفعال التي هي قسيمة الاسم والحرف ، والمفروض أن المصطلح الدقيق ينبغي ألا يدخله الاشتراك اللفظي ، بيد أننا لانكر للكوفيين فضلهم في التصور الدقيق للصيغ ، وإدراك مفهوماتها ، ووجوه اتفاقها ، واختلافها ، ولعل عاينهم بذلك هي التي جعلتهم يجمعون هذه الأنواع المتفرقة ضمن مصطلح واحد لما بينها من وجوه اتفاق في الدلالة .

القطع والخروج :

عبر الفراء بمصطلح القطع وهو يريد به شعبين .

الأول :

النصب على الحال قال عند إعرابه كلمة ﴿ غَيْر ﴾ من سورة العنقة : « والنصب جائز في ﴿ غَيْر ﴾ تجمله قطعاً من ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ »^(١) فغير منصوبة على

(١) معاني القرآن ١ / ٧ ، ونظر مشكل إعراب القرآن ١ / ١٧٤ .

الحال من الماء ف ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ كأنه قيل : أنعمت عليهم لا مغصوباً عليهم^(١) وقال عند توجيه قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ أَلْكَتُبُ لَارْتَبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾^(٢) قال : « وإن شئت نصبت ﴿ هُدًى ﴾ على القطع من الماء التي في ﴿ فِيهِ ﴾ كأنك قلت : لاشك فيه هادياً^(٣) .

الثاني :

وقد يعبر القراء بالقطع لا يريد به النصب على الحال ، وإنما يريد به النصب بعمل محذوف ، قال عند توجيه قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾^(٤) قال : « ومن قال : ﴿ مَطْوِيَّاتٍ ﴾ رفع السموات بالباء التي في ﴿ بِيَمِينِهِ ﴾ كأنه قال : والسموات في يمينه ، وينصب ﴿ مَطْوِيَّاتٍ ﴾ على الحال أو القطع ، والحال أجود^(٥) . ويريد بالقطع هنا أنه منصوب بفعل محذوف تقديره : أعصى السموات^(٦) ، بدليل أنه أردف مع القطع الحال .

كما يلاحظ أيضاً أنه عبر « بالحال » بدل « القطع » ولكن الكثير عنده إذا أراد الحال أن يعبر بالقطع وتعبيره بالحال قليل جداً ومن ذلك ما وجه به قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَخَفْتُمْ فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾^(٧) قال : فصيا ، لأنهما حالان للفعل لا يصلحان خبراً^(٨) .

(١) انظر هامش رقم ٥ معاني القرآن للقرطبي ٧ / ١

(٢) البقرة ، آية ٢

(٣) معاني القرآن ١ / ١٢ ، وانظر ١ / ٣١٩ ، ٣ / ١١ ، ٢٠٩

(٤) الزمر ، آية : ٦٧

(٥) معاني القرآن ٢ / ١٢٥ .

(٦) وانظر معاني القرآن ١ / ١٩٣ .

(٧) البقرة ، آية : ٢٣٩ .

(٨) معاني القرآن ، ١ / ١٤٢ ، وانظر ٣٠١ ، ٢ / ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٥ .

وقد عبر بمصطلح « الخروج » وهو يريد به النصب على الحال ، قال عبد
إعراب قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبَارَكٌ ﴾^(١) قال : « جعلت
مباركاً من نعت الكتاب فرضته ، ولو نصبت على الخروج من الهاء في
﴿ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ كان صواباً »^(٢) .

ولما عبر القراء هنا بمصطلح « الخروج » لإزالة الإيهام لتلايقن أنه منصوب على
القطع بفعل محذوف ، وللتنبية أيضاً على صاحب الحال ، مما يدل على أن مصطلح
« الخروج » شرح للنصب على الحال وليس مصطلحاً من مصطلحات الحال ، ومما
يؤيد ذلك أكثر أنه جمع بين الحال والخروج في تعبير واحد ، قال عند توجيهه قوله
تعالى : ﴿ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِأَشْرِهِ ﴾^(٣) قال : نصب ﴿ هَيْرٌ ﴾ لأنها حال لـ « مَنْ »
وهي خارجة من الاسم الذي في ﴿ أَضْمَرُ ﴾^(٤) قد عبر هنا بالحال والخروج ،
ولكن المقصود من تعبيره بالخروج ليوضح به صاحب الحال ، أو ليوضح به العامل
في الحال . انظر توجيهه قوله تعالى : ﴿ بَلَى قَدِيرِينَ عَلَى أَنْ تُسَوَّى بُقَاتُهُ ﴾^(٥)
قال : وقوله : ﴿ قَدِيرِينَ ﴾ نصب على الخروج من نجمع «^(٦)» .

كما عبر بالخروج في مقام الصفات المقطوعة للمدح أو للذم قال : « والعرب
تعرض من صفات الواحد إذا تطلعت بالمدح أو الذم ، فرفعون إذا كان الاسم
رفعاً وينصبون بعض المدح ، فكأنهم يرفعون لإخراج المنصوب بمدح مجدد غير
متبع لأول الكلام ، ومن ذلك قول الشاعر^(٧) :

(١) الأنعام ، آية : ١٥٥ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٣٦٥ ، وانظر ١ / ١٧١ ، ٢٠١ ، ٢ / ٦ ، ٣ / ٢٠٨ .

(٣) سورة المائدة ، آية : ٣ .

(٤) معاني القرآن ١ / ٣٠١ .

(٥) سورة النجاشية ، آية : ٤ .

(٦) معاني القرآن ٣ / ٢٠٨ ، وانظر ١ / ٣٦٥ .

(٧) الفائل هو الحريق مرقى زوجها ومن قتل معه ، انظر الخزانة ٢ / ٣٠١ ، وآمالى ابن السجري ١ /

٢٤٤ ، وديوانها ص ٢٩

النازليين بكل معترك والطيبين معاقد الأزر

وربما رفعوا « النازلين » و « الطيبين » ، وربما نصبوهما على المدح والرفع على أن يتبع آخر الكلام أوله^(١) .

مخلص مما سبق إلى أن « القطع » أعم من « الحال » ، لأنه يشمل « الحال » والمنصوب بفعل محذوف كما بينا ، كما أن « الخروج » ليس مرادفاً للحال ولا القطع ، وإنما هو تعبير يرد في مقام تعيين صاحب الحال أو تعيين عاملها . ويبدو أن الكوفيين كانوا منذ وقت مبكر مترددين بين مصطلحي « القطع » و « الحال » ويظهر أن مصطلح « الحال » قد كتب له السيادة شيئاً فشيئاً في دوائر الدرس النحوي الكوفي ، وهو ما نلاحظه عند المقارنة بين عدد مرات ورود المصطلح عند الفراء ، ووروده عند ثعلب ، وتلميذه أبي بكر الأنباري ، حيث كثر التعبير عندهما بالحال أكثر من القطع . ويبدو أن الكوفيين المتأخرين اتجهوا إلى تخصيص « القطع » بما له دلالة على المنصوب بفعل محذوف ، كما اتجهوا إلى استخدام مصطلح « الحال » على ما هو معروف به عند البصريين .

الكناية والمكني^(٢) :

لما كان في الضمير من معنى الخفاء والاستتار أطلق عليه الكوفيون اسم المكني أو الكناية ، لأنه يرمز به عن الظاهر اختصاراً . وهذه التسمية صحيحة مقبولة ؛ لأن الضمير كناية عن الاسم الظاهر وإن كان المكني أعم من الضمير فهو يشمل اسم الإشارة ، والاسم للموصول ، لأنهم جميعاً كنايات عن الأسماء الظاهرة^(٣) .

(١) معاني القرآن ١ / ١٠٥ .

(٢) انظر معاني القرآن للزواه ١ / ١٩٠ ، ٥٠٠ ، ٨٥٠ ، ١٠٤٠ ، ٢١٠٠ ، ٢٣١٠ ، وعلمى ثعلب ١ / ٤٣ .

٦٤ ، ٧٤ ، ٢٥٠ ، وابن عيسى ٣ / ١٨٤ ، والمصحح ١ / ١٩٤ ، والتصريح على التوضيح ١ / ٩٥ .

(٣) انظر مقربة الكوفة ٥٠ ، مهدي الخرومي ص ٣١٤ .

الكناية في اللغة تقابل الصريح ، قال ابن هاني :

صرح عن تهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللغات من كونها متر^(١)

ولما كان مدلول الكناية في اللغة يشمل غير الصريح من الألفاظ ، فقد كان من المفترض أو المتصور أن يكون هذا المصطلح شاملاً لأسماء الإشارة والضمائر والأسماء الموصولة ، بيد أن الكوفيين كما نقل عنهم وشاع في استعمالهم جعلوه مقصوراً على الضمائر دون الألفاظ الأخرى ذات الدلالات الإشارية ، كأسماء الإشارة والموصولات .

وبنأمل مصطلحي « الضمير » عند البصريين و « الكناية » أو « المكني » عند الكوفيين يدلنا على أن البصريين نظروا إلى لفظ الضمير أو شكله ، فعبروا عنه بهذا المصطلح لما لاحظوه فيه من ضمور لفظه حال الظهور ، واختفائه أحياناً أخرى . على حين نظر الكوفيون إلى الجانب الدلالي حيث تعد الضمائر من الكلمات ذات الدلالات الإشارية غير الصريحة ، فعبروا بالكناية والمكني .

وقد ذكر النحاة أن الضمير والمكني عند الكوفيين مترادفان ، يقول ابن يعيش : « لا فرق بين المضمّر والمكني عند الكوفيين فهما من قبيل الأسماء المترادفة ، فمعناها واحد ، وإن اختلفا من جهة اللفظ » .

وأما البصريون فيقولون : « المضمرات نوع من المكنيات فكل مضمّر مكني وليس كل مكني مضمراً »^(٢) ، ذلك أن الكناية إقامة اسم مقام اسم تورية وإيجازاً ، وقد تكون بالأسماء الظاهرة وقد تكون بالمضمرات ، ولذلك نجد تعريف المضمّر عند ابن يعيش : « أنه اسم^(٣) كني به عن اسم » ويتحقق معنى الكناية في الضمائر في ضمير العائب ، وذلك لأنه دال على المعنى بوساطة الرجوع إليه غير صريح بظاهرة فيه^(٤) .

(١) انظر الصريح على التوضيح ١ / ٩٥ .

(٢) شرح المعصّل لابن يعيش ٣ / ١٨٤ ، وانظر الضمائر في اللغة العربية .

(٣) نفسه ٣ / ١٨٤ .

(٤) شرح الرصعي ٢ / ٩٣ .

وليس معنى ذلك أن الكوفيين لم يعبروا بالضمير ، ولكن التعبير بالكناية عندهم أكثر من التعبير بـ « الضمير » ومن ورود التعبير بمصطلح « الضمير » عند العراء قوله : « فلما لم يكن (ما) ضمير الاسم قبح دخول الباء وحسن ذلك في « ليس » أن تقول : ليس بقاتم أخوك . و « ليس » فعل يقبل للضمير كقولك : « لست ولست »^(١) .

وقد ذكر ابن منظور في اللسان^(٢) أن سيويه قد استعمل الكناية في علامة المصمر كما ذكر ذلك أيضا الزبيدي في تاج العروس .

وقد جرى الكوفيين في التعبير بمصطلح الكناية كثير من النحاة البصريين والمفسرين وأصحاب كتب القراءات ، فمن النحاة الذين عبروا بمصطلح « الكناية » النحاس في كتابه « إعراب القرآن » قال عند إعرابه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾^(٣) قال : « يا حرف النداء وأي نداء مفرد ضم ؛ لأنه في موضع المكنى »^(٤) . ومن المفسرين القرطبي^(٥) ، كما شاع مصطلح الكناية كثيرا في كتب القراءات كما شاع أيضا في كتب النحوق في كتب القراءات ما يسمى بهاء الكناية^(٦) كما عقد ابن السراج بابا أسماء « الكتابات » . وهو علامات المضمرة المتصلة والمنفصلة^(٧) وقد ذكر صاحب إنباء الرواة أن للكسائي كتابا يسمى « هياات الكناية في القرآن الكريم »^(٨) .

• • •

(١) معاني القرآن ١ / ٤٣ .

(٢) نظر مادة « كنى »

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢١ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٤٦ ونظر ١ / ١٩٥ .

(٥) نظر تفسير القرطبي ١ / ١٤٥ ، ٢٧٢ .

(٦) انظر الكشف ١ / ٤٢ ، ٢ / ٢٥٢ ، والنشر ١ / ٢٠٤ ، وسراج القارئ المتدنى للشاطبي ص ٦٢

وإعجاب المصلا ص ٢٤

(٧) الأصول ٢ / ١١٨ .

(٨) إنباء الرواة ٢ / ٢٧١

لم يسم فاعله أو فعل عالم يسم فاعله :

درس سيويه المسائل التحوية التي درستها التحفة في باب النائب عن الفاعل
في بابين :

الأول : باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول^(١) .

الثاني : باب للمفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن
تقتصر على أحدهما دون الآخر^(٢) .

درس في الباب الأول الأفعال التي تعدى إلى مفعولين ، مثل « كسى » و
« أعطى » وبين أن الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين إذا بي للمجهول رفع الأول
على النيابة عن الفاعل ، وتعين نصب الثاني ، يقول : « كسى عبد الله الثوب » ،
و« أعطى عبد الله المال » . رعت عبد الله هاهنا كما رفعت في « ضرب » حين قلت :
« ضرب عبد الله وشغلت به كسي وأعطي » . كما شغلت به « ضرب » وانتصب الثوب
والمال لأنهما مفعولان تعدى إليهما فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل^(٣) .

أما عند البصريين الآخرين فقد تعددت تسميته عندهم . فسماه المبرد
والمفعول الذي لا يذكر فاعله^(٤) وسماه ابن السراج « المفعول الذي لم يسم
من فعل به »^(٥) وقد عزا الخصري^(٦) هذه التسمية إلى الجمهور .

أما الكوفيون فقد عبروا عن ذلك بمصطلح « عالم يسم فاعله »^(٧) .

(١) الكتاب ٤١ / ١

(٢) نفسه ٤٣ / ١ .

(٣) نفسه ٤٢ / ١

(٤) المنتصب ٥٠ / ٤ .

(٥) الأصول في النحو ٧٦ / ١ ونظر الباحث الكلية ٦٤ / ٢ .

(٦) حاشية الخصري على ابن عقال ١٦٧ / ١ .

(٧) قطر معاني القرآن للقرطبي ١١٤ / ١ ، ٣٥٧ ، ٣٠١ ، ٣٣٢ ، ونظر ٢ / ٣

١٨٦ ، ومجالس ثعلب ١١٣ / ١ ، وشرح الفضليات ٧٥١ ، وشرح التتبعات لسبع الطرقات ١٣ ،

٤٨ ، ١٦٦ ، ٢٢٣ ، ٢٧٩ ، ٢٩٩ ، ٤٣٤

وقد ورد هذا المصطلح عند القراء ليدل على شيئين :

الأول : على ما يقابل النائب عن الفاعل ، قال عند إعراب قوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرِّقْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾^(١) . قال : « وفي قراءة عبد الله ﴿ فلا رفوث ولا فسوق ﴾^(٢) . وهو الجماع فيما ذكروا رفوته « يعني الرقت » بأجل لكم لأنك لم تسم فاعله^(٣) . وقال أيضا « وكان بعضهم يقرأ : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ ﴾^(٤) فرفع « القتل » إذا لم يسم فاعله ويرفع « الشركاء » بفعل ينوبه^(٥) .

وقد سماه أيضا فعل مالم يسم فاعله ، قال عند توجيه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا حُرِّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَيْزِيرِ ﴾^(٦) ، قال وقد قرأ بعضهم « إِنَّمَا حُرِّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ » ولا يجوز هاعنا إلا رفع الميتة والدم ، لأنك إن جعلت « إِنَّمَا » حرقاً واحداً رفعت « الميتة » و « الدم » لأنه فاعل مالم يسم فاعله^(٧) .

الإطلاق الثاني :

وقد أطلق هذا المصطلح على ما يسمى بالفعل المبني للمجهول « قال عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ لَنُطَمِّعَ كُلَّ مَنْرِيٍّ مِنْهُمْ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ نَجِيمٍ ﴾^(٨) قال : « قرأ الناس أن يدخل لا يسمى فاعله^(٩) . وقال عند

(١) البقرة ، آية : ١٨٧ .

(٢) البقرة ، آية : ١٩٧ .

(٣) معاني القرآن ١ / ١١٤ .

(٤) الأنعام ، آية : ١٣٧ .

(٥) معاني القرآن ١ / ٢٥٧ .

(٦) البقرة ، آية : ١٧٣ .

(٧) معاني القرآن ١ / ١٠٢ .

(٨) المارج ، آية : ٢٨ .

(٩) معاني القرآن ٣ / ١٨٦ .

توجه قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ تُنْجَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(١) قال : « وقد قرأ عاصم فيما أعلم » نجي « بتون واحدة ، وتنصب ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ كأنه احتمل اللحن ، ولا تعلم له جهة إلا تلك ؛ لأن مالم يسم فاعله إذا حلا باسم رفعه^(٢) .

وقد ورد التعبير بالفعل المبني للمجهول عند أبي محمد الفاسم الأنباري ، قال : « يقال : نبت المرأة على زوجها ، إذا ترفعت عليه . مأخوذ من السَّوَة وهو الارتفاع وهي ناية على زوجها وزوجها مَبْنِيٌّ عليه ، لا بد من « عليه » ليقوم مقام مالم يسم فاعله ، والزوجان مَبْنِيٌّ عليهما ، والأزواج مَبْنِيٌّ عليهم ، مَبْنِيٌّ واحد لا يثنى ولا يجمع لأنه فعل للمجهول^(٣) .

وقد انفرد ابن مالك بمصطلح « النائب عن الفاعل »^(٤) وتابعه طائفة من النحاة المتأخرين كابن هشام^(٥) وابن حمدون^(٦) والحصري^(٧) ، ثم اختصرت تسمية ابن مالك حتى أصبحت « نائب الفاعل » وقد شاعت هذه التسمية في أكثر الكتب النحوية الحديثة^(٨) .

والذي نلاحظه صدد هذا المصطلح أن الكوفيين أقرب إلى وضع المصطلح المختصر من البصريين ، فعبارات البصريين السابقة تبدو وكأنها شرح للظاهرة لا تسمية للمصطلح ، وكانت عبارة الكوفيين « مالم يسم فاعله » أكثر اختصاراً ، ولذلك

(١) الأبيات ، آية : ٨٨

(٢) معاني القرآن ٢ / ٢١٠

(٣) شرح المنطقيات ٧٥١ .

(٤) نظر التسهيل ٧٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦٠٢ .

(٥) نظر شرح النحاة البصرية ١ / ٣٠٩

(٦) حاشية ابن حمدون على المكودي ١ / ١٣٤ .

(٧) حاشية الحصري على ابن عقيل ١ / ١٦٧ .

(٨) انظر جامع الدروس العربية ٢ / ٢٥٠ ، والقواعد الأسلمية للهاشمي ١٢٠

مال إليها كثير من البصريين والمتأخرين إلى أن وضع ابن مالك مصطلح « النائب عن الفاعل » فحول إليه النحاة ، وقد تنحى إلى « نائب الفاعل » الذي ساد إلى اليوم في النحو العربي لكونه أخصر وأيسر على المتعلم .

المجهول :

يسمى البصريون الضمير في التصوص الآتية ضمير الشأن أو القصة ، ويسميه الكوفيون « المجهول » ومن ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِأَخِي فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ ﴾^(١) وقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَم بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَخَذَهُ بِحَبْلِهِ كَفَرْتُمْ ﴾^(٢) وقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٣) وقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٤) وقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْنَى الْأَبْصَرُ وَلَكِنْ تُعْنَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّلُوبِ ﴾^(٥) وهو في القرآن الكريم كثير جداً^(٦) .

وله عند البصريين تسميات منها ضمير الشأن ، وضمير القصة ، وضمير الأمر ، وضمير الحديث^(٧) .

أما الكوفيون فيسمونه « المجهول »^(٨) . جاء في مجالس ثعلب : « مَنْ هُوَ قائم جاريته ، ومن هُوَ تقوم جاريته جيد » ولا يقطع ، ولا ينسق عليه

(١) المائدة ، آية : ٧٢ .

(٢) طه ، آية : ١٢ .

(٣) الأنبياء ، آية : ٩٧ .

(٤) الإخلاص ، آية : ١ .

(٥) الحج ، آية : ٤٦ .

(٦) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم قسم فلك الجزء الأول ص ١٥١ .

(٧) تعليق القرطبي ١ / ١٢٠ .

(٨) انظر المحاسن ٢ / ٢٩٧ وتعليق القرطبي ١ / ١٢٠ ، ومعجم اللغات ١ / ٢٢٢ ، ومجالس ثعلب

١ / ٢ ، ١٢٣٠ ، ٢٢١ .

ويسمى مجهولاً^(١) . وقد سماه أمراً قال : « قال أبو العباس ، وقال أبو عثمان المارني إذا قلت : إن غدا يجيء زيد . على إضمار الأمر ، وتضمر الهاء فيرجع إلى غير شيء ، قال أبو العباس : وكل هذا غلط ، العرب تقول : إن فيك يرعب زيد ، ولا يحتاج إلى إضمار الأمر ، لأن المجهول لا يضمير^(٢) .

وقد ذكرنا عند حديثنا عن مصطلح « العماد » أن الفراء يسمى ضمير الشأن عماداً قال عبد حديته عن قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ ﴾^(٣) . قال : « هذه الهاء هاء عماد ، وهو اسم لا يظهر وقد فُسر^(٤) .

ولما سمي الكوفيون هذا الضمير « بالمجهول » ، لأنه لا يرجع على مذكور ولم يتقدمه ما يفسره ويعود عليه^(٥) . ويرى الرضي أن هذا الضمير : « كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه سؤال مُقَدَّر تقول : هذا الأمير مقبل ، لأنه سمع ضوضاء ، وجلبة ، فاستفهم الأمر فسأل : ما الشأن والقصة ؟ قلت : هو الأمير مقبل أي الشأن هذا ، فلما كان النعود إليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر اكتفي في التفسير بخبر هذا المضمير الذي يعتبه بلا فصل ، لأنه معين للمسؤول عنه ومبين له^(٦) .

وقد ذكر ابن جني في « الخصائص سبب تسميته بالمجهول بقوله : « وسمى الكوفيون هذا الضمير الضمير المجهول ؛ لأن تفسيره لا يكون إلا بعده ولو تقدم تفسيره قبله لما احتاج إلى تفسير ، ولما سماه الكوفيون بضمير المجهول^(٧) . وتعليل ابن جني - في نظرنا - غير دقيق ؛ لأن بعض الضمائر

(١) مجازي ثعلب ٢ / ٣٨٦ .

(٢) نفسه ، ١ / ٢٧٢ .

(٣) سورة همل ، آية : ٩ .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٢٨٧ ، ونظر ١ / ١٤٨ ، ٢ / ٢١٢ ، ٢٢٨ ، ٣ / ١٨٥ ، ٢٩٩ .

(٥) انظر كشف الشكوك في النحوس ٣٣٢ ، وشرح للفصل لابن يعيش ٢ / ١١٤ ، وشرح الرضي

٢ / ٢٣ ، ٢٨ ، وتطبيق الفراء ٢ / ١٢٠ ، والمساعد ١ / ١١٤ .

(٦) شرح الرضي ٢ / ٢٧ ، وتطبيق الفراء ٢ / ١٢١ .

(٧) الخصائص ٢ / ٣٩٧ .

في اللمة تعود على متأخر في اللفظ لتقدمه في الرتبة ، وقد تعود على متأخر في اللفظ والرتبة ، وفي هذه الأحوال جميعها لا يسمى الضمير مجهولاً ، ولا يتحيل فيه ذلك ، لأنه كما قدمنا يفسر أو يعود على مرجع يمكن أن يتمثل في كلمة واحدة .

وقد رجّع اللغماميني تسمية البصريين على تسمية الكوفيين بقوله : « وتسمية البصريين أولى ؛ لأنهم سمّوه بمعناه ، والكوفيون إنما سمّوه باعتباره وصفه »^(١) .

وقد تكلم النحاة والبلاغيون والمحدثون عن العرض من التعبير به ، فعند النحاة لا يخرج الغرض منه عن تفخيم الأمر وتعظيمه ، وذلك ناتج لما تشمل عليه الجملة المفسرة ، من شيء يراد الاعتناء به ، جاء في شرح المفصل لابن يعيش^(٢) : « وعادة العرب أن تصدر قبل الجملة بضمير مرفوع ويقع بعده جملة تفسره ، وتكون في موضع الخبر عن ذلك المضمر نحو : هو زيد القائم . أي الأمر « زيد قائم » وإنما يفعلون ذلك عند تفخيم الأمر وتعظيمه ، وأكثر ما يقع ذلك في الخطب والمواعظ ، لما فيها من الوعد والوعيد ، ثم تدخل العوامل على تلك القضية » .

وأما البلاغيون فيرون أن سر التعبير به هو الإيهام أولاً ، ثم التفسير ثانياً ليمكن المعنى في ذهن السامع يقول القزويني : « لأن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظراً لمعنى الكلام كيف يكون فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن »^(٣) .

أما المستشرق « برجشتراسر » فيفسر التعبير به تفسيراً لغوياً فيقول : « ومن

(١) تعليق الفرقد ٢ / ١٢٠ .

(٢) ٧ / ١١٠ .

(٣) الإيضاح ص ٥٣ .

خصائص العربية أن مبتدأ الجملة الاسمية المركبة ربما كان ضميراً للعائب لا علاقة له بالجملة الخبرية ، ولا راجع إليه منها . وقائدة هذا التركيب أنه يمكن الناطق من إدخال « إن » و « أن » على الجملة الفعلية نحو : لا يفلح الظالمون . وهذا مما يشهد بجزية العربية شهادة مينة ، فغيرها من اللغات قد يقدم أمثال « إن » على الجمل الفعلية وإن كان موضعها الأصلي أول الجملة الاسمية فقط ، والعربية أعدمت الشواذ ، وأقست قاعدة إلحاق « إن » وأخواتها بالجمل الاسمية فقط ، وهي مع ذلك اخترعت وسيلة لقلب الجملة الفعلية اسمية بغير تعبير تركيبها لكي يمكن إلحاق « إن » وأخواتها بالجملة الفعلية بواسطة لا مباشرة^(١) .

وهذا الجانب الذي أدركه « برجستراسر » في بيان وظيفة ضمير الشأن في العربية حيث تمكن من إدخال أمثال « إن » على الجمل الفعلية قد سبق إليه الفراء حين سمى هذا الضمير عماداً ، وبين أن وظيفته تتمثل في تمكين « إن » وأمثالها من الدخول على الأفعال ، وأن هذا الضمير يشبه في هذا الحالة « ما » الزائدة التي تقع بعد أمثال « إن » فيأتي بعدها جملة فعلية نحو إنما قام زيد^(٢) .

وللتشابه بين ضمير العصل أو ما يسمى بالعماد وبين هذا الضمير المسمى بالجهول أو ضمير الشأن ، وضع النحاة ضوابط للفرق بينهما وتلخص هذه الضوابط في الأمور الآتية :

١ - أن الضمير الجهول لا يكون إلا ضمير غيبة وأما ضمير « العماد » أو « العصل » ، فإنه يكون ضمير غيبة ، وحضور . وقد جمع السيوطي نقلاً عن صاحب البسيط الأوجه التي يخالف فيها ضمير الشأن ضمير العصل في عشرة وجوه ؛ أحدها ماسبق ، وباقي الوجوه هي :

(١) التطور اللغوي ص ٦١ .

(٢) انظر مصطلح : العماد

٢ - أنه لا يحتاج إلى ظاهر يعود عليه بخلاف ضمير الغائب ، فإنه لا بد له من ظاهر يعود عليه لفظاً أو تقديرًا .

٣ - أنه لا يعطف عليه .

٤ - أنه لا يؤكد .

٥ - أنه لا يدل منه بخلاف غيره من الضمائر .

٦ - لا يجوز تقديم غيره عليه ، وغيره من الضمائر يجوز تقديم خبره عليه .

٧ - لا يشترط عود ضمير من الجملة إليه ، وغيره من الضمائر إذا وقع خبره جملة لا بد فيها من ضمير يعود إليه .

٨ - لا يفسر إلا بالجملة ، وغيره من الضمائر يفسر بالمفرد .

٩ - الجملة بعده لها محل من الإعراب .

١٠ - لا يقوم الظاهر مقامه وغيره من الضمائر يجوز إقامة الظاهر مقامه^(١) .

وقد اشترط البصريون أن يكون مفسره جملة ، وأجاز الكوفيون والأنطش تفسيره بمفرد مرفوع نحو كان قائماً زيد ، وظنته قائماً عمرو . كما أجاز الكوفيون تفسيره بالفعل المبني للماعل أو المبني للمجهول ؛ فيجوز عندهم : إنه قام زيد ، وأنه ضُربَ . وقد ناقش هذه الآراء ابن هشام النحوي في كتابه «اللمنى»^(٢) .

ويرى ابن مالك أن الضمير المجهول لا يفسر إلا بجملة خبرية قد صرح بجزأيا ، ويعين إعرازه إذا كان مبتدأ أو كان اسم « ما » وكان منصوباً في بابي إن و ظن ، ويستكن في بابي كان وكاد^(٣) ، على حين يرى مكى القيسي أن الضمير المجهول لا يفسر إلا بالجملة السالبة من حروف الجر^(٤) وقد اتفق أكثر

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢ / ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٢) اللغنى ٦٣٧ .

(٣) السهيل ٢٨ ، ٢٩ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ١ / ٦٣ .

الحاجة على أنه اسم معرب حسب العوامل الداخلة عليه ، ولم يخالف في ذلك إلا ابن الطبري الذي يرى أن هذا الضمير حرف^(١) .

المحل أو الصفة :

يسمى البصريون المفعول فيه « ظرفا » أما الكوفيون فيرفضون هذه التسمية إذ الظروف ليست بالضرورة متناهية الأقطار ، والأبعاد ، ثم إن من ظروف المكان ما ليس كذلك وعلى ذلك فقد أطلقوا عليها « المحل » أو « الصفة » .

ومن تسمية الطرف محلاً عند القراء قوله : « لأن الاسم إذا كان في معنى الصفة أو المحل قوي إذا أسند إلى شيء ، ألا ترى أن العرب يقولون : هل رجل دونك ؟ وهل رجل دون ؟ فيرفضون إذا أفردوا وينصبون إذا أضافوا^(٢) . ويقول أيضا : « إذا رأيت الاسم مرفوعاً بالمحل مثل عندك ، وفوقك ، وفيها . فأنت وذكر في المؤنث ، ولا تؤنث في المذكر ، وذلك لأن الصفة لا يُقْلَر فيها على التأنيث كما يُقْلَر في قام جاريتك : على أن تقول : قامت جاريتك ؛ فلذلك كانت في الصفات الإجراء^(٣) على الأصل^(٤) .

وقد سمي الجار والمجرور محلاً ، ويدل على ذلك ما ذكره في القول السابق من قوله : « إذا رأيت الاسم مرفوعاً بالمحال مثل : عندك ، وفوقك ، وفيها . فقد أدخل مع الظرف أيضاً صفة حيث قال : « إذا كان في معنى الصفة والمحل^(٥) .

(١) انظر مع الخواص ١ / ٢٢٢ ، واللبط ١ / ١٧٦ .

(٢) معاني القرآن ١ / ١١٩ .

(٣) معنى الإجراء عدم الصرف انظر مصطلح الإجراء من هذا البحث .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٣٦٢ .

(٥) نفسه ١ / ١١٩ .

وقد تبع الكوفيون الفراء في هذه المصطلحات ، قال أبو العباس ثعلب :
 « وإذا أُمِرْدَ^(١) الصعة رفع ، زيد حُطِفَ ، وزيد قُتِلَ ، وزيد فوق ، والصفة
 تؤدي عن الفعل ، فإذا أضاف أدت وقامت مقام الفعل والمكني^(٢) » وقال
 أيضا : « والأوقات تضاف ، ولا تضاف فتقول : زيد ضاربُ اليومِ عمرا ،
 وضاربُ اليومِ عمرا . وكذلك في الصفات . زيد ضاربٌ خَلَقَكَ عمرا ،
 وضاربٌ خَلَقَكَ عمرا^(٣) » .

وبلاحظ أن ثعلبا سمي الظروف المكانية صفات على حين سمي الظروف
 الزمانية أوقانا ، وهذا مآرج عليه في التعبير^(٤) .

ولما سمي الكوفيون الظروف محالا ، وذلك لحلول الأشياء فيها فقد شبهوها
 بالأواني التي تحمل الأشياء فيها^(٥) ، أو لأن الأصل في نحو : أمامك زيد ، وفي
 الدار عمرو . حُلَّ أمامك زيد ، وحُلَّ في الدار زيد . فحذف الفعل واكتفى بالظرف
 عنه ، وهو غير مطلوب ، فلما صح أن يحمل محلها الفعل سميت محالا^(٦) .

وقد علل ابن أبي الربيع سبب تسمية حروف الجر صفات بقوله : « لأنها
 تدل فيما بعدها على صفة ، ألا ترى أنك إذا قلت : جلست في الدار .
 « ففى » يدل على أن الدار وعاء للجلوس ، وكذلك إذا قلت جئت من الدار
 إلى المسجد . « فمِنْ » يقتضي أن الدار مبدأ المجيء وإلى دالة على أن المسجد
 منتهى المجيء فَتَهْنِئُكَ هذه الحروف معاني وتوجب في الدار صفات^(٧) » .

(١) الأفراد أي عدم الإضافة .

(٢) مكاني ثعلب ١ / ٦٤ .

(٣) نفسه ١ / ١٧٥ .

(٤) نفسه ١ / ٢٦٦ ، ٢ / ٥٢٣ .

(٥) أسرار العربية ص ١٧٧ .

(٦) الإنصاف ، المسألة السادسة .

(٧) هبیط ٢ / ٨٢٨ .

وقد تصاربت الآراء في نسبة هذين المصطلحين أعني المحل والصفة فقد ذكر ابن السراج في الأصول أن الذي يسمى الظروف صفات هو الكسائي ، والذي يسميها المحال هو الفراء قال : « واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفًا يسميها الكسائي صفة والفراء يسميها محالاً »^(١) ، ثم بين أن الكوفيين إذا كان الظرف غير محل للأسماء سموه الصفة الناقصة على حين يسميه البصريون لغوا^(٢) .

وقد ذكر صاحب تاج العروس وصاحب لسان العرب أن الذي يسمي الظروف محالاً هو الكسائي ، والذي يسميها صفات هو الفراء ، وهو غير ما ذكره ابن السراج كما مر . جاء في « تاج العروس » والصفات في الكلام التي تكون مواضع لغيرها تسمى ظروفًا نحو أمام ، وقتام ، وأشياء ذلك ، والتحليل يسميها ظروفًا ، والكسائي يسميها المحال ، والفراء الصفات والمعنى واحد^(٣) . وقد رأينا في النصوص السابقة المنقولة عن الفراء أنه يعبر بكلا المصطلحين « المحل والصفة » .

وقد رجح الدكتور مهدي الخرومي تسمية الكوفيين على تسمية البصريين معللاً ذلك بأنه أقرب إلى واقع اللغة ومنطقيها ، ثم قال : « ومجافاة الكوفيين للتأثر بالفلسفة ظاهرة في هذا المصطلح ، فلم تعرف العربية كلمة « الظرف » بهذا المعنى ؛ لأن الظرف هو الوعاء ، واعتبار مدلولات هذه الألفاظ أوعية لموجودات غني بالتأثر بالفلسفة »^(٤) . وقد اعتذر العلماء عن البصريين بأن ذلك من باب التجور ، ولا مشاحة في الاصطلاح^(٥) ولا غبار على ما ذكره

(١) الأصول ١ / ٢٠٤ .

(٢) مح ١ / ٢٠٥ .

(٣) انظر تاج العروس واللسان طبعه وظرف .

(٤) مدونة الكوفة ... ص ٣١٠

(٥) انظر حاشية الصياد على الأعموي ٢ / ١٢٥ ، والصريح على التوضيح ١ / ٣٣٧ .

الدكتور مهدي الخزومي ، فالواقع أن مصطلح « المحل » يبدو موقفاً ومناسياً
 لسماء بيد أن الكوفيين - في تصورتنا - ليسوا موقنين في إطلاقهم مصطلح
 « الصفة » مرادين به مرادف المحل والظرف ؛ لأن هنا الاسم أي « الصفة »
 عبروا به أحياناً مرادفاً « للعت » وبالتالي فإن وضعه مصطلحاً للمحال يؤدي
 إلى الاشتراك اللفظي ، المطلوب في الاصطلاح العقة والتحديد^(١) .

المستقبل :

استعمل الكوفيون في مقابل « المضارع » مصطلح « المستقبل »^(٢) إشارة
 إلى الدلالة الزمانية ، كما استعملوا « يَقَعْل »^(٣) إشارة إلى الصيغة .
 قال ثعلب : « قَاعَلْتُ وَفَعَلْتُ ، وَأَفَعَلْتُ كله مجيء بالضم في
 الاستقبال »^(٤) .

وقال أيضاً : « وضعت مستقبلات وَضَع يَضَع ، وَوَهَب يَهَب وأشباهها ؛
 لأنها من حروف الخلق »^(٥) ويرى الزجاج^(٦) أنه لا يكون إلا للمستقبل ،
 وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره ، ولذلك لم يعبر في كتابه « الجمل »
 إلا بالمستقبل^(٧) كما أنكره أيضاً بعض المتكلمين^(٨) .

أما البصريون فقد سموه « المضارع » إشارة إلى فعل الحال والاستقبال ،
 وفيه أيضاً إشارة إلى مشاركة الاسم ومضارعه في قبول علامات الإعراب
 وغيرها من الملامات .

(١) انظر مصطلح « العت » .

(٢) انظر مجالي ثعلب ١ / ٢٣١ ، ٢ / ٣١٨ ، ٣٩٥ ، ٤٤٧ وللمذكر التوث لأبي بكر الأنباري
 ١٢٣ ، ١٤٣ .

(٣) معاني القرآن ١ / ٣ ، ١٧٥ ، ٢٧٩ ، ٤٠٩ .

(٤) مجالي ثعلب ١ / ٣٩ .

(٥) نفسه ٢ / ٣٦ .

(٦) معاني القرآن للزجاج ٣٩ ، ٥٤ ، ٧٨ .

(٧) انظر الجمل ٨ ، ٢٩ ، ٨٤ ، ١٨٥ ، ٢٥٦ ، ٤٠١ .

(٨) شرح ابن عيسى على الفصحى ٧ / ٤ .

وتعبر الكوفيين يعطي اعتباراً للدلالة الزمانية أكثر من الصيغة أو معارة أخرى يجعل اعتبار الجانب الدلالي مُقَدِّماً على الجانب الشكلي . وعلى هذا فالكوفيون يقسمون الأفعال إلى ثلاثة أقسام هي : الماضي ، والمستقبل ، والفعل الدائم . كما تُورده الزجاجي في كتابه « الإيضاح في علل النحو »^(١) .

ومن المشهور أن الكوفيين يرون أن فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع ، ولكنه يختلف عنه ، لأنه مجزوم بلام الأمر المحذوفة للتخفيف ، وذلك أنه لما كثر استعمال الأمر في كلامهم ، وجرى على ألسنتهم أكثر من العائب استثقلوا بجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال ، فحذفوا اللام مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف - كما أسلفنا - فأصل (اضرب) « يُضْرِب » ثم يكون : « ضرب » بعد الحذف فجاء بالمعزة توصلاً للنطق بالساكن^(٢) .

وقد اعتمد بعض العلماء تسمية الكوفيين ، ومن هؤلاء الزجاجي في الجمل - كما مر - وحيدة الهمي الذي قسم الأفعال إلى ثلاث أقسام هي : الماضي ، والمستقبل والحال .

وقال : « هذه قسمة صحيحة ؛ لأن الفعل لا يقع إلا في زمان ، والأزمنة ثلاثة فقال تعالى : ﴿ لَهٗ مَائِنَ أَيَّدِنَا ﴾^(٣) فدل على زمان المستقبل ، ثم قال : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَا ﴾ فدل على زمان الماضي ثم قال : ﴿ وَمَائِنَ فَلَكَ ﴾ فدل على زمان الحال^(٤) . وقد لاحظت أن النحاس في إعراب القرآن لا يعبر إلا بالمستقبل^(٥) .

(١) انظر ص ٨٦ .

(٢) للفضيل في هذه القضية انظر الإصناف ، المسألة الثانية والسبعون .

(٣) سورة مريم ، آية : ٦٤ .

(٤) كشف للشكل في النحو ص ٢٠٠ .

(٥) إعراب القرآن ١ / ٦ ، ٥ ، ١٢٣ ، ١ / ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٨٧ ، ٣٢٨ .

وقد سمي الرلزي حروف المضارعة التي هي : الألف ، والتاء ، والياء ،
والنون حروف الاستقبال^(١) .

وقد قسم الزجاجي الأفعال إلى ثلاثة وهي : فعل ماض ، وفعل مستقبل
وفعل في الحال يسمى الدائم . ويرى أن فعل الحال في الحقيقة مستقبل^(٢) ؛
لأنه يكون أولاً ، فكل جزء خرج منه إلى الوجود في حيز الماضي ، ولهذا
العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل^(٣) .

والملاحظ من قبلنا - صدد هذه القضية التصنيفية - أن الكوفيين جعلوا
الاعتبار الدلالي أساساً لتصنيفهم فدلالة المستقبل الزمني لها أفعال خاصة بها ،
والفعل الدائم أي ذو الزمن المستمر يعد من الأفعال رغم أنه عند البصريين
ومن تابعهم من الأسماء كما يبين ذلك عند حديثنا عن مصطلح « الفعل الدائم » .
أما البصريون ، فقد جعلوا الجانب الشكلي أساس التصنيف ، فالأفعال ثلاثة
هي الماضي ، والمضارع ، والأمر ، ولكل منها علامات شكلية أي لفظية يتميز
بها عن قسميه ، وليس عندهم فعل دائم وما هو من الأقسام ؛ لأنه يندرج
فيما يقبل علامات الأسماء الشكلية .

والواقع أن تصنيف اللغة وفقاً للأشكال أو النماذج الشكلية المتمايزة يبدو -
في نظرنا - أدق منهجاً ، وأصوب في الدرس النحوي ؛ لأن النماط أو الصيغ
الشكلية يمكن التمييز بينها بسهولة عن طريق بعض العلامات ، أو عن طريق
تمايز الصيغ والأشكال وهو مالا يتضح عند إقامة الأقسام التصنيفية على أسس
دلالية بحتة .

(١) ثلاث رسائل في الحروف للتخفيف بن أحمد ، وابن السكيت والزلزي ص ١٤٠ ، ١٥٠ .

(٢) انظر الجمل ص ٧ والإيضاح في علل النحو ص ٨٦ .

(٣) الإيضاح في علل النحو ص ٧٨ .

إن تقسيم الأفعال في العربية وفق المدلول الزمني لا يمكن إطراده ؛ ذلك أن الزمن في العربية تتدخل فيه عناصر سياقية لفظية ومقامية يمكن أن تحمل الفعل الماضي دالاً على المستقبل إذا وقع مثلاً بعد إن الشرطية ، كما تحمل المستقبل « المضارع » دالاً على الماضي بعد « لَمْ » مثلاً ، كما تحمل الماضي في سياق الوعد المقامي دالاً على المستقبل . ولهذا فإن التصنيف الشكلي يبدو أدق ، وأوضح تمثيلاً للواقع اللغوي .

النسق :

ورد النسق منسوباً إلى الكوفيين عند بعض النحاة . قال ابن يعيش : « ويسمى عطفاً بحرف ، ويسمى نسقاً . فالعطف من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكوفيين » . وقد شرح ابن يعيش معنى العطف والنسق بقوله : « وإنما سمي هذا القيل عطفاً ؛ لأن الثاني مثنى إلى الأول محمول عليه في إعرابه ، والنسق من قولهم : ثمر نسق . إذا كانت أسنانه مستوية ، فلما شارك الثاني الأول ، وسأواه في إعرابه سمي نسقاً »^(١) .

وقد فسره أيضاً صاحب « تاج العروس » تفسيراً لا يختلف كثيراً عن تفسير ابن يعيش يقول : « نسق الكلام نسقاً ، عطف بعضه على بعض . وقال الليث : النسق كالعطف على الأول . وقال ابن سيده : والنحويون يسمون حروف العطف حروف النسق ، لأن الشيء إذا عطف على شيء بعده جرى مجرى واحداً »^(٢) .

وأما البصريون وعلى رأسهم سيويه فإنه سماه « باب الشراكة »^(٣) والمبرد

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧٤ ، ٨ / ٨٨ ، وانظر للساجد ٢ / ٤٤١ ، والصرح على التوضيح ٢ / ١٢٤ .

(٢) انظر تاج العروس مادة « نسق » .

(٣) الكتاب ٢ / ٢٧٧ ، ٢٨٢ / ٣ ، ٥٢ .

يسميه « المعطف »^(١) وابن السراج يسميه « العطف بحرف »^(٢).

وأما ابن مالك فقد سماه « عطف النسق » كما سماه « المعطوف عطف النسق »^(٣). وقد تردد التعبير بمصطلح « النسق » كثيراً عند الفراء في معاني القرآن ومن أمثلة ذلك قال الفراء : « وقد قرأ بعض القراء : ﴿ اَلْخُلْدَنَّهُمْ سَخِرِيًّا ﴾^(٤). يستعملهم في ﴿ اَلْخُلْدَنَّهُمْ ﴾ بقطع الألف ليستق عليه ﴿ أم ﴾ ؛ لأن أكثر ما تحي مع الألف ، وكل صواب وقال أيضا : « وكذلك تعمل العرب في « أو » فيجعلونها نسقا مفرقة لمعنى ما صلحت فيه « أحد » و « إحدى » كقولك : اضرب أحدهما زيدا أو عمرا ... »^(٥). وقال عند قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَفْرِضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا لِيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾^(٦) قال : « تقرأ بالرفع والنصب فمن رفع جعل الفاء منسوقة على صلة ﴿ الَّذِي ﴾ ، ومن نصب أخرجها من الصلة ، وجعلها جوابا لـ ﴿ مَنْ ﴾ ؛ لأنها استفهام »^(٧).

وقد ورد عنده التعبير بالمعطف ولكنه قليل جدًا مقارنة بالنسق ومن ذلك ما قاله عند توجيه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾^(٨) قال : « إن شئت جعلت ﴿ فَتَكُونُوا ﴾ جوابا نصيبا ، وإن شئت عطفت على أول الكلام فكان جرما »^(٩).

(١) المنضوب ٢ / ٢٧٩ ، ٤ / ١١١ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٦٤

(٢) الأصول ٢ / ٥٥ .

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ١١٩٨ ، وشرح عدة الحفاظ ٦٠٦ .

(٤) سورة ص ، آية : ٦٣

(٥) معاني القرآن ١ / ٧٢

(٦) سورة البقرة ، آية ٢٤٥ .

(٧) معاني القرآن ١ / ١٥٧ ، وانظر ١ / ٢٢٤ ، ٢٣٠ ، ٢٧٣ ، ٢٢٦ / ٣ .

(٨) سورة البقرة ، آية : ٢٥ .

(٩) معاني القرآن ١ / ٢٦ ، وانظر ١ / ٢٧ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، وانظر ٢ / ٢٩١ ، ٢٢٧ .

وقد تابع الكوفيون الفراء في التعبير بمصطلح «النسق» ، وقد اقتصر بعضهم على التعبير «بالتسق» فقط دون التعبير «بالمعطف» ؛ ومن هؤلاء القاسم الأنباري في «شرح الفضليات»^(١) وابنه أبو بكر الذي عرّ كثيراً بالنسق من خلال كتابه «شرح القصائد السبع الطوال»^(٢) و «المذكر والمؤث» . كما شاع مصطلح النسق كثيراً عند ثعلب في مجالسه قال : «قال أبو العباس : «عيد الله حدثني وعمرو ، يكون نسقاً على ما في «حدثني» ولا يكون على الأول»^(٣) .

والواقع أن مصطلح «النسق» مناسب لموضوعه ، فاللغز في اللغة فيه دلالة على المساواة ، وهذه الأحرف تدخل نوعاً من الشراكة أو التسيق على ما دخلت عليه . ويبدو أن هذا المصطلح قد شاع في بيئة الكوفيين بيد أنه كان يداخله مصطلح «المعطف» البصري الذي عبر به الفراء قليلاً .

وللنسق ميزة التحديد أو التخصيص بالحروف ، ولهذا السبب استعمله كثير من النحاة الخالفين ، وكان له قدر من السيادة في الاستعمال لاسيما في الكتب التعليمية التي تحرص على التحديد وتتجنب الإكساب ما أمكن ، ففي هذا المصطلح تعبير عن المعطف بواسطة الحروف دون أن ينصرف الذهن إلى التابع المسمى به «معطف البيان» .

ومن المعروف كما قدمنا أن المتأخرين أفادوا من مصطلحي البصريين والكوفيين جميعاً في تعبيرهم «معطف النسق» أو «المعطوف عطف النصف» ، وقد قدر لمصطلح «معطف النسق» أن يسود في البيئة النحوية في مراحلها المتأخرة .

• • •

(١) انظر شرح الفضليات من ١٢٩ ، ٢٣٤ ، ٥٠٩ ، ٥٩٠ ، ٦٩٠ .

(٢) شرح القصائد السبع الطوال من ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ٢٥ ، ٣٤ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٩٦ ، ١٦٢ ، ١٩٢ .

(٣) عالج ثعلب ١ / ١٤٦ ، وانظر ١ / ٦٠ ، ٢٢٤ ، وانظر ٢ / ٣٦٨ .

النصب على غير وقوع من الفعل عليه :

أطلق الفراء هذا التعبير تعليلاً لنصب المصدر مفعولاً لأجله ، وقد يسميه « النصب على التفسير وليس بالفعل » قال عند توجيه قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي عِزِّهِمْ مِنْ أَصْنَعِ الْوُجُوهِ خَذَرُ الْمَوْتِ ﴾^(١) قال : « نصب ﴿ خَذَرُ ﴾ على غير وقوع من الفعل عليه ، ولم ترد يجعلونها خذراً ، وإنما هو كقولك : أعطيتك حقاً وقرناً وأنت لا تعطيه الخوف ، وإنما تعطيه من أجل الخوف فنصبه على التفسير ، وليس بالفعل »^(٢) .

واستخدام هذه العبارة أو هذا الوصف مصطلحاً للمفعول لأجله يشوبه أن ما ينتصب من الأسماء من غير وقوع الفعل عليه يشمل جميع المنصوبات ماعدا المفعول به « كالظرف » المفعول فيه ، والأحوال والتميم . فتخصيصه بالمفعول لأجله فيه نظر . ويبدو أن الفراء استخدم هذه العبارة للمفعول لأجله وصفاً له أو بياناً لسمته من سماته ، وهذه الصفة ليست خاصة به ، وإنما تشمل المنصوبات ماعدا المفعول به . ولعل عبارة الفراء كانت بداية أو محاولة لوضع مصطلح للمفعول لأجله ، لأن سائر المنصوبات الأخرى لها صد الكوفيين مصطلحات تخص كلا منها على حين بقي هذا النوع من المنصوبات غير ذي مصطلح مميز له عند الكوفيين ، ولكن هذه العبارة لم يكتب لها - لظولها - أن تستقر أو يعبر بها إلا قليلاً وسادت المصطلحات المختصرة كالمفعول لأجله أو المفعول السببي .

النتيجة :

تكاد تجمع كتب اللغة أن هناك فرقاً بين النعت والصفة من حيث المعنى . فالنعت يطلق على وصف الشيء بما فيه من حسن ، ولا يكاد يطلق على القبيح إلا بتكلف بعيد مثل قولهم : هذا نعت سوء .

(١) سورة الحجر ، آية : ١٩ .

(٢) معاني القرآن ١ / ١٧ .

ومعنى هذا أن النعت خاص بالأوصاف المحمودة ، والمستحسنة ، ولا يكون في الأوصاف القبيحة والمستهجنة .

جاء في « تاج العروس » قال ابن الأثير : « النعت وصف الشيء بما فيه من حسن ، ولا يقال في القبيح إلا أن يتكلف فيقول : نعت سوء »^(١) .

وقد نسب أحمد بن فارس في « معاييس اللغة » وفي « الصحاح » هذا القول إلى الخليل بن أحمد ، جاء في معاييس اللغة : النعت وهو وصفك الشيء بما فيه من حسن . كذا قال الخليل^(٢) وجاء في الصحاح : « وذكر الخليل أن النعت لا يكون إلا في محمود وأن الوصف قد يكون فيه وفي غيره »^(٣) .

وقد يخالف صاحب القاموس أكثر المعجمات العربية حيث إنه لا يرى أن هناك فرقاً بين النعت والصفة فهما عنده بمعنى واحد . قال : « النعت والوصف مصدران بمعنى واحد ، والصفة تطلق مصدرًا بمعنى الوصف ، واسماً لما قام بالذات كالعلم والسواد »^(٤) . وقد أخذ بهذا المفهوم السابق وهو إطلاق النعت على الصفات المحمودة أكثر المعجمات العربية وفسرت على هذا المفهوم بعض الأساليب العربية .

جاء في أساس البلاغة في مادة « نعت » فرس نعت : بليغ في العتق ، وجاء في التكملة والذيل والصلة للصغاني قوله : « فرس نعت للذي هو غاية في العتق » وقال أيضاً : « فرس نعت ، وامتعت إذا كان موصوفاً بالعتق والجودة والسبق » .

وقد اتجهت بعض كتب اللغة إلى تفسير النعت تفسيراً آخر يختلف نوع اختلاف عن تفسيره السابق فرى أبو هلال العسكري : « أن النعت هو

(١) انظر تاج العروس واللسان مادة « نعت » .

(٢) معاييس اللغة مادة « نعت » .

(٣) الصحاح ٨٨

(٤) القاموس مادة « نعت » .

النعته هو ما يظهر من الصفات ويشتهر ، ولما قالوا : هذا نعت الخليفة كمثل قولهم : الأمين ، والمأمون ، والرشيد . وقالوا : أول من ذكر نعته على المير الأمين . ولم يقولوا : صفته ، وإن كان قولهم : الأمين صفة له عندهم ؛ لأن النعت يفيد من المعاني التي ذكرناها مالا تفيد الصفة .

ولكن العسكري يبين أن النعت والصفة قد يتداخلان فيقع كل واحد منهما موضع الآخر وذلك لتقارب معنهما ، وكما أنه يجوز أن يقال : الصفة لعة ، والنعت لعة أخرى ، ولا فرق بينهما في المعنى^(١) .

وبالتأمل في الفروق السابقة يتبين أن النعت فيه الخصوصية ، وأن الصفة فيها العموم ، وهو ما عبر عن جانب منه ثعلب بقوله : « النعت ما كان خاصاً بمحل من الجسد كالأعرج ، مثلاً والصفة للعموم كالعظيم والكريم »^(٢) .

وقريب من هذا ما حكاه أبو هلال العسكري عن أبي العلاء المعري حيث يقول : « النعت لما يتغير من الصفات ، والصفة لما يتغير ولما لا يتغير فالصفة أعم من النعت . قال : فعل هذا يصح أن ينعته الله تعالى بأوصافه لفعله ؛ لأنه يفعل ولا يفعل ، ولا ينعته بأوصافه لذاته إذ لا يجوز أن يتغير »^(٣) . فعمل قوله فأنه يوصف ولا ينعته ولهذا يقال : صفات الله ولا يقال نعته^(٤) .

وقد عارض الدنوشري من يقول : الراجب أن نقول : صفات الله . ولا نقول : نعته ويبين أن إطلاق النعوت على صفات الله واقع في كلام الأئمة^(٥) .

وقد لاحظت عند قراءتي لـ « معاني القرآن » للفراء أنه إذا أراد أن يعرب

(١) الفروق في اللغة ، ١٨ .

(٢) انظر تاج العروس ، مادة « نعت » .

(٣) الفروق ص ١٨ .

(٤) انظر حاشية ياسين على التصريح ١٠٨ / ٢ وشرح الفصل لابن عيسى ٤٧ / ٣ .

(٥) ص ١٠٨ / ٢ والتصان على الأئمة ٥٧ / ٣ .

صفات الله يعبر بمصطلح « الصفة » عالياً ، قال عند إعراب قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرِّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾^(١) قال : وقرأ الناس ﴿ الْمَتِينُ ﴾ رفع من صفة الله تبارك وتعالى^(٢) .

وقد قال أيضا عند إعرابه قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِنَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عِلْمُ الْغَيْبِ ﴾^(٣) قال الفراء : « وقد قرأها عاصم ﴿ عِلْمُ الْغَيْبِ ﴾ خفضاً في الإعراب من صفة الله تعالى^(٤) .

أما عند النحاة فقد صرح ابن يعيش أن النعت والصفة بمعنى واحد^(٥) ، وهو ما جرى عليه أكثر النحاة المتقدمين والمتأخرين ، فلم يفرقوا في التعبير بين ما هو صفة محمودة أو صفة قبيحة ، أو ما هو وصف بالخلية كالطويل والقصير ، وما هو صفة بالفعل كضارب وقائم ، وعلى الرغم أن سيبويه لم يصرح بهذه التفرقة فإنه يظهر من مثله في « الكتاب » أنه لا يفرق في التعبير بين النعت والصفة في المدلول الاصطلاحي ، وإنما هما عنده بمعنى واحد . قال سيبويه : « وأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك : « مررت برجل ظريف »^(٦) ومنه عنده : « مررت برجل شر منك »^(٧) ومنه : « مررت برجل حسن الوجه » . نعت الرجل بحسن وجهه^(٨) ومنه : « مررت برجل رجل سوء »^(٩) .

(١) سورة الذاريات ، آية : ٥٨ .

(٢) معاني القرآن ٩ / ٣ ، وانظر ١١٦ / ٣ .

(٣) سورة سبأ ، آية : ٣ .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٢٥١ ، وانظر ١ / ١٥٤ ، ٣٢٨ .

(٥) شرح الفصل ٣ / ٤٧ .

(٦) الكتاب ١ / ٤٢١ .

(٧) نمية ١ / ٤٢٣ .

(٨) نمية ١ / ٤٢٤ .

(٩) نمية ١ / ٤٣٠ .

ويظهر من هذه الأمثلة ومن غيرها مما هو كثير في كتابه أنه لا يفرق بينهما في التعبير من حيث المعنى ، وإنما ينصب اهتمامه على المتابعة في الإعراب ليس غير ؛ فحمل المصطلحين متعاقبين بدلالة واحدة معبراً أحياناً بالعت وأحياناً بالصفة ، فلم يجعل للعت مدلولاً أخص من للصفة سواء أكانت الخصوصية بالحس دون التقييح ، أم كانت بالثابت دون المتغير أم بعبر ذلك من وجوه التخصيص التي تصورها بعض النحاة واللغويين الذين عرضنا لهم ، وهذا دليل على أنه يعد مصطلحي « العت » و « الصفة » متساويين في الدلالة .

وقد تابع المبرد وابن السراج سبويه في عدم التفرقة بينهما بقول المبرد : « فأما العت فمثل الطويل ، والقصير ، والصغير ، والعامل ، والأحق فهذه كلها نعوت جارية على أفعالها ؛ لأن معنى الجاهل المعروف بأنه مجهل ، والطويل المعروف بأنه طال ، فكل ما كان من هذا فعلاً له أو فعلاً فيه فقد صار حلية له »^(١) .

وقد صرح أكثر من واحد من النحاة أن العت من مصطلحات النحو الكوفي فقد نقل السيوطي عن أبي حيان قوله : « إن التعبير بالعت اصطلاح الكوفيين ، وربما قاله البصريون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة »^(٢) . وقد عبر سبويه بمصطلح العت كما عبر بمصطلح الصفة ، وتابه أكثر البصريين ، ولكن التعبير عندهم بالصفة أكثر من التعبير بالعت ؛ لأن الصفة عنده تطلق على العت والحال والتمييز ، يقول : « واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو وهو اسمه ، وذلك قولك : هذا زيد الطويل . ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك : هذا زيد ذاهباً . ويوصف بالشيء الذي ليس له ، ولا اسمه كقولك : هذا درهم ورنماً لا يكون إلا نصيباً »^(٣) . وقد

(١) القصب ٣ / ١٨٢ ، وانظر الأصول في النحو ٢ / ٢٢ - ٢٧ .

(٢) مع الترمذ ٥ / ١٧١ ، وانظر للسائد ٢ / ٤٠١ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٢١ .

يطلق على التوكيد الصفة بقول : « ولا يقع هو في موضع الذي في » فَعَل ،
لو قلت : فعل هو لم يجوز إلا أن يكون صفة^(١) .

وسيبيويه يقصد هنا توكيد الضمير المستتر في الفعل بالضمير البارز الممصل
كما في قولنا : زيد كتب هو . وكما في قوله تعالى : ﴿ أَتَسْكُنُ أَنْتَ
وَزَوْجُكَ ﴾^(٢) ، فالضمير البارز المتفصل ليس هو الفاعل ، وإنما هو توكيد
للفاعل المستتر ، فالتعبير أكثر ترددا في المصادر الكوفية « كمعاني القرآن » ،
و « مجالس ثعلب » ، و « شرح القصائد السبع الطوال » لأبي بكر الأنباري .
فالمرء لا يكاد يعبر بالصفة إلا ما ذكرناه مما يتعلق بصفات الله سبحانه
وتعالى . ولا شك أن النعت بصري المولد والشأ حيث تكرر في كتاب سيبويه
وإن كان التعبير به أقل من الصفة ، ولكن يبقى الفضل الأول للبصريين ،
أما الكوفيون فقد نسبوا النحاة إليهم ، وذلك لاختصارهم عليه في التعبير دون
الصفة ، فلا بأس من عده من مصطلحات الكوفة ، وليس من مصطلحات
البصرة حيث فضلوه على المصطلح الآخر .

• • •

(١) الكتاب ٢ / ٣٥١ ، ٣٥٩ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٥ ، والأعراف ، آية : ١٩ .

الفصل الثالث مخططات الأعراب والبناء

مصطلحات الإعراب والبناء

ألقاب الإعراب والبناء :

البصريون يفرقون بين ألقاب الإعراب والبناء قال سيويه : « الرفع والجر والنصب والجزم في الإعراب . وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة »^(١) .

وقد تابعه البصريون في ذلك قال المبرد : « وإعراب الأسماء على ثلاثة : على الرفع والنصب والجر » ثم قال : « وإن كان ميباً لا يرول من حركة إلى أخرى نحو حيث ، وبعد . قيل له : مضموم ، ولم يقل : مرفوع . وأين وكيف يقال له : مفتوح ، ولا يقال : منصوب . ونحو : هؤلاء وخدام وأمس ، مكسور ، ولا يقال له : مجرور »^(٢) .

ويبدو أن التزام هذه المصطلحات على هذا الوجه اللطيق الذي يفرق بين ألقاب الإعراب والبناء لم يكتب له الاستقرار إلا عند البصريين المتأخرين حيث ظل الخلط في استخدام هذه المصطلحات وارداً عندهم في بعض المواضع جراً - فيما يبدو - على ما اعتاده أسلافهم الذين لم يخصصوا هذه المصطلحات وتوضح هذا الخلط في الاستعمال عند سيويه والمبرد على الرغم من التفريق النظري ، ولكنهم لم يلتزموا بهذا التفريق في المجال التطبيقي ، فلم يفرقوا بين ألقاب الإعراب والبناء ، جاء في الكتاب : « ورفضوا المفرد كما رفضوا قبل وبعد »^(٣) . قال ذلك عند حديثه عن إعراب المتأدي المفرد أي الذي لم يضاف ، وقال أيضاً : « والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب »^(٤) .

(١) الكتاب ١ / ١٣ - ١٥ .

(٢) المنصب ١ / ٤ ، ونظر الأصول في النحو ١ / ٤٥ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٨٢ ، ١٨٤ .

(٤) منه ٢ / ١٨٢ .

وقد عبر بلجزم في مقابل البناء على السكون ، قال عند حديثه في تدب المصاف إلى ياء التكلم نحو : « واعلامي » و « واعبادي » و « واريدي » فإنه يجوز فيه عده « واريديا » قال : « من قبل أنه إنما جاء بالآلف فألحقها الياء ، وحركها في نية من جزم الياء »^(١) وقال أيضا : « وتقول : واعلام ريدها إذا لم تضاف زيادا إلى نفسك ، وإنما حذفنا التنوين ، لأنه لا يحزم حرفان »^(٢) ويقصد بذلك أنه لا يلتقي ساكنان .

وقال أيضا : « وإذا سميت رجلا قُلْ ، أو : خِفْ ، أو : بَعْ ، أو : أَيْمَ . قلت : هذا « قَوْلٌ » قد جاء ، وهذا « بَيْعٌ » قد جاء ، وهذا « خَافٌ » قد جاء ، وهذا « أَيْمٌ » قد جاء ؛ لأنك قد حركت آخر حرف ، وحولت هذا الحرف من المكان وعن ذلك المعنى فإنما حذفنا هذه الحروف في حال الأمر لئلا يتجزم حرفان »^(٣) .

وقد جرى المبرد مسيو به أيضا في ذلك فلم يلتزم بالتفريق بين ألقاب الإعراب والبناء قال المبرد : « فإن قال لك : أحيى عن الدار في قولك زيد في الدار . قلت : التي زيد فيها الدار ، فالهاء في قولك « فيها » مخفوض في موضع الدار »^(٤) . وقال أيضا : « فإن جمعت المؤنث ألحقت لعلامة الجزم نوئا فقلت : « أَنْتِ تَفْعَلْنَ ، وَهِيَ تَفْعَلْنَ »^(٥) . وقال أيضا : « فالفصل بينهما اطراد البناء في كل منادى مجرد حتى يصير البناء علة لرفعه ، وإن كان ذلك الرفع غير إعراب »^(٦) .

(١) قصه ٢ / ٢٢١ .

(٢) قصه ٢ / ٢٢٢ .

(٣) قصه ٢ / ٢١٩ .

(٤) القصب ٣ / ١٠ .

(٥) قصه ٤ / ٨٢ .

(٦) قصه ٤ / ٢٠٧ .

وأما الكوفيون فإنهم لا يفرقون بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء .

جاء في شرح الرضي على الكافية : « إن الكوفيين يذكرون ألقاب الإعراب في المسي ، وعلى العكس ، ولا يفرقون بينهما »^(١) وجاء أيضا في شرح المفصل لابن يعش : « حركات البناء عند البصريين : الضمة والفتحة والكسرة ، وعند الكوفيين : الرفع والنصب والجر »^(٢) .

وبدل على ذلك ما ورد في معاني القرآن للفراء حيث إنه لم يفرق في التعبير بينهما فقد سمي ضمة البناء رفعا ، قال عند توجيه قوله تعالى ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾^(٣) من سورة الفاتحة قوله : « عَلَيْهِمْ » و « عَلَيْهِمْ » وهي لغتان لكل لغة مذهب في العربية ، فأما من رفع الهمزة فإنه يقول : أصلها رفع في نصبها وخفضها ورفعها ، فأما الرفع فتقولهم : « هُمْ قالوا ذلك في الابتداء ألا ترى أنها مرفوعة لا يجوز فتحها ولا كسرهما »^(٤) .

إن الذي استقر عند النحاة أن الحركات الداحلية في الكلمات حركات بناء تلقب بألقاب البناء ، وقد ورد تعبير الفراء عنها دالاً على الخلط أيضا بين مصطلحات الإعراب والبناء حيث يقول : « يجوز رفع الألف من « أم » و « أمها » وكسرها في الحرفين جميعا »^(٥) وقد عبر بالضم ، يقول عند حديثه عن حركة همزة « الأم » : « إذا كان ما قبلها مضموماً لم يجوز كسرها »^(٦) .

وقد سمي مكون الحرف جرماً يقول أيضا عند حديثه عن حركة همزة « أم » : « إذا كان ما قبلها حرفاً مجزوماً لم يكن في الأم إلا ضم الألف كقولك :

(١) شرح الرضي ٣ / ٢

(٢) شرح المفصل ٧٢ / ٦

(٣) الفاتحة ، آية : ٧

(٤) معاني القرآن ١ / ٥ ، ١

(٥) ضمة ١ / ٥

(٦) ضمة ١ / ٦ ، وانظر ١ / ١٧٣ ، ١٧٤

« من أمته ، وعن أمته »^(١) . كما سمي الوقف جزءاً قال في أول سورة البقرة
« المجيء موقوف في كل القرآن ، وليس يجزم يسمى جزءاً إنما هو كلام جزءه
نية الوقف على كل حرف منه »^(٢) .

وقد أطلق النصب على الفتحة التي على الحرف قال : « وتصيرون النون في
« للمسلمون » و « المسلمين » ؛ لأن قبلها ياء وولوا »^(٣) . كما يطلق النصب أيضاً على
فتحة الباء بقول عند قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا ﴾^(٤) قال : « تنصب على
جهة فعل »^(٥) ويريد بذلك فتح العين من ﴿ تَطَوَّع ﴾ على أنها فعل ماضٍ .

ولعل الكوفيين اقتبسوا ذلك من الخليل بن أحمد ، حيث يطلق الفتح مثلاً
على حركة آخر الفعل المضارع إذا كان منصوباً نحو : لن يصرّب . كما يطلقها
على فتحة الباء من « ضَرَبَ » كما أطلق الضم على ما وقع في أعجاز الكلم
غير منون نحو : « يَقْعَلُ »^(٦) . والذي نستنتجه من استعمال هذه
المصطلحات تتمثل في أن ألقاب الإعراب والبناء تنمّيز إلى زمن الخليل بن أحمد ،
وظهر الخلط فيها عنده .

ويبدو أن محاولة التمييز والتفريق بينهما كانت من عمل سيويه واجتهاده ،
ولا يعد أن يكون ذلك من خلال توجيه متأخر من الخليل ، أو من ابتكار
مستقل لسيويه . والمعروف أن المدرستين قد تَفَقَّتا عن الخليل علمه ، أما
البصريون فقد طوروا مصطلحات الإعراب والبناء على نحو ما بدا واضحاً عند
سيويه في الكلام عن مجاري أواخر الكلم ، وكذلك عند المبرد ، وسائر
البصريين رغم الخلط في بعض الأحيان عند التطبيق .

(١) معاني القرآن ١ / ١

(٢) معاني القرآن ١ / ١ .

(٣) منه ١ / ١٠ ، وانظر ١ / ١٧ ، ٢٩ ، ٩٨ .

(٤) سورة البقرة ، آية ١٥٨ .

(٥) معاني القرآن ١ / ٩٥ ، وانظر ١ / ١٤٩

(٦) فطر : معاني العلوم ٢٠

أما الكوفيون فإنهم بقوا على ما اتفقوه عن الخليل بن أحمد في عدم تخصيص كل من الإعراب والبناء بمصطلحات تخصه .

وي نظري أن البصريين أصبح مذهباً حين فرقوا بين ألقاب الإعراب والبناء ؛ لأن ألقاب الإعراب التي هي الرفع والنصب والجر والجزم ليست تدل على الحركات فقط ، ولكن هذه العلامات لها دلالات معلومة ، فإذا قيل : إن الاسم مرفوع : فالمراد أن فيه ضمة دالة على معنى مخصوص من شأنها أن تزول بزوال ذلك المعنى ، وكذلك إذا قلت : منصوب . فالمراد أن فيه فتحة جعلت علماً على معنى إذا زال المعنى زالت الفتحة . وكذلك المجرور ، أما إذا قلت : مضموم ومفتوح فالمراد أن فيه ضمة وفتحة بمنزلة أن تقول : ممدود مثلاً تريد فيه مد ؛ لأنك تقصد صفة اللفظ لا كونه دالاً على أمر^(١) .

فالحركة الإعرابية مع كونها طارئة فهي أقوى من الحركة البنائية . فالحركة الإعرابية كما بينا تدل على معان ، والإخلال بها يؤدي إلى التباس المعاني وفوات الغرض الأصلي من وضع الألفاظ وحيثاتها ، وهذا الغرض هو الإبانة عما في الضمير^(٢) .

والواقع أن البصريين عندما خصصوا الإعراب بمصطلحات الرفع والنصب والجر أو الخفض والجزم ، كان عملهم موقفاً وماسياً لأوضاع اللغة وظواهرها ؛ ذلك أن مصطلحات الضم والفتح والكسر والسكون لا تشمل المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات ؛ لأن جميع ماورد من ذلك في اللغة بالعلامات الفرعية لا يندرج فيها ، أما مصطلحات البصريين فهي شاملة لما يعرب بالحركات الأصلية والفرعية ، ولذلك فإنها تعد في نظرنا أكثر تطوراً لكونها أسبب وأكثر دقة .

(١) انظر توضيح ذلك أكثر في المقصد في شرح الإصحاح ١ / ١١٦ .

(٢) عن الأشباه والنظائر بصرف يسر ١ / ١٥٨ .

التقريب :

لأنكاد نظفر عند الكوفيين بنصوص تفسر لنا سبب اختيارهم لمط
« التقريب » مصطلحاً لما يقصدونه من إعمال اسم الإشارة « هذا » و « هذه »
و « هؤلاء » إعمال « كان » بشروط مخصوصة كما سنبين فيما بعد .

بيد أننا نتصور أنهم وصعوا هذا المصطلح لما كانت هذه الإشارة تكون
للتقريب أي أنها تدل على تقريب المشار إليه ، ودليلنا على ذلك أنهم لم يوردوا
من أسماء الإشارة إلا ما كان منها للتقريب . ثم إن بحاة الكوفة لا يكادون
يخرجون في مفهوم هذا المصطلح عما قرره القراء الذي شرح هذا المصطلح
بقوله : « أن يكون ما بعد « هذا » واحداً يؤدي عن جميع جنسه ، فالفعل
حينئذ منصوب كقولك : ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفاً .
ألا ترى أنك تخبر عن الأسد كلها بالخوف . أو يكون ما بعد هذا واحداً
لا نظير له ، فالفعل حينئذ أيضاً منصوب وإنما نصب الفعل^(١) ؛ لأن هذا
ليست بصفة للأسد إنما دخلت تقريباً^(٢) .

كما وضعه أيضاً بالأمثلة والشرح في مقام آخر حيث يقول : « العرب إذا
جاءت إلى اسم مكني^(٣) ، وقد وصف بهذا ، وهذان ، وهؤلاء فرقوا بين
« ها » وبين « دا » وجعلوا المكني بينهما ، وذلك في جهة التقريب لا في غيرها
فيقولون : أي أنت ؟ فيقول القائل : ها أنتا . فلا يكادون يقولون : ها أنا .
وكذلك التثنية ، والجمع ومنه : ﴿ هَاتُمُ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ ﴾^(٤) وربما أعادوا
فوصلوها « بدا » و « هذان » و « هؤلاء » فيقولون : ها أنت هذا ، وها أنتم

(١) المراد بالفعل هنا اسم الفاعل انظر مصطلح « الفعل » .

(٢) معاني القرآن ١ / ١٢ .

(٣) الاسم المكني المراد به المصغر انظر مصطلح « المكني والكنية » .

(٤) سورة آل عمران ، الآية : ١١٩ .

هؤلاء ، قال الله تعالى : ﴿ هَآتَمَ هَؤَلَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ ﴾^(١) . فإذا كان الكلام على غير التقريب ، أو كان مع اسم ظاهر جعلوا « ها » موصولة « بذا » يقولون : هنا هو ، وهذان هما ، إذا كان على خبر يكتفى كل واحد بصاحبه بلا فعل ، والتقريب لابد فيه من فعل لتقصاته ، وأجبروا أن يفرقوا بذلك بين معنى التقريب وبين معنى الاسم الصحيح^(٢) .

وعلى هذا يكون من أمثلة التقريب عند القراء حسب ماقرره الأمثلة الآتية :

١ - ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفاً .

٢ - هذه الشمس ضياءً للعباد .

٣ - هذا القمر نورا .

٤ - ها أنا ذا قائماً^(٣) .

ويظهر من كلام القراء أنه يعرب المصوب بعد اسم الإشارة خبراً « لهذا » ويدل على ذلك ما ذكره توجيهها لنصب الأمثلة السابقة ، حيث يقول : « ومثله والله غفور رحيم فإذا دخلت عليه « كان » ارتفع بها ، والخبر متظّر بهم الكلام به فنصبته لخلوه^(٤) .

على حين أعرب ثعلب من الكوفيين ما بعد « هذا » مرة حالاً ، ومرة خبراً « لهذا » يظهر ذلك من عباراته بقول ثعلب : « وإذا قلت : هذا كزيد قائماً . فهو حال ، كأنك قلت : هذا زيد قائماً لكنك قد قرئته^(٥) . وقال أيضاً :

(١) النساء ، آية : ١٠٩

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٣٦ ، ٢٣٢

(٣) نصبه ١ / ١٣ ، ٢٣٢

(٤) نصبه ١ / ١٣ .

(٥) محاسن ثعلب ١ / ٤٢ ، ٤٣ .

« قال سيويه : هذا زيد منطلقا . فأراد أن يحجر عن « هنا » بالانطلاق ، ولا يحجر عن « زيد » ولكنه ذكر ريثا ليعلم لمن الفعل . قال أبو العباس : وهذا لا يكون إلا تقريرا وهو لا يعرف التقريب . والتقريب مثل « كان » إلا أنه لا يقدم في « كان » ؛ لأنه رد كلام فلا يكون قلبه شيء^(١) وقال أيضا

« وقال الكسائي : سمعت العرب تقول : هذا زيد إياه بعينه . فحمله مثل « كان » وقالوا : تربع ابن جؤية في اللحن حين قرأ : ﴿ هُوَ لَا يَتَأْتِي مَنْ أَطَهَرَ لَكُمْ ﴾^(٢) وجعلوه حالا يعني ﴿ أَطَهَرَ ﴾ وليس هو كما قالوا : هو خبر « هذا » كما كان في « كان »^(٣) . فهذا القول يرجع أن ثعلبا لا يحربه حالا ، وإنما يعامله معاملة « كان » وقد شرح التقريب بقوله : « وإذا واحد لا ثاني فليل : هذا القمر ، وهذا الليل ، وهذا النهار ، لم يكن إلا تقريرا ، وقد تسقط هذا تقول : كيف أخاف الظلم ، وهذا الخليفة قائما ، والخليفة قائم فتدخل « هذا » وتخرجه ، ويكون المعنى واحدا ، وكلما رأيت إدخال « هذا » وإخراجا واحدا فهو تقريب » ويقول أيضا : « وهم يسمون هذا زيد القائم تقريرا أي قرب الفعل به ، وحكى كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قائما أي الخليفة قادم^(٤) فهو يرى أن « هذا » دخلت لتقريب الفعل مثل كاد » .

وأما البصريون فيحربون الاسم المنصوب بعد « هذا » وشبهه حالا . قال ابن السراج : « وقال قوم : إن كلام العرب أن يجعلوا هذه الأسماء المكنية بين « ها » و « ذا » وينصبون أخبارها على الحال فيقولون : هو ذا قائما وها أنا جالسا ، وها أنت ذا ظالما . وهذا الوجه يسميه الكوفيون التقريب ، وهو إذا كان الاسم ظاهرا جاء بعد « هذا » مرفوعا ، وقصدوا الخبر معرفة كان أو نكرة ، فأما البصريون فلا ينصبون إلا الحال^(٥) .

(١) نفسه ١ / ٤٣ .

(٢) سورة هود ، آية : ٧٨ .

(٣) عائش شلب ١ / ٤٤ .

(٤) نفسه ١ / ٣٦ ، ٤٤ .

(٥) الأصول ١ / ١٥٣ ، والمصنف ٤ / ٣٧٢ .

وبما بلغت النظر في قول ابن السراج أنه يسمي هذا الاسم خيراً . إذ يقول : « ويصبون أخبارها و « فصلوا الخير » مما يدل على أن الكوفيين يعملون « هذا » وأخواته مثل « كان » وأخواتها في الاحتياج إلى مرفوع ومنصوب ، ككان الناقصة ، وهذا ما اختاره السيوطي حيث يقول : « إن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كان من أخوات « كان » في احتياجهم إلى اسم مرفوع ، وحرر منصوب نحو : كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً ؟ وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة ؟ فيعربون « هذا » تقريباً ، والمرفوع اسم التقريب ، والمنصوب خبر التقريب »^(١) .

ورأي السيوطي يخالف ما ذكره ابن الأباري في الإنصاف بأن مذهب الكوفيين أن خبر « كان » منصوب على الحال^(٢) ، وعلى اعتبار الكوفيين أن هذه الأساليب تعامل معاملة « كان » فلا ضم على « هذا » أن تعرب الاسم المنصوب حالاً بعد اسم الإشارة .

ويظهر لي أن الفراء يخالف الكوفيين في إعراب خبر « كان » وفي إعراب الاسم المنصوب بعد اسم الإشارة ، فأما فيما يتعلق بخبر « كان » فقد ذكر « صاحب التصريح » ، « والصبان على الأعمى » أن الفراء يخالف الكوفيين في قولهم : إن خبر كان منصوب على الحال ، ويرى أن نصبه تشبيه بالحال ، وليس حالاً حقيقية^(٣) . وهذا يؤيد ما ذهبت إليه من أن الفراء يعرب الاسم المنصوب بعد اسم الإشارة خبراً لها معاملة لها معاملة « كان » وهذا المنصوب حيث يشبه الحال عنده .

وأما الصريون فإننا لا نجد عندهم مقابلًا لمصطلح « التقريب » الذي وضعه الكوفيون ، فكأنهم لا يرون حقيقة أو ظاهرة جديدة بأن يعرب عنها بنسبة

(١) مع الترمذ ١ / ١١٣ .

(٢) الإنصاف ، للسائل التاسعة عشرة بعد المائة .

(٣) التصريح على التوضيح ١ / ١٨٤ ، وحاشية الصان على الأعمى ١ / ٢٢٠ .

خاصة كما أنهم حملوا المنصوبات الواقعة بعد أسماء الإشارة على أنها أحوال . ولعل الكوفيين - في تصورنا - يكونون قد أراحوا التثنية إلى معنى يتمثل في استعمال أسماء الإشارة بطرائق معينة تؤدي إلى ظهور أسماء منصوبة بعدها ، وهو لم يحظ بعناية البصريين الذين حملوا هذه التعبيرات على باب أوسع في اللغة هو الحال .

• • •

الجارى وغير الجارى - يجرى ولا يجرى - جرى . لم يجر :

من المصطلحات التي تتردد كثيرا عند الكوفيين وبخاصة عند الفراء مصطلح « الإجراء » ومشتقاته^(١) من نحو : « الجارى » و « غير الجارى » و « جرى » و « لم يجر » و « يجرى » و « لا يجرى » ، وهذه الألفاظ عند الكوفيين تقابل « الإنصراف » ، « المنصرف » ، « غير المنصرف » ، « المصروف » ، و « يصرف » ، والمراد بذلك كله الاسم المسوع من التوين الذي يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

ومن استعماله عند الفراء قوله : « وأسماء النساء إذا خُفَّ بها شيء جَرى إذا كان على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن مثل دعد ، وهد ، وجمل »^(٢) وقوله أيضا : « وإنما كتبوا سلاسل ، و « قواريرا » بالألف ، وأكثر الفراء على ترك الإجراء فيها »^(٣) ، وقال أيضا عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾^(٤) من شدد جعل زكرياء في موضع نصب كقولك : ضمنا زكرياء ، ومن خُفَّ الغاء جعل زكرياء في موضع رفع ، وفي زكريا ثلاث

(١) انظر معاني القرآن ١ / ٤٢ ، ٤٣ ، ٢٠٨ ، ٢٥٤ ، ٣٢١ ، ٣٤٥ ، ٤٢٨ ، ونظر أيضا ٢ /

١٩ ، ١٧٥ ، ونظر ٣ / ١٢ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ٢١٨ .

(٢) حقه ١ / ٤٢ .

(٣) حقه ١ / ٤٣ .

(٤) آل عمران ، آية : ٣٧ .

لغات : القصر في ألمه ، فلا يستين فيها رفع ، ولا نصب ولا خفض ، وتمد
ألمه فتصيب وترفع بلا فون^(١) ؛ لأنه لا يجري ، وكثير من كلام العرب أن
تحدف المدة والياء الساكنة فيقال : زكري قد جاء فيجري ، لأنه يشبه
المسروب من أسماء العرب^(٢) . وقد جمع الفراء بين المصطلحين في تعبير
واحد قال عند حديثه عن كلمة « طَوَى » فمن أجراه قال هو ذَكَرٌ سميت
به ذكرا ، فهذا سبيل ما يجري ومن لم يجر ، جعله معدولة عن جهته كما قال :
رأيت عمر ورُفِرَ ومُضِر . لم تصرف ، لأنها معدولة عن جهتها ، ولم يجد اسما
بالياء والواو عدل عن جهته غير « طَوَى » فالإجراء فيه أحب إلى^(٣) .

وقال أيضا : « وربما جعلوا مكان « ثلاث » و « رُبَاع » مثلث ، ومُرْتَع
فلا يجري كما لم يجر ثلاث ورباع ، لأنه مصروف »^(٤) .

كما اقتصر الفراء على التعبير « بالانصراف » ، « وبالصرف » وبـ « لم
يصرف » من غير أن يردف ذلك بالإجراء ومشتقاته ، ومن ذلك قوله :
« وفلذَيْن » لم تصرف ؛ لأنها اسم لتلك البلدة^(٥) وقال أيضا : « وأما من
ضم « طَوَى » فالغالب الانصراف^(٦) .

وقد تبع الكوفيون الفراء في التعبير بالإجراء ومشتقاته^(٧) .

وقد جاء في فتح الباري^(٨) ما يشير إلى أن الفراء هو صاحب مصطلح

(١) أي بلا فون .

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٠٨ .

(٣) معاني القرآن ٣ / ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٤) ص ١ / ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ونظر ١ / ٤٢ .

(٥) ص ٢ / ٣٠٤ .

(٦) ص ٢ / ١٧٦ ، ونظر ٣ / ٣٢ ، ٣٣ .

(٧) نظر بحالي ثعلب ١ / ١٥٥ وشرح التفصيلات لأبي محمد الأثيري ص ١٨٣ ، ٥٧٧ ، وشرح

القصائد السبع الطويل ص ٦٠ ، ٤٦ ، ٦٠ ، ١٣٦ ، ٢٤٢ ، ٥٧١ .

(٨) فتح الباري ٨ / ٤٨٤ .

الإجراء ومشتقاته ، وعلى هذا جرى بعض الباحثين^(١) . والصحيح أن سيويه قد سبق الفراء في استعمال هذا المصطلح ، جاء في « الكتاب » : « وكل فعل يكون اسما تصرفه في النكرة قلت ، فكيف تصرفه ؟ وقد قلت : لا تصرفه قال : لأن هذا مثال يمثل به ، وليس بوصف جَرَى »^(٢) .

ومن المعلوم أن سيويه إذا قال : قال . فإنما يعني أستاذه الخليل بن أحمد^(٣) ، مما يدل على أن صاحب هذا الاصطلاح هو الخليل بن أحمد وقد أحده عنه سيويه والفراء ، مع ملاحظة أن التعبير بالانصراف ومشتقاته عند سيويه هو السائد في كتابه حيث لم يرد التعبير عنده بـ « جرى » إلا حين نقل عن أستاذه الخليل بن أحمد وقد تبعه البصريون في ذلك . ولكن المبرّد عبّر بمصطلح الإجراء ، جاء في المقتضب : « هذا باب ما يجري ومالا يجري »^(٤) .

وقد فضل الدكتور أحمد مكي الأنصاري مصطلح البصريين على مصطلح الكوفيين ؛ معللاً ذلك أن الجرس الصوتي للاصطلاح البصري^(٥) أجمل . وأرى أنه لا داعي لهذا التفضيل ؛ لأنه بما لاشك فيه أن الصرف قريب من الإجراء ، لأن صرف الاسم إجراؤه على حاله في الأصل من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات الإعراب .

وهكذا فإننا نتصور أن الإجراء و « المجري » من مصطلحات الخليل بن أحمد وقد تمسك به الكوفيون لاسيما الفراء ، على حين اختفى المصطلح أو

(١) انظر المصطلح النحوي د . عوض القنوري ص ١١٦ .

(٢) الكتاب ٢ / ٢٠٣ .

(٣) انظر أخبار النحويين البصريين ص ٢١ .

(٤) انظر المقتضب ٢ / ٣٠٩ .

(٥) أبو ذكريا الفراء وملحه في النحو واللغة ص ٤٥٣ .

كاد يختفي عند البصريين الذين عبّروا بمصطلح « الانصراف » ومشتقاته ، وقد قلر لهذا المصطلح السيادة في البيئة النحوية عند المتأخرين على حين أميب استخدام المصطلح الكوفي .

وللإيضاف فإن المصطلح الكوفي لا يمكن أن يعاب بمسألة عدم جرسه الصوتي ، وإنما كان الانصراف عنه - في نظرنا - ؛ لأنه قد يؤدي إلى الاشتراك اللفظي في المصطلح النحوي « فالجري » عند سيويه والبصريين هو حالة آخر الكلمة ، وحكمها إعرابا وبناء ، وهو ما غير عنه « معجاري أواخر الكلم من العربية »^(١) .

* * *

النصب على الخلاف :

النصب على الخلاف هو من العوامل المعنوية عند الكوفيين ، وقد قالوا به في أبواب من النحو منها :

١ - في المفعول معه .

يرى الكوفيون أن المفعول معه في نحو : استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيالسة منصوب على الخلاف . ومعنى الخلاف في المفعول معه هو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها ؛ لأن ما بعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله كما جرى نحو : قام زيد وعمرو . والدليل على ذلك أنه لا يحسن تكرار الفعل فيقال مثلا : استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في نحو : جاء زيد وعمرو فقد يخالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف^(٢) .

(١) انظر الكتاب ١ / ١٣ .

(٢) انظر تفصيل ذلك في الإنصاف ، للسألة الثلاثون ، والمصرح على التصحيح ١ / ٢٤٤ ، ومع الموضع ٣ / ٢٢٩ ، وشرح الرصبي ١ / ١٩٥ .

إن المتصور أو المتبادر إلى الأذهان أن تكون الواو في أسلوب المفعول معه عاطفة مشتركة ما بعدها في حكم ما قبلها ، ولما كان مقصود الأسلوب غير ذلك جنحت اللغة إلى مخالفة حركة إعراب ما بعد الواو لما قبلها ، دلالة على أن ما بعدها ليس مشاركاً لما قبلها ، والعادة أن اللغات توظف هذه القيم الخلاقية أو توظف العناصر الخلاقية الصوتية للإشارة إلى التباينات الدلالية .

وقد ذكر الدماميني أن مذهب إليه الكوفيون من أن المفعول معه منصوب على الخلاف ليس مذهب معظمهم ، وإنما معظمهم يقولون : إنه منصوب على الظرف ، وذلك أن الواو لما أقيمت مقام « مع » المنصوبة على الظرفية ، والواو حرف لا يحتمل النصب أعطي ما بعده إعرابه عارضة ، كما أعطي ما بعد « إلا » التي بمعنى « غير » . ولو كان الأمر كما قاله هؤلاء لجاز النصب في : « كل رجل وضيعة » مطرداً ، وليس كذلك^(١) .

٢ - في الظرف المنصوب الواقع خبراً عن المبتدأ .

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف في نحو : زيد أمامك ، وعمرو وراءك . منصوب على الخلاف ، وحجتهم أن خبر المبتدأ هو المبتدأ في المعنى وذلك نحو : زيد قائم ، وعمرو مطلق فقائم هو زيد ، ومطلق هو عمرو في المعنى ، وهذا بعكس : زيد أمامك أو عمرو وراءك . فليسا في المعنى هما المبتدأ ، فلما حصلت المخالفة نصب الخبر على الخلاف^(٢) .

فإذا وقع الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فهو منصوب على الخلاف ، ويسمى عندهم الخبر المخالف^(٣) ، والعامل عندهم معنوي هو المخالفة التي تنصف بها الخبر ، ولا يحتاج إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر . وقد طلق الكوفيون هذه

(١) انظر حاشية البيان على الأختصاصي ٢ / ٣٦ ومع القوامع ٢ / ٢٣٩ .

(٢) انظر الإنصاف ، المسألة التاسعة والمثرون ، وشرح الرضي ١ / ٨٣ .

(٣) انظر الموقفي في النحو الكوفي ص ٣٠ .

القاعدة في عدد من الأبواب التحوية منها باب : التعجب . حيث يرون
 ماعدا الكسائي - أن « أفعل » في التعجب اسم^(١) ، وذلك في نحو : ما
 أحسن ريذا . فقد عللوا فتحة « أفعل » في التعجب بأنها فتحة إعراب ، لا
 بناء كالفتحة في : « أمامك ووراءك » . فالنصب على هذا على الخلاف ؛ لأن
 الخبر ليس هو المبتدأ في المعنى ولا شيئاً به ، فلما كان مخالفاً له بحيث لا يحسن حمله
 عليه حقيقة ولا حكماً مخالفه في الإعراب فنصب على الخلاف^(٢) .

٣ - في الفعل المضارع الواقع بعد الواو والفاء ، وأو ، وثم . وقد يسمونه
 النصب على الصرف وقد بينا ذلك عند حديثنا عن مصطلح « الصرف » بما
 لا يحتاج إلى إعادته مرة ثانية^(٣) .

وقد ذكر الدكتور مهدي الخزومي في كتابه « مدرسة الكوفة .. » أن
 الكوفيين تصيدوا هذا العامل المعنوي وهو « الخلاف » من كلام الخليل بن
 أحمد في باب « الاستثناء » حيث يقول : « إنما نصب المستثنى هنا ؛ لأنه مخرج
 مما أدخلت فيه غيره »^(٤) ونظيره ما علل به سيويه نصب : « هذا رُقودٌ
 نحلاً .. » وعليه نحى سمياً ، ونحو : « هو جاري يث يث » ، و « هذا عربي
 محضاً » . حيث قال بعد الانتهاء من حديثه عن هذه الأبواب : « وأعلم أن
 جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ، ولا
 هو هو »^(٥) .

وقد وصف الأستاذ أحمد عبد الستار الجولاري في كتابه « نحو الفعل »
 مذهب الكوفيين في نصب المضارع بعد الواو والفاء ، وأو ، وثم بالطريقة مبدلاً

(١) الإنصاف ، المألة الخامسة عشرة .

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٨٨ .

(٣) انظر حديثنا عن مصطلح « الصرف » .

(٤) الكتاب ١ / ٣٦٩ .

(٥) ص ١ / ٢٧٤ ، ٢٧٥ وانظر مدرسة الكوفة ص ٢٩٣ ومبطلها

ذلك بما لاحظوه من الاختلاف بين الفعلين في النفي والإثبات ، والخبر والإشياء ، وأن المعنى المقصود بهذه الحروف ليس الجميع وإنما هو المعية ، وهو جمع على هيئة معية جمعا بين مختلفين لا يضمهما إلا المقارنة والمصاحبة^(١) . على حين انتقد الدكتور شوقي ضيف مصطلح « الخلاف » عند الكوفيين ؛ وذلك لاشتراكه على صياغات متباعدة ، فأبى الطرف الواقع خبرا من المفعول معه ومن الفعل المضارع بعد فاء السببية^(٢) .

وقد ناقشه الأستاذ علي النجدي ناصف مبينا أن هذه الأساليب ليس بينها شيء من التباعد أو الفور ، ولكنها تتلاقى على وفاق عند عامل الخلاف كما يفسره الكوفيون ، وقد أبان الرضي الإستراباذي عن هذا التلاقي بين الفعل المضارع بعد فاء السببية ، والمفعول معه بقوله : « وقال المرء : الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف ، أي المعطوف بها صار محالفا للمعطوف عليه في المعنى ، ومخالفة في الإعراب كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله ، وإنما حصل التحالف هاهنا بينهما ؛ لأنه طرأ على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى « أو » معنى النهاية أو الاستثناء^(٣) .

وفي الحقيقة أن عامل « الخلاف » عند الكوفيين ليس عينا في النحو الكوفي ، ولكنه مزية فيه تذكر له ويثنى بها عليه ؛ لأنه يصل النحو بالنفس ، ويجعل لها مكانا فيه ؛ لأن الأصل في المتعاطفين أن يتفقا إعرابا ومعنى نحو : قام زيد وعمرو ، وأكرمت عمدا وسعيدا ، ومررت ب بكر وعلي . والأصل في المتبدأ

(١) انظر نحو الفعل ص ٤٥

(٢) المدارس النحوية ص ١٦٧

(٣) شرح الرضي ٢ / ٢٤١ ، وانظر معال الأستاذ علي النجدي ناصف الذي يبرهن : المدارس النحوية تعريف ونقد ، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، الجزء الخامس والعشرون ، رمضان عام ١٣٨٩ هـ ، برسم عام ١٩٦٩ م ص ١٨٨ .

والخير أن يتوافقا كذلك في المعنى ؛ بأن يكون الخير هو المبتدأ في المعنى ،
 نحو : زيد مجتهد . أو يكون مشبها به نحو : زيد أسد . فإذا حصل التحالف
 بينهما في المعنى ، كان من الأوفق التبيه على ذلك حتى لا يأخذ ذهن السامع
 مهم المعنى على المعتاد والمباذر ، فيخطئ الصواب ويضيع المقصود بالكلام ،
 وهو إيهام المعنى على وجهه الصحيح^(١) .

ثم إن الأخذ بالعامل المعنوي تيسر في الإعراب البعيد عن الحذف والتقدير .

الصرف :

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد واو المعية في نحو : لا
 تأكل السمك وتشرب اللبن . والواقع بعد الفاء في جواب الأمر والهي ،
 والنهي ، والاستفهام ، والنهي ، والقرض ، إلى أنه منصوب على الصرف أو
 الخلاف^(٢) ، ويدخل مع هذه الأشياء الفعل المضارع الواقع بعد «أو» إذا
 كانت بمعنى «إلا أن»^(٣) .

ويلاحظ أن بعض كتب النحو تنسب القول بالصرف إلى الفراء إلا أن
 أغلب المصادر تنسب ذلك إلى الكوفيين بعمامة^(٤) .

وقد فسّر الفراء هذا المصطلح بقوله : «والصرف أن يجمع الفعلان بالواو
 أو «ثم» أو «الفاء» أو «أو» وفي أوله جحد أو استفهام ، ثم ترى ذلك
 الجحد أو الاستفهام محتجاً أن يكون في المعطف فذلك الصرف ، ويجوز
 الإتيان ؛ لأنه نسق في اللفظ ، والنصب إذا كان محتجاً أن يحدث فيهما

(١) انظر معال على النحوي ناصب السابق ص ١٨٩ .

(٢) انظر الإنصاف ، للسائلة رقم (٧٥) و (٧٦) . وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٤١١ ، ٢ / ٧ .

(٣) انظر حروف المعاني للزجاجي : ٥١ . ومطلي القرآن ١ / ٢٣٥ .

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ١ / ٢٧٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ١٦٩ ، ونظم الفرائد وحصر

الفرائد للمهلي ١٠١ وشرح للفصل لآب الخليل ٢ / ١٣ ، والبحر المحيط ٧ / ٥٢١ ، والمعنى ٤٧٢

ما أحدث في أوله . ألا ترى أنك تقول : لست لأبي إن لم أقتلك أو إن لم تسبقني في الأرض . وكذلك يقولون : لا يسعني شيء ويصيق عك ، ولا تُكّر « لا » في « يضيق » فهنا تفسير الصرف ^(١) . وقد فسرته تفسيراً آخر بقوله : « وهو أن يأتي بالواو معطوفاً على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصرف كقول الشاعر ^(٢) :

لأنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

فإنه لا يجوز هنا إعادة « لا » في « تأتي » إذ كان معطوفاً ، ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله ^(٣) .

لقد وجد قدماء النحاة كسيبويه والفراء ظاهرة لغوية تتمثل في مجيء الأفعال المضارعة بعد أحرف شاع استعمالها للمطف المفيد للمشاركة ، بيد أن هذه الأفعال غير مشاركة لما قبلها في الحكم ، ولكي نبين اللمعة بعقريتها عدم مشاركة ما بعد هذه الأحرف لما قبلها فقد لجأت إلى قيمة خلافية تتمثل في نصب هذه الأفعال دون رفعها ، حتى يتبين انصرافها عن مشاركة ما قبلها ، ومن ثم كان لكل من المدرستين توجه هذه الظاهرة .

أما الفراء من الكوفيين فقد نظر إلى خاصية انصراف هذه الأفعال في مدلولاتها عما قبلها ، وأن علامة هذا الانصراف هو النصب فعبر بمصطلح « الصرف » عن هذه الظاهرة ، وأما البصريون فقد تصوروا أن الواو أفادت المصاحبة دون مطلق المشاركة ، أو أن هذه الأحرف تعطف مصدرًا من « أن

(١) معاني القرآن ١ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٢) سب هنا البيت لكل من الأطل ، وحسان ، والمتوكل اللبني وإلى أبي الأسود الدؤلي وهو في مستدرجات ديوانه : ١٦٥ ، وانظر : الكتاب ٣ / ٤٢ ، والمقتضب ٢ / ٢٥ ، والأصول ٢ / ١٦٠ ، وخزانة الأدب ٣ / ٦١٧ .

(٣) معاني القرآن ٢٤ ، وانظر ١ / ١١٥ .

والعمل « على مصدر متوهم أو منوي ، ولا غضاضة - في صورتنا - من
اعمار الصرف هو العامل في النصب كما ذهب إليه الفراء وتابعه الكوفيون ،
فالواقع أن اللغة تلجأ إلى القيم الخلافية للدلالة على المعاني المختلفة المتسوعة .
وقد اعتمد بعض العلماء تفسير الفراء في المجال التطبيقي مما يرجح القول بأن أول
من عرّف بهذا المصطلح هو الفراء ، فهذا ابن جرير الطبري الذي يعد من حذائق الكوفيين
كما قال ثعلب^(١) يفسر الصرف تفسيراً يقرب من تفسير الفراء يقول : « والصرف
أن يجتمع فعلاً ببعض حروف النسق ، وفي أوله مالا يحسن إعادته مع حروف النسق
منصب الذي بعد حرف المعطف على الصرف ؛ لأنه مصروف عن معنى الأول ،
ولكن يكون مع جحد ، واستفهام أو نهي أول الكلام »^(٢) .

وقد سمي النحاة هذه الواو التي تسبق العمل المضارع واو الصرف ، وقد
أخذت بها كتب معاني الحروف ، وجعلت من معاني الواو الصرف^(٣) . وإنما
سميت بذلك لإرشاداً بصرف الكلام عن ست ، أي أنها غير عاطفة .
وأما البصريون فقد سموها واو المعية^(٤) ، وهي تفيد المعطف عندهم .
ومن واو الصرف عند الكوفيين وعلى رأسهم الفراء الواو التي تدخل في
الأجوبة فتكون جواباً مع الجواب ، ولو حذفت كان الجواب مكثفاً بنفسه ،
وأنشد الفراء على ذلك :

حتى إذا قَبِلْتُ بطونكم ورَأَيْتُمْ أهباءكم شَبَّوا
وَقَلْبُكُمْ ظَهَرَ المَجْنُّ لنا إِنَّ الكَيْمَ العَاجِزَ الحَبَّ^(٥)

-
- (١) انظر : معجم الأدباء ٦ / ٤٣٦ نسخة مصورة ، مصر سنة ١٩٢٤م
(٢) تفسير الطبري ٤ / ٢٣٥ ، ٤٠٨ ، وانظر ١ / ٢٥٥ ، ٩ / ٢٤ ، وانظر الأزهري في علم الحروف
٢٣٢ .
(٣) انظر : حروف المعاني والصفات للجرجاني ص ٢٤٧ ، والأزهري ٢٣٢ .
(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٤١ ، والقاصب ٢ / ٢٥ ، ٢٧ .
(٥) ورد البيت في الحرة ٤ / ٤١٤ ، وفي الإنصاف ، للسألة الرابعة والخون ، وفي اللسان مادة
« قل » دون عرو ومعنى قمت بطونكم . كثرت فئاتكم أو شبت ونضجت . والمحب : هو
انتم الماكر . ومعنى قلب ظهر المجن : هو التأييد بالعلماء .

مجعل جواب « حتى إذا » بالواو ، وكان ينبغي ألا يكون فيه واو ، فاجترى بالاباء ، ولا خير بعد ذلك^(١) .

وقد ناقش ابن جني الكوفيين ، ولكنه سماهم البغداديين - ناقشهم في قولهم : ينصب الجواب على الصرف قال : « وقول البغداديين : إما نصب الجواب على الصرف . كلام فيه إجمال ، بعضه صحيح ، وبعضه فاسد ، أما الصحيح فقولهم : الصرف أن يصرف الفعل الثاني عن معنى الفعل الأول وهذا هو معنى قولنا : إن الثاني مخالف الأول . فأما انتصابه بالصرف فخطأ ، ولا بد له من ناصب مقتصر له ؛ لأن المعاني لا تنصب الأفعال ، وإنما ترفعها المعاني . والمعنى الذي رفع الفعل هو وقوع الفعل موضع الاسم ، وجاز في الأفعال أن يرفعها المعنى ، كما جاز في الأسماء أن يرفعها المعنى - أعني الابتداء - لمضارعة الاسم الفعل ، فكما أن المضارعة في الفعل بمنزلة التمكن في الاسم في إيجابها جس الإعراب لها ، فكذلك وقوع الفعل موقع الاسم يوجب له الرفع ، كما أن ابتداء الاسم يوجب له الرفع ، وكما أن الأسماء لا تنصب إلا بناصب لفظي فكذلك الأفعال لا تنصب إلا بناصب لفظي ، فأما من ادعى انتصاب شيء من الكلام بالمعنى دون اللفظ ، فقد وجبت عليه إقامة الدلالة على ذلك ، مثل ما وجب عليها فأقنائه من الدلالة على ارتجاع المبتدأ والفعل المضارع بالمعنى^(٢) .

ومعنى كلام ابن جني أن الكوفيين يرون أن الفعل المضارع منصوب بعامل معنوي هو : الصرف أو الخلاف . كما لرتفع المبتدأ بعامل معنوي هو : الابتداء ، وكذلك اعتمده الأنباري حجة للكوفيين حيث يقول : « فلما كان الثاني مخالفاً للأول ومضروباً عنه صارت مخالفته للأول وصره عنه ناصباً له^(٣) » على حين تذكر بعض المصادر أن الناصب للفعل المضارع عند

(١) معاني القرآن ١ / ١٠٧ ، ٢ / ٥١ .

(٢) نظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٢٧٥ ، ولسان العرب مادة « صرف » .

(٣) الإنصاف ، المسألة الخامسة والستون والسبعون .

الكوفيين هو الواو أو الفاء أو «أو». جاء في البحر المحيط : «وأما الكوفيون ، فإن الواو الصرف ناصبة بنفسها لا بالإضمار بعدها ...» ومعنى الصرف أنه كان على جهة تصرف إلى غيرها فتغير الإعراب لأجل الصرف ، والعطف لا يمين على الاقتران في الوجود كالعطف في الاسم نحو : جاء زيد وعمرو ولو نصب « وعمرو » اقتضى الاقتران ، وكذلك الواو الصرف ليفيد معنى الاقتران ويمين معنى الاجتماع ، ولذلك أجمع على النصب في قوله : ﴿وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ﴾^(١) أي ويعلم المجاهدين والصابرين معاً^(٢).

أما ابن الحاجب فيذكر مرة أن الكوفيين يزعمون أنه متعصب بنفس هذه الخمسة من غير إضمار ، ومرة أخرى يذكر أن الكوفيين تمسكوا بأن الأفعال موضوع إعرابها لمعان موضع إعراب الأسماء^(٣) . والصواب كما هو واضح من تعريف الصرف عند الفراء ومن مناقشة ابن جني أن الناصب للفعل المضارع بعد الواو والفاء وأو عامل معوي هو الصرف عند الكوفيين وعلى رأسهم الفراء ، وأما القول بأنه منصوب بهذه الأحرف فهو مذهب أبي عمر الجرمي كما ذكر صاحب الإنصاف^(٤).

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بعد هذه المناقشات : هل الصرف والخلاف بمعنى واحد عند الكوفيين ؟

لقد جمع الأنباري المصطلحين في تعبير واحد ، مما يجعلنا نذهب إلى أنها عنده بمعنى واحد قال : « فلما كان الثاني مخالفاً للأول ومصرفاً عنه صارت مخالفة للأول ومصرفه عنه ناصباً له »^(٥) . وقد تبني رأيه الدكتور مهدي الخرومي

(١) ال عمران ، آية : ١٤٢ .

(٢) البحر المحيط ، ٧ / ٣١٦ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ .

(٣) شرح الفصل لآين الحاجب ١٢ ، ١٨ .

(٤) الإنصاف للمآلة (٧٥) و (٧٦)

(٥) نفسه ، المسألة الخامسة والسبعون .

في كتابه « مدرسة الكوفة »^(١) كما اقتصر بعض النحاة على مصطلح الخلاف ومن هؤلاء : الرضي في « شرح الكافية » وابن عقيل في « المساعد »^(٢) والسيوطي في « الجمع »^(٣) قال الرضي شارحاً معنى الخلاف : « أما أن المعطوف بها صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى مخالفة في الإعراب ، كما انصبب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما اختلف عما قبله ، وإنما حصل التحالف هاهنا بينهما ، لأنه طرأ على الفاء معنى السببية ، وعلى الواو معنى الجمعية ، وعلى « أو » معنى النهاية والاستثناء »^(٤) .

ولم أجد في كتاب معاني القرآن للفراء إشارة إلى مصطلح الخلاف ولذلك أرى الاختصار على مصطلح « الصرف » في إعراب الفعل المضارع بعد الواو ، والفاء و « أو » كما نص عليه الفراء صاحب اختراع هذا المصطلح ، وأما مصطلح الخلاف فيقتصر إطلاقه على ما ذكرناه عند الحديث على هذا المصطلح .

ويبدو أن الكوفيين الخالفين اقتبسوا مصطلح « الخلاف » من عبارات الفراء في تعريف « الصرف » بيد أنهم جعلوه أعم من مصطلح « الصرف » حيث شمل الاسم المنصوب بعد الواو والمسمى عند النحاة « المفعول معه » ، كما شمل الظروف الواقعة خبراً عن المبتدأ ، ومصوباً على الظرفية . وينطبق ما ذكرناه صدد « الصرف » من الحديث عن القيم الخلافية في اللغة على مصطلح « الخلاف »

المرافق :

يرى الكوفيون وعلى رأسهم الفراء أن المبتدأ والخبر مترافعان ، فالمبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ . ولهذا سموا كل واحد منهما « مرافقاً » وقد نُسب القول بذلك إلى الكسائي والفراء^(٥) .

(١) انظر ص ٢٩٥ ، ٣٠٦ .

(٢) المساعد ٢ / ٨١ .

(٣) انظر : ٢ / ١١٧ .

(٤) شرح الرضي ٢ / ٢٢٣ وما بعدها .

(٥) انظر شرح الكافية ، للرضي ١ / ٨٧ وشرح لامية ابن مطي ٨١٧ ، والإيضاح ، المسألة الخامسة .

وقد استدلل الكوفيون بأن المبتدأ والخبر كل منهما يطلب صاحبه ، ولا يفك عنه ، فلما حصلت هذه المضامة بينهما عمل كل واحد منهما في الآخر ، ولا يصير أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً في آن واحد ؛ لأن لذلك مظاهر في العربية ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾^(١) . فأياً منصوب بـ ﴿ تَكُونُوا ﴾ ، ﴿ وَتَكُونُوا ﴾ مجرور بـ ﴿ أَيْنَمَا ﴾ وغير ذلك من الأمثلة^(٢) .

وقد أشار ابن جني إلى أنه إذا كان خبر المبتدأ جملة فعلية فعلها ماض أو مضارع نحو : زيد خرج ، أو زيد يخرج . فإن المبتدأ عند الكوفيين يرتفع بما يعود عليه من ذكره بمعنى أنه يرتفع بالضمير المستتر في الجملة ، لقيامه مقام الخبر ، كما أشار إلى ذلك أيضاً ابن السكاسي في تعليقه على المقرب حيث يقول : « قال الفراء ، رحمه الله : وقال الكسائي ، رحمه الله : إذا ابتدأت اسماً بعده اسم مثله رفعت كل واحد منهما بصاحبه كقولك : أخوك قائم . وإن كان بعد « قتل » أو « يفعل » رفعت بما عاد عليه من ذكره »^(٣) . وقال ابن جني في الخصائص : « ولو قال : ارتفع بما يعود عليه من ذكره . لقلت : هذا قول الكوفيين »^(٤) . وقد نسب ابن جني هذا المصطلح إلى الكوفيين مرة ، وإلى البغداديين مرة أخرى^(٥) . وقد وضع الفراء هذا المصطلح بقوله : « وإذا رأيت اسماً في أوله كلام وفي آخره فعل قد وقع على راجع ذكره جاز في

(١) النساء ، آية . ٧٨ .

(٢) انظر . الإصناف ، المسألة الخامسة ، وشرح الفصل لابي يعقوب ١ / ٨٤ وشرح التصريح على

التوضيح ١ / ١٥٩ .

(٣) تعليقه ابن السكاسي على المقرب ١٢٤ .

(٤) الخصائص ١ / ١٨ وانظر ١ / ١٦٦ .

(٥) ص ١ / ١٨ ، ١٦٩ .

الاسم الرفع والتصب فمن ذلك : ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ ﴾^(١) . وقوله .
﴿ وَالْأَرْضَ قَرَشْنَاهَا فَغَطَّمْ السَّاهِلُونَ ﴾^(٢) فيكون نصبا ورفعا ، فمن نصب
جعل الواو كأنها ظرف للفعل متصلة بالفعل ، ومن رفع جعل الواو للاسم
ورفعه بعائد ذكره^(٣) .

ويظهر لي كما أشار محقق معاني القرآن^(٤) أن القراء هنا يحاول أن يصح
مصطلحا لما يسمى بالاشتغال في النحو العربي ، وكيفية إعرابه .

أما مصطلح « مرفع » فقد ورد عنده كثيرا ومن ذلك ما وجه به إعراب
قوله تعالى : ﴿ وَالْوَزْنَ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ ﴾^(٥) قال : « إن شئت رفعت الوزن
بالحق ، وإن شئت رفعت الوزن بـ ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾^(٦) وقال عند إعراب قوله
تعالى : ﴿ وَأَنْ تَعْقُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى ﴾^(٧) وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا
خَيْرٌ لَكُمْ ﴾^(٨) قال : « هو جراء والمعنى : إن تصوموا فهو خير لكم . فلما
أن صارت ﴿ أَنْ ﴾ مرفوعة بـ ﴿ خَيْرٌ ﴾ صار لها ما يرفعها إن فتحت ،
وخرجت من حد الجزاء والناصب كذلك^(٩) .

وهذا النص الأخير يدل على أن مصطلح « مرفع » يطلق على كل من المبتدأ
والخبر وليس على الخبر وحده كما يراه بعض الباحثين^(١٠) . وقد يسمى المبتدأ

(١) الناريات ، آية : ٤٧

(٢) الداريات ، آية : ٤٨ .

(٣) معاني القرآن ١ / ٢٤٠ ، ٢٤١ ، وانظر ١ / ٣٧٦

(٤) انظر حاشي رقم (٧) من معاني القرآن ٨ - ٢٤١ .

(٥) الأعراف ، آية : ٨

(٦) معاني القرآن ١ / ٣٧٣

(٧) البقرة ، آية : ٢٣٧

(٨) البقرة ، آية : ١٨٤ .

(٩) معاني القرآن ١ / ١٧٩ ، وانظر ١ / ٢٣٧ ، وانظر ١ / ١١ ، ٣٧٥ ، ٤٥٧ .

(١٠) للمصطلح النحوي من ١٧٣

أحياناً اسماً والخبر حبراً . يقول عن قوله تعالى : ﴿ بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ ﴾^(١)
 « رفع على الخبر »^(٢) . وقال عند قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالُوا آللَّهُمَّ إِنْ كَانَ
 هَذَا هُوَ الْحَقُّ ﴾^(٣) قال : « في الحق نصب والرفع إن جعلت هو اسماً
 رفعت الحق بهو ، وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة نصب الحق »^(٤) .

ولعله عبر بالاسم هنا بدل المبتدأ ليفرق بين « هو » إذا كان عماداً أي
 صمير فصل فإيه عنده حرف زائد ، إما إذا لم يكن عماداً فهو اسم يقع مبتدأ .
 وأما البصريون وعلى رأسهم سيويه فإنهم يرون أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ،
 والخبر مرفوع بالمبتدأ ، يقول سيويه : « وأما الذي ينسب إليه شيء هو هو
 فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك : عبد الله
 مطلق »^(٥) . وقال أيضاً : « كما أنك إذا قلت : عبد الله أحوك . فالآخر قد
 رفع الأول وعمل فيه »^(٦) . وقد تابع البصريون سيويه في ذلك^(٧) .

إن مصطلح « المرافع » الكوفي يبدو - في تصورنا - أكثر مراعاة للشكالية
 اللغوية بالنسبة للجملة الاسمية من حيث العمل ، وذلك أن الكوفيين في
 تصورهم إعمال كل من اللفظين (المبتدأ والخبر) في الآخر ، أو تصور المرافع
 ضميراً عائداً على المبتدأ مراعون واقع اللغة ، وأشكالها التركيبية دون إغراق
 في التجرد ، وتصور كل من اللفظين عاملاً في الآخر ومعمولاً له في الوقت
 نفسه تصور واقعي يؤيد فكرة الإسناد القائمة على مضامة اللفظ للفظ ، وتأثير
 ألفاظ الجملة بعضها في بعض ، وهو أمر واقع لا يمكن إنكاره ، ومن ثم يبدو
 تهاافت حجة من ينكر عليهم أن يكون اللفظ عاملاً ومعمولاً في الوقت نفسه .

(١) آل عمران ، آية : ١٥١ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٣٧ .

(٣) الأنعام ، آية : ٢٢ .

(٤) معاني القرآن ١ / ٤٠٩ .

(٥) الكتاب ٢ / ١٠٧ .

(٦) نفسه ١ / ٤٠٦ .

(٧) انظر الأصول ١ / ٦٣، ٥٥، والإيضاح المضدي ص ٢٩، والخصائص ١ / ١٦٦، والإنصاف، للسأله الخسبه

الفصل الرابع مطامير الحروف

مصطلحات الحروف

الأداة - والأدوات :

من المصطلحات التي عبر بها الفراء مصطلح « الأداة » و « أدوات » ويظهر لي أنه يريد بها ما يسمى عند البصريين بـ (حروف المعاني)^(١) .

قال الفراء عند قوله تعالى : ﴿ فَلَعَلَّكَ بُخِيعٌ ثِقَلٌ عَلَىٰ عَائِلِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِذِهِ أَذًى ﴾^(٢) قال : « قرأها الفراء بالكسر (يعني إن) ولو قرئت بفتح (أن) على معنى إذ لم يؤمنوا ، ولأن لم يؤمنوا ومن أن لم يؤمنوا لكان صوابا ، وتأويل (أن) في موضع نصب ؛ لأنها إنما كانت أداة بمنزلة إذ »^(٣) .

وبلاحظ أنه أدخل ضمن مسمى « الأداة » الاسم فقال « بمنزلة إذ » فلعل مصطلح « الأداة » عنده يشمل : « الحرف » و « الاسم » وإن كان الغالب عنده أنه يريد به : « حرف المعنى » . وأما النحاة فقد عبروا بالأداة وهم يقصدون بها الآلة التي تعمل سواء أكانت حرفاً أم اسماً أم فعلاً . جاء في المختضب : « اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها كما تعمل الحروف الناصبة والجارية ، وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك »^(٤) .

(١) نظر : معاني العلوم ص ٢٩ .

(٢) سورة الكهف ، آية : ٦ .

(٣) معاني القرآن ١ / ٥٨ ، ونظر ٢ / ١٢٦ .

(٤) المختضب ٤ / ٨٠ .

وقد عبر ابن مالك في الألفية بالأدوات عن الأسماء والحروف ، جاء في الألفية :

واجزم بأن ومن وما ومهما أي متى أيان أين إذ ما
وحيثا ، أتى ، وحرف إذ ما كان وباقي الأدوات اسما

وقد جازاه الأشموني فسماها أدوات أيضا ، قال : « فهذه إحدى عشرة أداة كلها تجزم فعلين »^(١) . يقول طاش كبرى زاده : « المراد بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والحروف »^(٢) .

ومن المعلوم أن علم الأدوات من العلوم التي نشأت في ركاب تفسير القرآن الكريم^(٣) ، ومن الكتب التي اقتصت بالحديث عن الأدوات : « اللامات » لأبي القاسم الزجاجي ، و « مارل الحروف » لأبي الحسن الرماني ، و « الأزمية في علم الحروف » لأبي الحسن الهروي ، و « رصف المباني في شرح حروف المعاني » لأحمد بن عبد الور الملقب و « الجنى الداني في حروف المعاني » للمرادي و « مغني اليب عن كتب الأعراب » لابن هشام ولكنه سماها بـ « المفردات » وهي تعني هذه الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف^(٤) .

أما المحدثون فقد توسعوا في تصنيفهم للأدوات محصرها هنري فليش في ثلاثة أنواع هي :

١ - الفضلات التكميلية وهي بعض الأسماء والصفات المنصوبة مثل : الآن ، واليوم ، وأبدا ، وليلا ، وخارجا ، ودائلا ، وكثيرا ، وقليلًا ، وروينا ، وحقًا .

(١) حاشية الصباغ على الأشموني ١ / ٤

(٢) مفتاح السعادة ٢ / ٤١٧

(٣) انظر : كشف الظنون ٢ / ١٧٢٩ .

(٤) انظر : مغني اليب ص ١٧

٢ - أدوات الجر وأشباهاها .

٣ الروابط وهي روابط النسق وروابط التعليق كأدوات الشرط^(١) .

وأما المذكور تمام حسان فقد قسم الأداة إلى قسمين : سُمي القسم الأول « الأداة الأصلية » وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر والسبع والعطف ، وسُمي القسم الثاني : « الأداة المحولة » وقد تكون هذه الأداة ظرفية إذ تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام والشرط أو اسمية كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الحمل مثل : « كم » و « كيف » في الاستفهام أو فعلية ، وذلك بتحويل بعض الأفعال النامة إلى صورة الأداة بعد القول بقصانها مثل كان وأحواتها ، وكاد وأحواتها ، أو ضميرية كقل مَنْ وما وأَيَّ إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية الظرفية والتعجب^(٢) .

إن كلمة « الأداة » في اللغة تعني الآلة ، وقد نقلت إلى المصطلح الكوفي للتعبير عن « حروف المعاني » عابا ، وذلك لأن مصطلح « الحرف » في أصول وصفه النحوي كان للدلالة على « الكلمة » سواء أكانت اسما أم فعلا أم حرفا ، ولذلك يرد في كتاب سيويه غالبا تفيد الحرف بقوله : وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل .

ولعل الكوفيين قد اتجهوا إلى تكرير مصطلح « الأداة » ؛ لأنه أبعد - في تصورهم - عن الالتباس بالحرف الدال على كل من الاسم والفعل ، وبديل على ذلك قول خلف الأحمر في مقدمته : « والكلمة اسم وفعل وحرف وهو الأداة »^(٣) ، وهذا يعني أن الأداة قسم الفعل والاسم ، أي أن المصطلح

(١) انظر : العربية الفصحى ، هنري طربش ترجمة د . عبد الصبور شاهين ، ص ١٢٨

(٢) انظر : تفصيل رأيي في كتابه : اللغة العربية معناها ومناها ص ١٢٣ .

(٣) انظر ص ٣٥ .

يقابل « حرف المعنى » عند البصريين ، بيد أن النحاة المتأخرين كما رأينا من مصوصهم قد توسعوا في إطلاق مصطلح « الأداة » الذي أصبح يطلق على جميع الكلمات التي لها عمل سواء أكانت من الأسماء أم من الأفعال أم من الحروف .

وقد لاحظت خلال تبني للمصطلحات الكوفية في التراث النحوي أن العلماء لا يميزون بمصطلح « الأداة » أو « الأدوات » إلا إذا كانت الأدوات المتحدث عنها تشتمل على أسماء وحروف ، وهو ما يحدث في أدوات الشرط مثلا ، يدل على ذلك ما أورده ابن مالك في الألفية كما سبق ولذلك يقول المرادي : « وإن الشرطية هي أم أدوات الشرط »^(١) كما يحصل ذلك في أدوات الاستفهام إذ هي تتضمن حروفاً وأسماء فيطلقون على الواحدة منها أداة ، يقول ابن هشام : « الألف أصل أدوات الاستفهام ولذا خصت بأحكام »^(٢) .

وقد أخذ السيوطي بهذا المفهوم وهو أنه يميز بمصطلح الأداة إذا اختلطت الأسماء والحروف والأفعال جاء في الإنفاذ : « النوع الأربعون في معرفة معنى الأدوات » ثم قال : « وإنما أحصى بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف »^(٣) .

• • •

حروف الخفض والإضافة :

ذكرنا عند حديثنا عن مصطلح « المحل والصفة » أن الكوفيين يطلقون مصطلح « الصفة » على حرف الجر كما يطلقونه على الظرف . وقد عبروا

(١) الخسائي الثاني ص ٢٠٨ .

(٢) معني اللب ١٩

(٣) الإيمان في علوم القرآن ٢ / ١٤١ .

أيضا بحروف الخفض والإضافة وهم يريدون ما يسمى عند البصريين بحروف الجر . وقد شاع عند النحاة أن التعبير بالخفض من عبارات الكوفيين والتعبير بالجر من عبارات البصريين^(١) .

وقد أخذ الكوفيون هذا المصطلح من الخليل بن أحمد الذي ينسب إليه التعبير بمصطلح « الخفض » ولكنه عنده مقصور على ما وقع في أعجاز الكلم منوئا . جاء في مفاتيح العلوم للخوارزمي : « والخفض من مصطلحات الخليل وهو عنده ما وقع في أعجاز الكلم منوئا نحو « زيد » فإذا لم يكن منوئا سمي « الكسر » ؛ لأن الكسر عنده ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو لام « الجمل » وأما الجر عنده ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو : لم يذهب الرجل^(٢) .

ولكن الفراء من الكوفيين توسع في مصطلح « الخفض » فأطلقه على ما يسمى عند البصريين بالجر كما ورد عنده في معاني القرآن ليدل على ثلاثة أمور : الأول : بمعنى الكسر للاتباع لقصد التخفيف . قال عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾^(٣) قال : « وأما من خفض الدال مس : ﴿ الْحَمْدُ ﴾ فإنه قال : هذه كلمة كثرت على لسان العرب حتى صارت كالاسم الواحد ، فقل عليهم أن يجمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة أو كسرة بعدها ضمة ، ووجود الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل « إيل » فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم^(٤) .

الثاني : وقد أطلقه على الكسر لالتقاء الساكنين . قال الفراء : « أصرب

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢ / ٨٢

(٢) مفاتيح العلوم ص ٣٠

(٣) سورة الفاتحة ، آية ٢٠

(٤) معاني القرآن ١ / ٢

الرجل « فحفظت الباء لاستقبالها اللام »^(١) . وقال أيضا : « كما قالوا .
« رجلان » فخفضوا النون من « رجلان » ؛ لأن قبلها ألما »^(٢) .

وإنما سميت حروف الخفض كما قال الزجاجي « لانخفاض الحرك الأسفل
عند النطق بها ، وميل الحرك إلى إحدى الجهتين »^(٣) . والسحاة متفقون على
أن الخفض والجر بمعنى واحد ، وأنه لا فرق في التعبير بينهما في حالة عمل
حروف الجر الكسر . قال ابن السراج : « وقولي : جر وخفض بمعنى
واحد »^(٤) . وقد أخذت بهذا المفهوم وهو أن الجر والخفض بمعنى واحد
المعجمات العربية ، جاء في تاج العروس : « الخفض بمعنى الجر ، وهما في الإعراب
عملة الكسر في الباء في مواضع النحويين نقله الجوهري والجماعة »^(٥) .

والكوفيون يخلطون الأسماء بالحروف في القول بالخفض بقول ابن السراج :
« ويخلطون الأسماء بالحروف فيقولون : حروف الخفض أمم ، وقدام ،
وحلف ، وقبل ، وبعد ، وتلقاء ، وتجاه ، وحداء ، وإراء ، ووراء ، .. ومع ،
وعن ، وفي ، وعلى ، وبين ، وإلى ، وبين ، ودون ، وعد ، وتحت ، وقبل ،
وحيال ، .. وشطر ، وقرب ، ووسط ، ومثل ، ومثل ، وسوى ، وسواء ،
ومتى في معنى وسط ، والباء الرائدة ، والكاف الرائدة ، وحول ،
وحوالي ، ... »^(٦) وهو ما جرى عليه خلف الأحمر فقد صنفها في باب مستقل
سماه « باب الحروف التي تخص ما بعدها من اسم »^(٧) .

(١) معاني القرآن ١ / ١٨ .

(٢) فضه ١ / ١٠ وانظر ١ / ١٧ .

(٣) الإيضاح في علم النحوي ٩٣ .

(٤) الأصول في النحو ١ / ٤٠٨ .

(٥) انظر تاج العروس مادة : خفض ، وانظر اللسان مادة : خفض ، أيضا .

(٦) الأصول في النحو ١ / ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٧) معجمه في النحو من ٤٣ .

وقد أدرج ضمن هذا الباب الكلمات التي مردها ابن السراج .

وقد سُمي الكوفيون أيضا حروف الجر : « حروف الإضافة » وإنما سميت حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء ، أي توصله ، وكذلك نجره ، ويكون المراد به نفس الإعراب ، فكأنها أضيفت إلى الإعراب الذي هو معمولها ، كما يقال حروف النصب ، وحروف الجزم ، وكلها اشتركت في أنها وصلت على ذلك ، وإن اختلفت معانيها وراء ذلك على ما يفسر^(١) . وكذلك عرفها ابن الحاجب بقوله : « ما وضع للإفصاء بعمل أو معناه إلى ما يليه »^(٢) .

وقد سمي سبويه حروف الجر حروف الإضافة يقول مقلاً عن الخليل بن أحمد في معرض حديثه عن حروف القسم : « وإنما نجيء بهذه الحروف ؛ لأنك تضيف جملتك إلى المحلوف به كما تضيف مررت به بالباء »^(٣) . كما سُمي الاسم المجرور بواحد من حروف الجر مصافاً إليه بقول : « واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء ؛ بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفاً ، وباسم لا يكون ظرفاً ، فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك : مررت بعبد الله ، وهذا لعبد الله ، وما أنت كزيد » .

وقد ورد مصطلح « حروف الإضافة » عند المبرد . يقول : « فإن سميت رجلاً (من زيد) و (عن زيد) فإن أجود ذلك أن تقول : هذا من زيد ، وعن زيد . كما تقول : يد زيد . وإنما كان ذلك هكذا ، ولم يكن كالذي قبله ؛ لأن هذه الحروف حروف إضافة توصل ما قبلها إلى ما بعدها تقول : العلام لزيد كما تقول : غلام زيد »^(٤) .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٤٠ وانظر : شرح المفصل لابن عيش ٨ / ٧

(٢) الكتاب ٢١٥

(٣) الكتاب ٤٩٧ / ٣

(٤) النصب ٢٣ / ٤

والملاحظ صدد هذا المصطلح أنه قد استقر عند البصريين التمييز بين مصطلحات البناء والإعراب منذ وقت مبكر ، كما يتضح مما أورده سيويه ، فالخفض والجر عندهم معنى واحد وهو للمعربات . أما عند الكوفيين فيبدو مصطلح « الخفض » مستعملاً في للمعربات والمبنيات على السواء ، ولم يطرأ عندهم فيما بعد تمييز بين الحالتين من حيث المصطلح .

ونلاحظ على مصطلحي : « حروف الصفات » الكوفي ، « وحروف الإضافة » المشترك بين البصريين والكوفيين أنهما مصطلحان يراعيان دلالات واضحة لهذه الحروف ، ولعل ذلك كان سبباً في ميل كثير من المفسرين والبلاغيين والمعنيين بدراسة معاني الأدوات من المتأخرين إلى تفضيل أحد المصطلحين على مصطلح « حروف الجر » رغم سيادة هذا الاسم الأخير في كتب النحو المتأخرة .

• • •

لام أن :

ذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه يجوز أن تجمل لام « كي » في موضع « أن » بعد فعلتي الإرادة والأمر وما شبيههما . قال : « والعرب تجمل اللام التي على معنى « كي » في موضع أن في أردت وأمرت فتقول : أردت أن تذهب ، وأردت لتذهب ، وأمرت أن تقوم ، وأمرتك لتقوم . قال الله تبارك وتعالى ﴿ وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(١) وقال في موضع آخر ﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ﴾^(٢) وقال ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِقُوا ﴾^(٣) و ﴿ أَنْ يُطْفِقُوا ﴾^(٤) وإنما صلحت

(١) سورة الأنعام ، الآية : ٧١ .

(٢) السورة نفسها الآية : ١٤ .

(٣) سورة الصف الآية : ٨ .

(٤) سورة التوبة الآية ٢٢ .

اللام في موضع « أن » في أمرتك وأردت ؛ لأنهما يطلبان المستقبل « المصارع » ولا يصلحان مع الماضي ، ألا ترى أنك تقول : أمرتك أن تقوم ، ولا يصلح أمرتك أن قمت . فلما رأوا « أن » في غير هذين تكون للماضي والمستقبل استوثقوا لمسى الاستقبال بكى واللام التي في معنى كى ^(١) ثم يقول بعد ذلك : « وربما جعلت العرب اللام مكان « أن » فيما أشبه « أردت » وأمرت » مما يطلب المستقبل ^(٢) ثم مثل لهذا بقول أبي الجراح الأسي : أحاول إعنائي بما قال أم رجا ليضحك مني أو ليضحك صاحبه ^(٣) قال : والكلام رجا أن يضحك مني ثم قال : « وكلما رأيت (أن) تصلح مع المستقبل والماضي ، فلا تدخلن عليها كى ولا اللام ^(٤) . وقد سب ابن عطية هذا المصطلح إلى الكوفيين ^(٥) .

ويظهر أن سيويه يقدر اللام بعد فعلي الإرادة والأمر « بلأن » أي بلام التعليل وأن . قال سيويه : « وسألت عن معنى قوله : « أريد لأن تفعل » فقال : « إنما يريد أن يقول : إرادتي لهذا كما قال عز وجل : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ^(٦) إنما هو : أمرت ^(٧) لهذا ، ورجع الرضي رأي سيويه ^(٨) .

وقد استدل من يرى أنها بمعنى « أن » وحدها أنه عطف عليها بـ « أن » فقد عطف قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ أَتِمُّوا الصَّلَاةَ وَالْقُرْآنَ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ

(١) معاني القرآن ١ / ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٢) المصدر نفسه ١ / ٢٦٢ .

(٣) انظر الشاهد في الخزانة ٣ / ٥٨٦ .

(٤) معاني القرآن ١ / ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٥) انظر المسى الثاني ص ١٢٣ ، واللامات للهروي ص ١٣٦ ، والبرهان ٤ / ٢٤٣ .

(٦) سورة الزمر ، الآية ١٢ .

(٧) الكتاب ٣ / ١٦١ .

(٨) شرح الرصعي ٢ / ٢٢٢ .

تُخْشَرُونَ^(١) على قوله تعالى : ﴿ وَأَمْرًا يُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ^(٢) ﴾

ويدو أن رأي سيويه أكثر دقة من رأي الفراء ومن تبعه من الكوفيين ويمكن أن تخرج الآية على تقدير الباء المحذوفة والجار والمجرور في محل نصب^(٣) وقد لحص أبو حيان في البحر المحیط أقوال العلماء في هذه اللام بفعله
فحصل في هذه اللام أقوال :

أحدها : أنها زائدة .

والثاني : أنها بمعنى « كي » للتعليل ، إما لنفس الفعل وإما لنفس المصدر المسبوك من الفعل .

والثالث : أنها لام كي أجريت مجرى « أن » .

والرابع : بمعنى الباء وقال : « ويجيء اللام بمعنى الباء قول عريب^(٤) .

وأرى أن رأي الفراء في مجيء اللام في موضع « أن » قد يبدو منجها مستقيما فيما ورد من الشواهد التي دخلت فيها اللام مباشرة على الفعل المصارع كقوله تعالى : ﴿ وَأَمْرًا يُسَلِّمَ ﴾ يد أنه لا يتجه فيما اجتمعت فيه اللام مع « أن » نحو قوله تعالى ﴿ وَأَمْرٌ لِأَنَّ أَكُونَ ﴾ وفي هذا الموضع قد يبدو القول بزيادتها أكثر اتجاها .

والخلاصة أن هذا المصطلح الكوفي : « لام أن » يبدو من وضع الفراء وهو ناتج عن رأيه في إمكان مجيء اللام للتعليل والمصدرية في آن واحد ، وليس لهذا المصطلح ما يناظره عند البصريين والجمهور ؛ لاختلاف تصورهم لهذه اللام حيث يعلونها حرف جر أصليا للتعليل أو حرفا زائدا .

* * *

(١) الأنعام ، آية : ٧٢ .

(٢) السورة نفسها آية : ٧١ ، وانظر الطبري ١١ / ٤٥٦

(٣) حيان ١ / ٣٢٦ .

(٤) البحر المحیط ٤ / ١٥٩ .

لام إلاً :

سمي الكوفيون اللام بعد « إن » في قولنا : إن زيد لقائم .. « لام إلاً ، فأصل : إن زيد لقائم . ما زيد إلا قائم . فإن عندهم بمعنى « ما » النافية ، واللام معنى إلاً . وأما البصريون فإنهم يسمونها اللام الفارقة أو لام الإيجاب أو لام الفعل^(١) .

وهي عند الكوفيين قسم برأسها وليست لام الابتداء كما هي مع « إن » المشددة ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على الماضي عندهم وقد وقع بعد « إن » هذه الفعل الماضي نحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنَّا لَنُحْيِيَنَّكَ عَنْ ءَالِهَيْنَا ﴾^(٢) ونحو قوله تعالى أيضا : ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾^(٣) . قال الفراء عند قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾^(٤) قال : « كأنه قال ما كل نفس إلا عليها حافظ »^(٥) .

وأما البصريون فيقولون : إنها إن الثقلة حقت فصلح الفعل بعدها ولا رمها اللام لكلا تشبه « إن » الثابتة التي بمعنى « ما »^(٦) ولذلك سميت هذه اللام عندهم اللام الفارقة كما ذكرنا آنفا .

والصحيح أن هناك فرقا في التغطية السياقية بين « إن » الخفيفة و « إن » الخفيفة النافية فالأولى تطورت عن « إن » المشددة وتدخل على الجملة الاسمية وتقع اللام في حبرها فرقا بينها وبين إن النافية ، وأما الثانية فتقع بعدها « إلاً »

(١) انظر اللامات للهروي ص ٨٨ ومطابق الحروف الزماني ص ٧٥ والجنى الثاني ١٢٣ ، ١٢٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ١٢٢ ، والمنذري ٣٠٦ .

(٢) سورة الفرقان ، آية : ٤٢ .

(٣) سورة الأعراف ، آية : ١٠٢ ، وانظر المسائل المشككة المعروفة بالفتايات ص ١٧٧

(٤) سورة الطارق ، آية : ٤ .

(٥) معاني القرآن ٢ / ٢٥٤

(٦) إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٢٠

عابا ويكثر دخولها على الجملة القطعية^(١) . وليس هناك من الأدلة الواضحة ما يجعلنا نقطع بقول أحد الفريقين في تصور هذا الأسلوب المكون من « إن » واللام متطورا عن « إن » المشددة ، أي عن جملة اسمية مثبتة مؤكدة ، أو متطورا عن « إن » النافية و « إلا » أي عن أسلوب حصر ، والأدلة التي ذكرها كل فريق لا تكفي - في نظرنا - للقطع بأحد القولين^(٢) ، وإن كنا نرجح قول البصريين ؛ لأن كثرة هذا الأسلوب في الاستعمالات العربية المجتمع بها ترجح تطوره عن الجملة الاسمية المثبتة المؤكدة الشائعة الاستعمال ويقصد بها الداخلة عليها « إن » .

والخلاصة أن هذا المصطلح « لام إلا » مصطلح كوفي يصدر عن تصور كوفي مرفوض من قبل البصريين ، ومن ثم فليس لهذا المصطلح مقابل أو نظير عند البصريين .

• • •

لام الصيرورة :

وهي اللام التي تدل على أن ما بعدها ليس علة حقيقية لما قبلها ، وإنما هو بمثابة النتيجة والثمرة التي يسبب عنها الكلام السابق ، وعلى هذا تكون مستعارة لما يشبه التعليل ، وليس للتعليل حقيقة ، وذلك قولك : أكرمت ليشنسي ، وأعطيته لبحرمني^(٣) . ومن أمثلة لام الصيرورة في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾^(٤) ، إنهم لم يلتقطوه لذلك وإنما التفتطوه ليكون لهم فرحا وسرورا فلما كان عاقبة أمرهم إلى أن

(١) انظر أساليب النفي في العربية ٢ . مصطفي النحاس ص ٢١٣

(٢) انظر : الإصناف في مسائل الخلاف ، المسألة رقم (٦٠) .

(٣) انظر وصف المياني ص ٣٠١ .

(٤) سورة القصص ، الآية : ٨ .

صار لهم عدوًا وحزنًا جاز أن يقال ذلك فدلّت اللام على عاقبة الأمر ؛ لأن العرب قد تسمى الشيء باسم عاقبته كم قال تعالى : ﴿ إِنِّي أُرْسِيُ أُمْهَرًا خَمْرًا ﴾^(١) إنما كان يعصر عنبًا تتوّل عاقبته إلى أن يكون خمرا فسمّاها بذلك^(٢) ، وهذه اللام تسمى عند البصريين : « لام العاقبة » وعند الكوفيين : « لام الصيرورة »^(٣) وأغلب المراجع تنسب القول بمصطلح « الصيرورة » إلى الكوفيين ومن نسبها إليهم الزجاجي قال : « وهي التي يسميها الكوفيون لام الصيرورة » ، ولكنه يرى في الوقت نفسه أن الصيرورة والعاقبة في المعنى سواء وإن اختلف اللفظان^(٤) كما نسبها أيضا إليهم أبو البركات الأنباري في كتابه « البيان »^(٥) .

وقد نسب صاحب الحسب الثاني القول بمصطلح « الصيرورة » إلى الكوفيين والأخفش وقوم من المتأخرين منهم ابن مالك^(٦) ، وقد اقتصر صاحب « البحر المحيط » والسيوطي في « الجمع » على نسبتها إلى الأخفش^(٧) وحده . ولعل الكوفيين الذين استخدموا مصطلح « الصيرورة » قد نقلوه عن الأخفش ؛ لما له من تأثير واضح فيهم .

وقد خالف ابن خالويه أكثر الحويين حيث نسب القول بمصطلح « الصيرورة » إلى البصريين وأما الكوفيون فهم يسمونها لام كي^(٨) .

(١) سورة يوسف ، الآية : ٢٦

(٢) انظر اللامات للزجاجي ص ١١٩ .

(٣) المصدر نفسه ص ١١٩ .

(٤) المصدر نفسه ص ١٢١

(٥) البيان ٢ / ٢٢٩

(٦) الحسب الثاني ص ١٢١ .

(٧) انظر : البحر المحيط ٣ / ٩٥ ، والجمع ٢ / ١٣٢ .

(٨) انظر البرهان ٤ / ٣٤٧ .

ويظهر لي أن الذي عيّر بمصطلح « لام كي » هو الفراء من الكوفيين فقد قال عند قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ جَاءْتَنَا بِقِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوهُ عَنِ سَبِيلِكَ ﴾^(١) قال : لام ليضلوا لام كي^(٢) . وسماها أبو حيان لام التعليل المجازي الذي يعيّر عنه بلام العاقبة ولام الصيرورة^(٣) .

وأما الحاس فقد سماها « لام كي » وشنع على من لقبها بغير ذلك فقال عند قوله تعالى : ﴿ فَأَلْقَظْهُ نَّالٍ قِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾^(٤) نصب ﴿ لِيَكُونَ ﴾ بلام كي وربما أشكل هذا على من يجهل اللغة ، ويكون صعباً في العربية فقال : ليست بلام كي ، ولقبها بما لا يعرف الحدائق من الحويين أصله ، وهذا كثير في كلام العرب يقال : جمع فلان المال ليهلكه ، وجمعه لحتفه ، وجمعه ليغاقب عليه ، لما كان جمعه إياه قد آذاه إلى ذلك كان بمنزلة من جمعه له^(٥) . فكان الحاس يميل مع الذين يقولون : إنها للتعليل المجازي وهو ما ينهم من قول الهروي : « وهي شبيهة بلام كي وليست بها » ، وهو مانص عليه الرخشي صراحة في الكشف حيث يقول : « ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريقين المحاذرون الحقيقة ؛ لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًّا وحزنًا^(٦) » .

وقد حكى ابن قتيبة عن بعضهم أن علامتها جوار تقدير الماء موضعها ، وذلك لا يكون إلا على اعتبار أنها لام التعليل^(٧) .

(١) سورة يونس ، آية : ٨٨ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٤٧٧ .

(٣) البحر المحيط ٧ / ١٠٥ .

(٤) سورة القصص ، آية : ٨ .

(٥) إعراب القرآن للحاس ٢ / ٥٤٣ .

(٦) الكشف ٣ / ٣٠٩ .

(٧) البرهان ٤ / ٣٤٦ .

كما تسمى أيضا لام المآل^(١) .

وقد ظهر مما طرحناه آنفا أن هذه اللام قد عُبِّرَ عنها في المصادر السحوية بالمصطلحات الآتية : لام العاقبة ، لام الصيرورة ، لام كي - لام التعليل المحاري لام المآل^(٢) . وقد سماها الرحشري أيضا لام الأمر^(٣) ، وقد وردت هذه المصطلحات عند كثير من العلماء الذين تعرضوا لإعراب القرآن أو تفسيره^(٤) وقد صنعت هذه اللامات عند أكثر البصريين من أصناف لام كي والفعل المضارع منصوب بأن بعدها وهي ناصبة بنفسها عند أكثر الكوفيين^(٥) .

ونرى أن مصطلحات لام العاقبة أو الصيرورة أو المآل أدق تصويرًا لحقيقة هذه اللام ومعناها . ذلك أن التأمل في النصوص اللغوية التي ترد فيها هذه اللام يدرك اختلافًا واضحًا بينها وبين لام التعليل ، يتمثل في أن لام التعليل تجعل مادخلت عليه علة لما سبقها من كلام كقولنا : اجتهدت لأنجح ، ونحوه . أما هذه اللام فإن ما قبلها من الكلام هو السبب فيما بعدها كما في قوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا ﴾ ، فصيورته لهم عدوًا مترتب ومتسبب عن التقاطهم له ، فالتعليل هنا يبدو كأنه معكوس بالمقارنة بلام التعليل الشائعة الاستعمال .

* * *

-
- (١) انظر الحلي الثاني ص ٩٨ ، ١٢١ ، المضي ٢٨٢ ، وبصائر ذوي التمييز ٤ / ٤١١ .
(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٧٢ ، ٥٤٣ ، البيان ٢ / ٢٢٩ ، كتاب معاني الحروف للرماني ص ٥٦ ، اللامات للهروي ١٣٥ ، الكشف ٣ / ٣٠٩ ، الحلي الثاني ١٢١ .
(٣) الكشف ٢ / ٢٥٠ .
(٤) انظر دراسة لأسلوب القرآن ، القسم الأول للجزء الثاني ص ٢٦٨ .
(٥) انظر الحلي الثاني ص ١٢١ .

مصطلح « النون » بمعنى التنوين :

عبر الفراء « بالنون » وهو يريد « التنوين » قال عند قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾^(١) قال : « والذي قرأ « أَحَدُ اللَّهِ الصمد » حذف « النون » من أحد يقول : النون نون الإعراب إذا استقبلتها الألف واللام حذفت ، وكذلك إذا استقبلها ساكنة^(٢) والفراء في ذلك متابع لسيبويه حيث عبر بالنون أيضا وهو يريد التنوين قال : « وإذا قلت : عبد الله مررت به . أجزيت الاسم بعده مجراه بعد زيد لقيته ؛ لأن مررت بعبد الله ، بحرى مجرى لقيت عبد الله ، وتقول : هذا ضارب عبد الله وربها يمر به إن حملته على المنصوب ، فإن حملته على المبتدأ وهو هذا رفعت ، فإن ألقيت النون وأنت تريد معها قهر بثلث المتزلة وذلك قولك : هذا ضاربٌ يريد وعمراً مبيضه^(٣) .

وإنما سُمي التنوين نونا ؛ لأن له من الصفات الصوتية ما للنون الساكنة ، لأنه في تعريف النحاة « هو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل^(٤) .

كما يُسمى التنوين أيضا نون الإعراب جاء في تفسر الطبري « وليكونا » فإن الوقف عليه بالألف ؛ لأن النون الخفيفة وهي شبيهة بنون الإعراب في الأسماء قول القائل : رأيت رجلا عندك . فإذا وقف على الرجل قيل : رأيت رجلا . فصلت النون ألفا^(٥) .

(١) الإعلاني ، آية : ١ ، ٢ .

(٢) معاني القرآن ٣ / ٣٠٠ ، ونظر ١ / ١٢٠ ، ١٢١ .

(٣) الكتاب ١ / ٩٣ ، ونظر ٤ / ٣١٨ ، ٣١٩ .

(٤) الترمذيات ص ٧١

(٥) تفسر الطبري ، ١٦ / ٨٦

وهذه النون زيدت في الاسم المنصرف دلالة على الانصراف ، جاء في اللسان : « وتزاد علامة للصراف في كل اسم منصرف »^(١) .

فالتونين في الحقيقة نون ساكنة يكون ساكنا ومتحركا نحو : « زيدن » في حالة الوقف فهو محالة أبدا يكون ساكنا ؛ لأنه حرف جاء لمعنى ، في آخر الكلمة مثل نون التثنية والجمع ، وألف التثنية ، وهاء التثنية ، وبما أنه حرف فهو يتحمل الحركة كما تتحملها الحروف . وأما علة عدم ثباته في الخط ؛ لأنه ليس من بنية الكلمة ، وإنما جاء لمعنى في بعض الأسماء المفردة أي غير المضافة المنصرفه يتبع أيضا الحركات اللاحقة بعد تمام الحرف . فلما تبع الحركة اللاحقة للكلمة ولم يكن مبيا معها ، ولم يلحق سائر الكلم ، ضعف في المرتبة فحذف في الخط لثلاث يشبه النون الأصلية نحو قطن . وحذف من اللفظ في الوقف ، ولم يفتقروا عليه من كراهيتهم شبه بحرف الإعراب^(٢) .

ويبدو أن مصطلح « النون » بمعنى التونين كان معروفا في البيئة السحرية قبل سيويه . والمالب أنه مصطلح الخليل أو من قبله من السخاة ، وأنه طور في البصرة إلى مصطلح « التونين » الذي يستعمله سيويه غالبا في كتابه بيد أنه بقي على لفظه الأول « النون » عند المراء . واستعمال « التونين » مصطلحا بعد مرحلة لاحقة ومنطوية ؛ لأنه يتلشى الاشتراك اللفظي الذي ينصف به مصطلح « النون » الذي يدخل فيه نون الأفعال المضارعة الخمسة ونون المشي والجمع السالم بالإضافة إلى دلالة على التونين .

هاء التانيث :

أطلق الكوفيون مصطلح « الهاء » وهم يريدون « التاء المربوطة » قال

(١) انظر اللسان مادة : نون

(٢) سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٨٩ وما بعدها بصرف يسير

الفراء : « والسماحة والشجاعة مؤثقان للهاء فيهما »^(١) وقال ثعلب :
« أجرته إجازة وأقمت إقامة جاعوا بالهاء عوضاً مما ألفوا »^(٢) .

كما ورد التعبير بها عند البصريين قال سيبويه في باب الوقف : « ومثل هذا في الاختلاف بالحرف الذي فيه هاء التأنيث ، فعلامة التأنيث إذا وصلته التاء وإذا وقعت ألحقت الهاء »^(٣) وقال أيضاً : « وقد كسروا في معصية ومحبة ولا يحىء مكسوراً أبداً بغير الهاء »^(٤) . ولكن البصريين لم يلتزموا « بالهاء » فقد يعبرون بالتاء كما يتضح مما يأتي . وإنما سمي النحاة تاء التأنيث المربوطة « هاء » ؛ لأنه يوقف عليها بالهاء .

قال سيبويه : « وأما الهاء فتكون بدلاً من التاء التي يؤنث بها الاسم في الوقف كقولك : هذه طلحة »^(٥) ويقول المبرد : « وأما الهاء فتبدل من التاء الداخلة للتأنيث نحو نخلة ، وثمرة ، وإنما الأصل التاء والهاء بدل منها في الوقف »^(٦) . وقال الفراء : « والعرب تقف على كل تاء مؤنث بالهاء إلا طيناً ، فإنهم يقفون بالتاء فيقولون : هذه أمّ وجاريّ وطلعت » .

ولما كانت القاعدة العربية في رسم الخط العربي أن اللفظ يكتب بحروف هجائية يراعى فيها حالة الابتداء به أو الوقوف عليه رسمت تاء التأنيث المربوطة هاء في الوقف ، وقد نبه على هذه القاعدة أكثر من واحد من النحاة . جاء لي شرح شافية ابن الحاجب للرضي : « والأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة

(١) انظر معالي القرآن ١ / ١٢٩ .

(٢) الخليلي ١ / ١٦٩ .

(٣) الكتاب ٤ / ١٦٦ .

(٤) نفسه ٤ / ٩٢ .

(٥) نفسه ٤ / ٢٢٨ .

(٦) القصب ١ / ٦٣ .

ألفاظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها^(١) ويقول السيوطي في رسالته في علم الخط : « الأصل في رسم الخط أي كتابته بحروف هجائية يلفظ بها مع تقدير الابتداء به والوقوف عليه »^(٢) .

وقد علّل التحويين قلب التاء هاء بأصباب من أهمها :

١ - ما قاله سيويوه حيث يرى أنها قلبت هاء ، وذلك للفرق بينها وبين التاء التي هي من نفس الحرف نحو تاء أَلَقْتُ ، وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف نحو تاء سَنَبْتُهُ^(٣) .

٢ - ما قاله ابن جني في المنصف حيث يقول : « وإنما أبدلت هاء لانفتاح ما قبلها ، وأنها من الحروف المهموسة ، والهاء مهموسة ، وقرينة من الألف ، ولم تبدل أَلَفًا لانفتاح ما قبلها لئلا يلتبس بالألف المقصورة في حُبْلٍ ، وبُشْرَى ، والهاء قرينة من الألف فأبدلت هاء » . وقد علّل الرضي ذلك أيضًا بما يقرب من تعليل ابن جني حيث يقول : « لأن في الهاء همسًا ، ولينًا أكثر مما هو في التاء فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة » أولى وكذلك تزداد الهاء في الوقف فيما ليس فيه ، أعني هاء السكت نحو « أُنْهَ » وهؤلاء^(٤) .

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن الأسماء المؤنثة المفردة التي تنتهي بما يسمى بالتاء المربوطة ، ليس يوقف عليها بالهاء كما ظنّ النحاة ، بل يحدف آخرها ، ويمتد النفس بما قبلها من صوت لين قصير « الفتحة » فيخيل للسامع أنها تنتهي

(١) شرح شاعية من الخليل ٣ / ٣١٥ .

(٢) الحجة القوية والطرفة الشبهية ، مطبعة الجوانب ، إستانبول ١٣٠٢ هـ من ٥٤ .

(٣) الكتاب ٤ / ١٦٦ ونظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأبلري من ١٧٩ .

(٤) المنصف ١ / ١٦١ .

(٥) شرح الشاعية ٢ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

بالماء فحين يسمع كلمة مثل « الشجرة » في لهجات الكلام الآن يحيل إليها أن التاء المربوطة قد قلبت هاء والحقيقة أنها حذفت من النطق وامتد النفس مع صوت اللين قبلها فسمع كالماء^(١) .

وقد اختلف النحاة في أمر هذه العلامة هل هي « الهاء » أم « التاء » وقد ذكر هذا الخلاف السيوطي في الأشياء والظواهر حيث يقول : « واحتلما في أيهما بدل من الآخر فذهب البصريون إلى أن التاء هي الأصل ، وأن الهاء بدل عنها ، وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك ، واستدل البصريون بأن بعض العرب يقول التاء في الوصل والوقف يقول :

الله أنجأك بكفي مسلمت^(٢)

ولا كذلك « الهاء » صلمتا أن التاء هي الأصل ، وأن الهاء بدل عنها ، ويأن لنا موضحاً قد ثبت فيه التاء للتأنيث بالإجماع ، وهو في الفعل نحو : « قامت » و « فعدت » ، وليس لنا موضع قد ثبت فيه الهاء فالمصير إلى أن التاء هي الأصل أولى ؛ لما يؤدي قولهم من تكثير الأصول . واستدلوا أيضا - يعني البصريين - بأن التأنيث في الأصل الذي ليس محل التغير ، والهاء إنما جاءت في الوقف الذي هو محل التغير ، فالمصير إلى أن ما جاء في محل التغير هو البديل أولى من المصير إلى أن البديل ما ليس في محل التغير .

وقد نسب الرضي القول بأن التاء هي الأصل إلى سيويه والعراء وابن كيسان ، وأكثر النحاة ، ونسب القول بأن الهاء هي الأصل إلى ثعلب الذي علل قلبها في الوصل تاء بأنها لو خلقت بحالها هاء لقليل : « شجرها » بالتثوين ، وكان التثوين يعلب في الوقف أيضا كما في « زيدا » فيلتبس في الوقف بهاء

(١) انظر كتابه : في اللهجات العربية ، القاهرة ١٩٥٥م ص ١٢٤ .

(٢) تكملة البيت : من بعد ما بعدما وبعدت . انظر شرح الشافية ٢ / ٢٨٩ .

المؤنث قلبت في الوصل تاء لذلك ، ثم لما جيء إلى الوقف رجعت إلى أصلها وهو الهاء ^(١) .

والأولى في تصورنا أن يعبر بمصطلح « تاء التأنيث » بدلًا من الهاء ، وقد نص سيبويه في أكثر من موضع على أن الأصل الوصل « أو » الوصل الأصل ولا خلاف في أن جميع الناطقين ينطقون هذا الحرف « تاء » في الوصل ، ومعظمهم أو جميعهم باستثناء طييء يقلبها عند الوقف هاء ؛ ولذلك فإنه اتباعًا لقاعدة سيبويه المشهورة ينبغي تسمية هذه العلامة بالتاء بدلًا من الهاء .

ويبدو أن السبب في تردد النحويين بين المصطلحين هو ماورد في كتاب سيبويه من التعبير بالمصطلحين معا ، وذلك بسبب تعبير الخليل بن أحمد كثيرًا عن هذه العلامة بالهاء كما يتضح من الأقوال المعروضة إليه في الكتاب ، كما أن سيبويه لم يلتزم التعبير عنها دائمًا بالتاء .

أما البصريون فقد اتبعوا قاعدة سيبويه في أن الأصل الوصل ، ولذلك عبروا بالتاء كما هو واضح من نص المبرد المسوق آنفاً ، وليس لبعض الكوفيين من حجة في رسم العلامة هاء ، لأن الرسم يراعي حالة الوقف في بعض الأحيان كما ترسم الألف بعد المنصوب المون مراعاة لحالة الوقف ، وهي بدل من التوين وليست أصلًا وتعليل ثعلب يبدو - في تصورنا - محاولة لتكريس الخلاف مع البصريين في المصطلح ؛ لأنه من المتفق عليه أن حالة الوصل هي الأصل ، وأن الوقف هو الفرع ، لأنه هو مجال الحذف والإبدال ، ومن ثم فإن تصور ثعلب أن أصل العلامة الهاء مع أنها الوردية في حالة الوقف ، وأنه عدل عنها إلى التاء في الوصل للأسباب التي ذكرها هذا التصور يبدو متكاملًا ، ومقصودًا فه كما أشرنا إلى تكريس الخلاف .

(١) فخر شرح الشافعي ٢ / ٢٨٩ ، وفخر النصف ١ / ١٥٩ ، وشرح المعجل لابن يعيش ٥ / ٨٩

أما تحليل الدكتور إبراهيم أنيس بأن هذه الظاهرة ليست إبدالاً للتاء في الوقف هاء ، وإنما هي حذف للتاء مع امتداد النفس بصوت لين قصير يحيل للسامع أنه هاء فإن لنا عليه ملحوظات :

أولها : وضوح الهاء وضوحاً شديداً في كل موضع أبدلت فيه من التاء
ثانيها : الكلمات أمثال فتاة ، وحصة ، وقطة إذا وقفنا عليها أظهرنا الهاء واضحة ولو اتبعنا قوله لالتبس في حال الوقف عليها بكلمات « فتى » و « حصى » و « قطة » .

ثالثها : التاء اللاحقة لاشك أنها علامة تأنيث أي أنها عنصر ذو معنى أي « مورفيم » أو « دال نسبة » على حد تعبير المحدثين ، ومن ثم فإن حذف هذا العنصر المفيد للتأنيث يؤدي إلى التباس المذكر بال مؤنث ، ولذلك فإن اللغة تعتمد عن مثل هذا المسلك المؤدي إلى اللبس .

الفصل الخامس
مطامير شفرقة

مصطلحات متفرقة

الإضمار بمعنى الحذف :

من المصطلحات التي استعمالها الفراء كثيرًا وتابعه الكوفيون هو مصطلح « الإضمار » بمعنى الحذف أو الشيء المقدر .

ومن استعماله بمعنى الحذف قوله : « وكل موضع اجتمع فيه ثلثات جاز فيه إضمار إحداهما مثل قوله : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾^(١) . وقال عند إعراب قوله تعالى : ﴿ قَالُوا مَلَأْنَا قَالِ مَلَمَّ ﴾^(٢) . قال : « وإذا أضمرت معه عليكم رفعتة »^(٣) .

ومن وروده عنده بمعنى الشيء المقدر قوله عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ لَمُتِيَّةَ أَزْوَاجٍ ﴾^(٤) . قال : « فإن شئت جعلت الثمانية مردودة على الجمولة ، وإن شئت أضمرت لها فعلا »^(٥) . ويريد الفراء بقوله : مردودة . أي أنه بدل من جمولة من قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ الْأُنثَمِ حَمُولَةٌ وَفَرَسًا ﴾^(٦) .

وقد سبق مسيويه الفراء بالتعبير « بالإضمار » بمعنى الحذف وإن كان الأكثر

(١) الأنعام ، آية : ١٥٢ ، وانظر معاني القرآن ١ / ٢٨٤

(٢) هود ، آية : ٦٩

(٣) معاني القرآن ١ / ٤٠ ، وانظر ١ / ٤٨ ، ١١٤ ، ٢٧١ ، ٢٨٤ .

(٤) الأنعام ، آية : ١٤٣ .

(٥) معاني القرآن ١ / ٣٥٩ وانظر ٢ / ٣٢٣ .

(٦) الأنعام ، آية : ١٤٢

عند مسويه التعبير بالحذف جاء في الكتاب : « ومما يتنصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : ﴿ أَتَهْتَوُا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾^(١) . و « وراءك أوسع لك » ، و « حسبك خيرًا لك » . « إذا كنت تأمر »^(٢) وقوله أيضا : « ومما يتنصب في غير الأمر والنهي عن الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبد الله ، والبداء كله »^(٣) وقوله : « وأما لا يذكر بعدها الفعل المضمر ؛ لأنه من المصمر المتروك إظهاره حتى صار ساقطاً بمنزلة تركهم ذلك في البداء »^(٤) .

وقد تبع الكوفيون الفراء في التعبير بمصطلح « الإضمار » كثيرًا بمعنى الحذف ومن هؤلاء ثعلب وأبو محمد الأنباري ، جاء في مجالس ثعلب عند حديثه عن قول الشاعر :

أتيت بعد الله في القَدِّ موثقًا فالأ سعيذ ذا الحياة والغدر

قال : « من نصب سعيذًا أضمر فعلًا مثل « أتيت » أي قالت »^(٥) .

وأما القاسم الأنباري فقال عند قول ثعلبة بن عمرو :

وأهلك مهر أهلك اللوا ء ليس له من طعام تعيب^(٦)

قال : أراد أهلك ترك الدواء ومثله في الإضمار .

ياصخر وراذ ماء قد تناخره أهل الموارد ما في ورده عار^(٧)

أي ما في ترك ورده عار^(٨) .

(١) الفقه ، آية : ١٧١ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٨٢ .

(٣) نفسه ١ / ٢٩١ .

(٤) الكتاب ١ / ٢٩٢ .

(٥) انظر مجالس ثعلب ١ / ٦٠ وآلا بالفتح والشديد له في « هلا » التحقيقية وانظر أيضا ٢ / ٥٨٥ .

(٦) البيت المختصه أنظر ديوانها ص ٧٥ .

(٧) شرح الفصائل ٧٣ ، وانظر ص ٥١٨ .

(٨) الخصائص ٢ / ٣٦٨ ، وانظر البرهان ٢ / ١٠٣ .

ويظهر من تعبير القراء والكوفيين أنهم لا يفرقون بين الإضمار والحذف في المعنى ، فهما وإن اختلفا في اللفظ فهما في المعنى واحد . ويظهر من كلام ابن جني أنه يفرق بين الإضمار والحذف حيث يرى أن الفاعل لا يحذف^(١) . على حين نجد في : « الأشياء والنظائر » للسيوطي ما يفيد أن الفاعل يحذف ولا يضم ، وذلك مع المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهرًا ، فإن الفاعل يكون محذوفًا ؛ لأن المصدر غير مشتق عند البصريين فلا يتحمل ضميرًا ، بل يكون محذوفًا مرادًا إليه نحو يعجني قرب ريد ، ويعجني شرب الماء^(٢) .

وقد فرق بين الإضمار والحذف صاحب البرهان في علوم القرآن فقال : « والفرق بين الإضمار وبين المصدر بقاء أثر المقدّر في اللفظ نحو : ﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالْظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾^(٣) وَتُعَذِّبُ الْمُتَنَبِّهِينَ^(٤) ، ﴿ أَتَهْوَأُ غَيْرًا لَكُمْ ﴾^(٥) ثم قال : « ويدل على أنه لا بد في الإضمار من ملاحظة المقدّر باب الاشتقاق فإنه من أضمرت الشيء : أخففته . وأما الحذف فمن حذف الشيء : قطعه . وهو يشعر بالطرح بخلاف الإضمار ، ولهذا قالوا : « أَنْ » تنصب ظاهرة ومقدرة^(٦) . وقد تنبه ابن مالك إلى هذا الفرق فسَمَّى الإضمار : « الحَفَاء » ، وسمى الحذف : « الخوي » قال : « ويغني عن جملة الموصول به ظرف أو جار

(١) الخصائص ٢ / ٣٦٨ ، ونظر الومان ٣ / ١٠٢ .

(٢) نظر الأشياء والنظائر ٢ / ٦٣ ، ٦٤ .

(٣) الإنسان ، آية . ٣١ .

(٤) الأحزاب آية . ٢٤ .

(٥) النساء آية . ١٧١ .

(٦) البرهان في علوم القرآن ٣ / ١٠٢ .

ومحروور متوي معه استقر أو شبهه^(١) . ويبدو أن الغالب عند النحاة والسائد في كتبهم أنهم لا يفرقون بينهما فهم يستعملونهما بمعنى واحد .

وقد انتقد ابن مضاء القرطبي هذا الخلط في استعمال المصطلحين وبين أن النحاة لا يفرقون بينهما تفرقة واضحة ملزمة في جميع المواضع ، ولكنه في الوقت نفسه قد بين أيضا أن حذاق النحويين يفرقون بينهما فقال : « والنحويون يفرقون بين الإضممار والحذف ويقولون : أعني حذاقهم - أن الفاعل يضمّر ولا يحذف »^(٢) ، ولعل ابن مضاء يشير بذلك إلى ابن جني^(٣) الذي يرى أن الفاعل لا يحذف بل يضمّر كما بيناه آنفا .

ويبدو من البحث أن استعمال مصطلح « الإضممار » هو الغالب عند الكوفيين على حين يتردد المصطلحان بنسب متقاربة عند البصريين والخالفين . كما يبدو أن النحويين بصفة عامة لا يفرقون بين المصطلحين ، ولا يلتزمون أحدهما دون الآخر إلا صدد الحديث عن الفاعل فهم يرونه عند اختفائه مضمرا مستترا غير محذوف . ويظهر لنا أن الدلالة اللغوية لمصطلح « الإضممار » تجعله أقرب إلى التعبير عن « الحذف » مع نية المحذوف في الذهن وظهور أثره في اللفظ على حين دلالة الحذف في اللغة على معنى الاطراح وإبعاد الشيء . تجعل تصور هذه النية أبعد عن استخدام الكلمة في المصطلح .

والواقع أن الكلمتين في المصطلح - في تصورنا - لهما دلالة واحدة وهو مآمار عليه النحاة منذ القدم ، وهو ما نسوقنا إليه الدراسة اللغوية بأحكامها الحديثة ، أيضا ذلك أنه لا يمكننا ادعاء عنصر محذوف من عناصر التركيب المعوي أو الصيغة دون أن تكون هناك قرائن تدل على العنصر أو العناصر

(١) السهيل من ٢٥ .

(٢) انظر الرد على النحاة ، من ١٠٥ وما بعدها .

(٣) انظر الخصائص ٢ / ٣٦٨ .

المحدوفة ، وهو ما يعني تبة المحذوف وتصوره في ذهن المتكلم والسامع على السواء ، ولا يمكن ادعاء محذوف لم يقصده المتكلم ، ولم تدل عليه القرائن ، لأن ذلك يحل بالمعنى .

وحلاصة القول أن الحذف يتصور من مقارنة التراكيب أو الصيغ المطبوعة بأصلها المقرر عند النحويين القدماء . أو بما يسمى عند التحويليين « بالبية العميقة للتركيب أو الصيغة » وهذه البنية هي المرتبطة بالمعنى ، ومن ثم فإن دلالة « المحذف » مصطلحاً نحوياً أو صرفياً تبتدئ مساوية لدلالة مصطلح « الإضممار » وإن كانت دلالة كل منهما اللغوية مختلفة عن الأخرى ، وهو في نظرنا أدى إلى تصور اختلاف بينهما ، أو محاولة هذا التصور عند بعض النحويين القدماء .

التيان :

من المصطلحات التي وردت في معاني القرآن للفراء مصطلح : « التيان » ويريد به الفراء عدم الإدغام . قال عبد حديثه عن القراءات في قوله تعالى : ﴿ يَخْطِفُ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ يَكَاذُ الْبَرُّ يَخْطِفُ أَبْصَرُهُمْ ﴾^(١) قال : « وأما من خفض الياء والحاء فإنه أيضا من طلبه كسرة الألف ، لأنها كانت في ابتداء الحرف مكسورة ، وأما من جمع بين الساكنين فإنه كمن سى على التيان إلا أنه إدغام خفي »^(٢) . وقال أيضا عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ وَالصَّفَاتِ صَفًا ﴾^(٣) قال : « تخفض التاء من « الصادات » ومن « الناليات » ، لأنه قسم ، وكان ابن مسعود يدغم ﴿ وَالصَّفَاتِ صَفًا ﴾ وكذلك « الناليات » و « الراجرات » بدغم التاء منهن والتيان أجود ، لأن القراءة بتيت على التفصيل والتيان »^(٤) .

(١) البقرة ، آية : ٢٠ .

(٢) معاني القرآن ١ / ١٨ .

(٣) سورة الصفات آية ١٠ .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٢٨٢ .

وهكذا فإن مصطلح « التبيان » عند الفراء والكوفيين يساوي الإظهار عند الفراء ، وهو إظهار صوت الحرف دون إدغامه في الصوت التالي له .

والتعبير بالمصطلح الكوفي « التبيان » يلحظ فيه أن حالة عدم الإدغام تؤدي إلى فصل الحروف « الأصوات » بعضها عن بعض وظهورها في حالة من البيان قد يقص منها أو يؤثر فيها الإدغام الذي قد يتج عنه قدر من الإلباس .

الجحد :

بما في برهنتين

من المصطلحات التي تتردد في كتب الكوفيين مصطلح « الجحد » الذي يقابل مصطلح « النفي » عند البصريين^(١) .

وقد ورد مصطلح « الجحد » عند الفراء في معاني القرآن كثيراً وعند ابن السكيت في « إصلاح المطلق »^(٢) وعند أبي بكر الأنباري في « شرح القصائد السبع الطوال »^(٣) .

وقد ظهر لي أن الفراء لا يعبر إلا بمصطلح « الجحد » ومن التعبير به عنده قوله : « وإنما يجوز أن تجعل « لا » صلة إذا اتصلت بجحد قبلها »^(٤) . وقال أيضا : « وذلك أن الاستفهام يحتاج إلى جواب به « نعم » و « لا » ما لم يكن فيه جحد ، فإذا دخل الجحد في الاستفهام لم يستقم أن تقول فيه : « نعم »^(٥) ويقول أيضا : « إذا استفهمت بشيء يرد في الاستفهام ، فلك أن تدعه استفهاماً ولك أن تنوي به الجحد »^(٦) .

(١) نظر الكتاب ١ / ٩٨ ، ١٣٥ / ٢ ، ١٨١ / ٣ ، ١١٥ ، ١٥٢ ، ٤ / ٢٣٣ وانظر التتصب

١ / ٤٧ ، ٦٢ / ٣ ، ١٩٠ / ٤ ، ١٨٨ ، والأصول ١ / ٤٦٦ .

(٢) إصلاح المنطق ص ٢٨٣ ، ٢٨٥ .

(٣) شرح القصائد السبع الطوال ص ٥٣ ، ٢٤ ، ٢٦٧ ، ٢٨٢ .

(٤) نظر معاني القرآن ١ / ٨ .

(٥) ضمة ١ / ٥٢ .

(٦) ضمة ١ / ٤٢٣ . ونظر ١ / ١٧٥ ، ٤٧٩ ، ٢ / ٢٩ ، ٧٨ ، ٨٤ .

وقد تبع الكوفيون القراء في التصريح بالجمع . جاء في مجالس ثعلب
« وسئل أبو العباس عن الفرق بين كيلا وكيفا قال : « إذا كانت « لا » مع
« كي » فهي جمع ، وإذا كانت مع « ما » فهي صلة^(١) .

وقد رجع كل من الدكتور مهدي الخزومي والدكتور أحمد مكي الأنصاري
مصطلح الكوفيين « الجمع » على مصطلح البصريين « النفي » . وعلا ذلك
بأن مصطلح الجمع يساير روح اللغة أكثر من اصطلاح النفي الذي يساير
روح الفلسفة^(٢) .

وقد نصت أكثر المعجمات العربية على أن معنى « الجمع » هو الإنكار
مع العلم^(٣) على حين يقول ابن منظور في اللسان في مادة نفي : « نفي الشيء
نفيًا جمع » مما يظهر معه أنهما عنده بمعنى واحد .

ويظهر لي أن أهل اللغة يفرقون بين الجمع والنفي ، فالجمع نفي ما في
القلب ثبوته ، وإثبات ما في القلب نفيه ، وأنه ليس مرادفًا للنفي من كل وجه ،
لأنهم قالوا : إذا كان الثاني صادقًا سمي كلامه نفيًا وإن كان كاذبًا سمي كلامه
جمعًا ونفيًا أيضًا ، فكل جمود نفي ، وليس كل نفي جمودًا^(٤) ، وقد
جاء في البرهان : « قال ابن الشجري : إن كان الثاني صادقًا فيما قاله سمي
كلامه نفيًا ، وإن كان يعلم كذب ما نقاه كان جمعًا ، فالنفي أعم ، لأن
كل جمع نفي من غير عكس فيجوز أن يسمى الجمع نفيًا ، لأن النفي أعم ،
ولا يجوز أن يسمى النفي جمعًا »^(٥) .

(١) مجالس ثعلب ١ / ١٥١ ، ونظر ١ / ١٠١ ، ١٢٢

(٢) انظر مفردة الكوفة ص ٣٠٩ وأثر زكرياء القراء ومذهبه في النحو واللغة ص ٤٤٢ .

(٣) انظر التاج مادة « جمع »

(٤) انظر القاموس مادة جمع ، ويصائر دوي الحمير ٢ / ٣٦٨ والبحر المحيط ٤ / ٢٢٢ .

(٥) البرهان في علوم القرآن ٢ / ٣٧٦ .

وقد مثل صاحب البرهان للنفي بقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾^(١) ومثل للجحد بقوله تعالى : ﴿ قَلَمًا جَاءَتْهُمْ ءَايَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۖ وَجَعَلُوا بِهَا ءَامِيقَتَهَا أَنفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُظُومًا ۚ ﴾^(٢) وقوله تعالى : ﴿ مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾^(٣) وقوله تعالى : ﴿ يَخْلُقُونَ بِلَاقَةِ اللَّهِ مَا قَالُوا ﴾^(٤) .

وقد ذكر أن بعض العلماء لا يفرقون بين المصطلحين^(٥) .

وقد ذكر أبو هلال العسكري في كتابه « الفروق » الفرق بين الجحد والإنكار فقال : « الفرق بين الإنكار والجحد أن الجحد أحص من الإنكار ، وذلك أن الجحد إنكار الشيء الظاهر . والشاهد قوله تعالى : ﴿ يَتَجَعَّدُونَ ﴾^(٦) فجعل الجحد مما تدل عليه الآيات ، ولا يكون ذلك إلا ظاهراً ، وقال تعالى : ﴿ يَغْرِفُونَ نِعْمَتَ أَهْرَ ثُمَّ يَنكِرُونَهَا ﴾^(٧) فجعل الإنكار للنعمة ، لأن النعمة قد تكون خافية ، ويجوز أن يقال : الجحد هو إنكار الشيء مع العلم به والشاهد قوله : ﴿ وَجَعَلُوا بِهَا ءَامِيقَتَهَا أَنفُسُهُمْ ﴾ فجعل الجحد مع اليقين ، والإنكار يكون مع العلم وغير العلم^(٨) .

وقد عاب ابن القيم على الفقهاء استعمالهم لفظ الجحد في مطلق الإنكار في باب الدعاوى وغيرها ؛ لأن المنكر قد يكون محققاً فلا يسمى جاحداً^(٩) .

(١) سورة الأحزاب آية : ٤٠

(٢) سورة النمل ، آية : ١٣ ، ١٤

(٣) المائدة ، آية : ١٩

(٤) النور ، آية : ٧٤

(٥) انظر البرهان ٢ / ٣٧٦

(٦) الأعراف ، آية : ٥١

(٧) النحل ، آية : ٨٢

(٨) الفروق في اللغة ص ٢٧

(٩) بدائع القواعد ٤ / ١١٨

وخلص مما سبق إلى أن « النفي » في اللغة أعم من « الجحد » لأن الجحد يختص بسوع من النفي وهو أن يكون النافي منكراً للشيء مع العلم به ، ومن ثم فإن استخدام النفي مصطلحاً نحوياً يبدو في نظرنا أوفق وأنسب من استخدام « الجحد » الذي عُبِّرَ به الكوفيون وذلك لعمومية « النفي » وخصوصية « الجحد » ، ولا تنفق هنا مع التعليل الذي أورده الدكتور أحمد الأنصاري لتفضيل استخدام مصطلح « الجحد » الكوفي ، فقد علل ذلك كما سبق بمسألة مصطلح الكوفيين لروح اللغة أكثر من مصطلح « النفي » الذي يسائر في تصوره - روح الفلسفة ، وواقع الأمر أن الكلمتين كما مرَّ عريبتان لكل منهما دلالة لغوية عامة وليس في إحداها تجريد أكثر من الأخرى حتى توصف بما ذكر من وصف .

والأنسب في تصوريا لوضعه مصطلحاً هو ما كانت دلالاته اللغوية الأولى أقرب إلى الدلالة الاصطلاحية الحادثة أي المتأخرة ، ولا شك أن مدلول كلمة « النفي » العامة هو أنسب لمصطلح النفي في الدرس اللغوي حيث يشمل هذا المصطلح جميع أنواع النفي سواء أكان النافي صادقا أم كاذبا عالما بصدق حديثه أم غير عالم .

الموقت وغير الموقت :

استعمل الفراء مصطلح الموقت ليدل على شيعين :

الأول : ما يدل على العلم المُعَيَّن للتعريف قال : « ولا يجوز أن تقول : مررت بعبد الله غير الطريف . إلا على التكرير^(١) ؛ لأن عبد الله موقت^(٢) . وقال أيضا : وبئس لا يليها مرفوع موقت ، ولا منصوب موقت^(٣) .

(١) أي على اليدل .

(٢) معاني القرآن ٧ / ١

(٣) ص ٥٦ / ١

الثاني : « قد يطلق مصطلح « الوقت » على المعرفة مطلقا سواء كان التعريف بالعلمية أم يغيرها قال : « وذلك أنه جائز في الكرات أن تكون أعمالها^(١) تابعة لأسمائها ؛ لأنك تقول : إن كان أحد صالح قفلا ، وهو غير موقت أي : « غير معين » فصلح نعته مكان اسمه ، إذ كانا جميعا غير معلومين ، ولم يصلح ذلك في المعرفة ؛ لأن المعرفة موقفة معلومة وفعلها غير موافق للمعطى ولا للمعما^(٢) . ويريد بغير الموقت الكرة أو الاسم غير المعلوم قال : « وعبر في مذهب نكرة غير موقفة^(٣) .

ويبدو أن استعمال كلمة « الوقت » للمعرف بالعلمية مأخوذ من استخدام الكلمة أو بعض مشتقاتها في العلامات التي تنصب أمارات لأشياء يراد تعيينها ، ومنها مواقيت الإحرام ، وهي علامات مكانية ، فكأن الكلمة ليست مخصوصة بالحدود والعلامات الزمانية ، ولعل ذلك كان تطورا دلاليا جعل الكلمة تطلق على التحديد والتعيين مطلقا ، أي أنها انجذبت من التخصيص إلى التعميم ، حيث استعملت في الحدود والعلامات الزمانية أولا ، ثم شملت بعد ذلك العلامات المكانية ، ثم اتسعت دلالتها فشملت جميع العلامات والتحديدات ، ومن ثم استخدمها الفراء مصطلحا للمعرف بالعلمية تارة ، ولسائر المعارف تارة أخرى ، أما غير الموقت فهو مرادف للنكرة مطلقا .

وقد ساد مصطلحا « التعريف » و « التنكير » وما اشتق منهما من معرفة ونكرة ، ومعرف ، ومنكر في الدرس النحوي على حين تقلص كثيرا أو كاد استعمال « الوقت » و « غير الموقت » . وسبب ذلك في تصورنا لا يرجع إلى سيادة المذهب البصري فحسب ، وإنما لشروع « التعريف » و « التنكير » في الاستعمال اللغوي العام ووضوح دلالتها .

• • •

(١) المراد بالأصل جمع « صل » والمراد بها أسماء الفاعلين ، انظر مصطلح « الفعل »

(٢) معاني القرآن ١ / ١٨٥ ، وانظر ١ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٣) نكه ١ / ٧ ، وانظر ١ / ٥٦ ، ٥٧ ، ٢٤٣ .

الخاتمة

الختام

يختم بالبحث بعدما قُدم من معالجات لمصطلحات الكوفيين مقارنة بظائرها من المصطلحات عند البصريين والخالفين أن يبرر أهمّ النتائج التي توصل إليها بخلاف ما يتضمنه البحث من نتائج تمثل في توضيح معاني المصطلحات وبيان استعمالها وما أجراه من جهود في سبيل كشف غموضها وتحديد مدلولاتها ، وأهمّ هذه النتائج ما يلي :

١ - يبدو أن المصطلحات النحوية أو معظمها إلى عهد الخليل بن أحمد كانت مصطلحات بصرية ، وأن المصطلح الكوفي جعل يظهر شيئاً فشيئاً أو يتميز بعد الخليل ، وذلك أن كثيراً من مصطلحات الكوفيين والبصريين كانت من وضع الخليل ، وجانب منها بالطبع كان من وضع النحاة الأوائل قبل الخليل ، وقد التزم ببعض هذه المصطلحات الكوفيون ، وقاموا بتغيير جانب منها ، وكذلك فعل سيبويه حيث استعمل بعضها وقام بتطوير بعض آخر أو تغييره ، كما قام بوضع مصطلحات جديدة ، ولهذا السبب لا يتضح أمام الباحث خلافاً مدرسية في استخدام المصطلحات النحوية في الفترة الأولى إلى عصر الخليل .

٢ - نظراً لاتحاد أصول المدرستين البصرية والكوفية فإن كثيراً من المصطلحات التي اشتهرت بأنها كوفية ، كانت مستعملة عند أوائل البصريين كسيبويه ، بل كانت من وضع الخليل أو سيبويه ؛ وذلك كمصطلحات المعت والخلاف ، والخفض والتفسير والإضمار بمعنى الحذف ، ومصطلح ما يجري وما لا يجري ، وفي المقابل نجد عند القراء مصطلحات اشتهرت بأنها بصرية .

٣ - ينسب المصطلح عادة في كتب النحو إلى الفرقة التي غلبت في تعبيرها ، وكثر استعمالها له دون أن يعني بذلك اقتصارها عليه أو عدم استعمالها للمصطلح المناظر ، كغلبة نسبة مصطلحات النعت والكناية والسق والجاري وغير الجاري إلى الكوفيين ، في مقابل نسبة الصفة والصمير والعطف والمنصرف وغير المنصرف إلى البصريين .

٤ - يبدو عند النحويين القدماء استخدامهم أحيانا لأكثر من مصطلح واحد تعبيراً عن الحقيقة أو الفكرة الواحدة ، وهو ما سميناه في المقدمة بظاهرة « الترادف » في المصطلح ؛ مثل حروف الإضافة والجر ، وكذلك الجر والخفض ، كما يبدو عندهم كذلك استخدام المصطلح الواحد تعبيراً عن مجموعة من الحقائق أو الموضوعات المتعددة وهو ما سميناه بظاهرة « الاشتراك اللفظي » في المصطلح ، بيد أن هاتين الظاهرتين اللتين هما موضع نقد منهجي في دراسة المصطلحات ليستا من الكثرة إلى الحد الذي يفض من جهود البصريين والكوفيين الأوائل في إنشاء علم النحو وتطويره .

٥ - إن ظاهرتي « الترادف » و « الاشتراك » في المصطلح العلمي تعذبان من الأمور المألوفة بالنسبة للعلوم الناشئة ، بل إنهما في علم النحو لهما دلالة على أن طور النشأة وهما قد تميز بجهود كبيرة ثرية ، وإبداع مثالي سريع لعلماء أفاض متميزين ، وهو ما صبح هذه الفترة الباكرة بلون سريع ثري من التطور نحو النضج والاكتمال .

٦ - إنه لا محل بعد ذلك لنقد بعض الباحثين المحدثين للحجاء الأوائل كسيبويه والفراء من حيث الاضطراب أو الخلط في المصطلحات ، وذلك لما يثاب من طبيعة تلك الفترة بالإضافة إلى أن المصطلحات التي توصف بالخلط أو الاضطراب لا تمثل إلا نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بما استقر لديهما من مصطلحات تنسم بالدقة وتسلم من هذا النقد ، هنا فضلاً عن أن سيبويه

والفرّاء بعدّان من الرّواد الأوائل لهذا العلم وجهودهما الإبداعية الابتكارية
واصحة لا تنكر وقد أسهما بجهد ضخم في إثراء النحو وتطويره .

٧ - يوضح من دراسة مصطلحات النحو عند البصريين والكوفيين أنها
تقوم على الوصف الوظيفي للظواهر اللغوية ، ونتيجة لذلك فإنها قد تستعمل
في بعض الأحيان كما يتصح في بعض عناوين المسائل في كتاب سيويه ، وهذا
يدل على أنها ليست مأخوذة عن اليونان أو عن غيرهم من خارج البيئة
الإسلامية العربية ، كما أنها ليست متأثرة بتلك البيئات الخارجية .

٨ - جانب من مصطلحات الكوفيين التي استخدمها الفرّاء في معاني
القرآن يبدو أكثر وضوحاً ودقّة من مصطلحات البصريين المناظرة في كتاب
سيويه ، ويتضح ذلك من قصر المصطلح ودقّة تعبيره عن الظاهرة اللغوية أو
الفكرة المعنى ، وهو ما أشرت إليه في مواضعه من الدراسة .

٩ - إنّ جهود البصريين والكوفيين الأوائل لا سيّما الخليل وسيويه والفرّاء
في وضع المصطلحات النحوية وتطويرها تبدو مذهلة إذا ما قورنت بجهود
الخالفين الذين يسب إليهم تطوير عدد محدود نسبياً من المصطلحات
كمصطلح « عطف السق » ومصطلح « نائب الفاعل » .

والحمد لله ربّ العالمين .

ملحق بمصطلحات النحو الكوفي التي لم ترد في الدراسة

المصطلح	المقابل له
الامتناف ^(١)	الاستئناف
الانسان ^(٢)	المثنى
أدنى العدد ^(٣)	جمع القلة
الإرسال ^(٤)	السكون أو الوقف
استثناء يعرض ^(٥)	الاستثناء المنقطع
الاكتفاء ^(٦)	الاستغناء
ألف ^(٧)	همزة الاستفهام
الأوقات ^(٨)	ظروف الزمان
التشديد ^(٩)	التوكيد أو الإدغام
الجزاء ^(١٠)	الشرط

(١) معاني القرآن ١ / ٢٠٦ ، ٢٢٩ ، ٣٣٦ ، ٢ / ٧٧ ، ١٢٠ ، ١٧٨

(٢) معاني القرآن ١ / ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٥٥ وانظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ص ٢٠٦ .

(٣) انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ص ٣٦٨

(٤) معاني القرآن ١ / ٦ ، ٢ / ٧٥ ، ٣١٥ .

(٥) محاسن تعليل ١ / ١٠١ .

(٦) معاني القرآن ١ / ٥٧

(٧) المصدر نفسه ١ / ٧٠ ، ١٣٢ ، ٤٦٠ .

(٨) محاسن تعليل ١ / ١٧٥ ، ٢٦٦ ، ٢ / ٢٣ .

(٩) معاني القرآن ١ / ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٣ / ١٢٢ . ومعنى الإدغام ١ / ١٧ .

(١٠) المصدر نفسه ١ / ١٣٦ ، ١٧٩ ، ٢٢٥ ، ٢٤٣ .

المصطلح	المقابل له
الجماع ^(١)	الجمع
دو زمانه ^(٢)	جمع الكثرة الدال على آفة
السكت ^(٣)	الوقف
الصرف ^(٤)	صرف الأعداد من حالة الأفراد إلى التركيب
فَعَلَ يَفْعَلُ ^(٥)	المعل الماضي والمصارع
الفعل الواقع ^(٦)	الفعل المتعدي
لام التبرئة ^(٧)	لا النافية للجنس
لا يُوْجِبُ ^(٨)	لا يقال بوجهين
المفعول به ^(٩)	اسم المفعول
التنصب بما وقع على عائد	
ذكره من الفعل ^(١٠)	الاشتغال
التنصب بالخروج من الجملة ^(١١)	المصدر المؤكد للجملة

• • •

-
- (١) المصدر نفسه ٢ / ٩٣ ، والمذكر والمؤث لأي بكر الأنباري ص ٢٥٥ .
(٢) محاسن ثعلب ٢ / ٢١١ .
(٣) معاني القرآن ١ / ٢٩ ، ٢٤١ ، ٢ / ٢٣٢ .
(٤) معاني القرآن ٢ / ٣٣ .
(٥) المصدر نفسه ١ / ٣ ، ١٧٥ ، ٢٧٩ ، ٢١٩ .
(٦) المصدر نفسه ١ / ٢١ ، ١٦٨ ، ٢ / ٣٢ ، ١٧٨ ، ٣٣٢ .
(٧) نفسه ١ / ٢٠ ، ٢١ ، ٤٤٠ .
(٨) محاسن ثعلب ١ / ٤٢ .
(٩) معاني القرآن ٢ / ١٦١ .
(١٠) المصدر السابق ١ / ٢٤٠ ، ٢٧٦ .
(١١) المصدر السابق ١ / ٤٥٧ ، وتصريف فطر ١ / ١٠٥ .

الفهارس فهرس الآيات

الآية	رقبها	الصفحة
الفاتحة		
﴿ الحمد لله ﴾	٢	١٢١
﴿ عليهم ﴾ ﴿ ولا الصالحين ﴾	٧	٩١ ، ٢٦
البقرة		
﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ﴾	٢	٥٨
﴿ وأولئك هم المفلحون ﴾	٥	٤٦
﴿ يعملون أصابعهم في آذانهم من الصواحق حفر الموت ﴾	١٩	٨٠
﴿ يكاد البرق يخطف أبصارهم ﴾	٢٠	١٤٥
﴿ يا أيها الناس اصعدوا ربكم ﴾	٢١	٦٢
﴿ إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فرقها ﴾	٢٦	٤٥ ، ٢٩
﴿ إنك أنت العزيز الحكيم ﴾	٢٢	٤٦
﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ولا تقربا هذه الشجرة ففكرنا من الظالمين ﴾	٣٥	٨٥ ، ٧٨
﴿ إنه هو الغواب الرحيم ﴾	٣٧	٤٦
﴿ ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق ﴾	٨٩	٥٤
﴿ يتسموا اشعروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله ﴾	٩٠	٢٢
﴿ ما يورد الذين كفروا من أجل الكتاب ولا المشركين ﴾	١٠٥	٢٦
﴿ بل ملة إبراهيم حنيفا ﴾	١٣٥	٢٧
﴿ صبعة الله ﴾	١٣٨	٢٦
﴿ ومن تطوع خيرا ﴾	١٥٨	٩٢
﴿ ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء وتلأه ﴾	١٧١	٢٥
﴿ إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ﴾	١٧٣	٦٤

الآية	رقبها	المصحة
﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾	١٨٤	١١٢
﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾	١٨٥	٣٣
﴿ أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثَ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾	١٨٧	٦٤
﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ﴾	١٩٧	٦٤
﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ ﴾	٢٠٤	٣٦
﴿ وَيَهْلِكُ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ ﴾	٢٠٥	٣٦
﴿ وَأَن تَعْمُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى ﴾	٢٣٧	١١٢
﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾	٢٣٩	٥٨
﴿ مَن ذَا الَّذِي يَفْرِضُ اللَّهُ قِرْعًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾	٢٤٥	٧٨
﴿ ابْعَثْ لَنَا مَلَكًا يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾	٢٤٦	٤٥
﴿ لَمْ يَجِسَّهُ ﴾	٢٥٨	٤٠

آل عمران

﴿ وَكُفِّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾	٣٧	٩٨
﴿ بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ ﴾	٥٠	١١٣
﴿ فَلَن يَقِيلَ مِن أَحَدِهِمْ مِثْلُ الْأَرْضِ ذُبَا ﴾	٩١	٣٠
﴿ وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	٩٧	٣٧
﴿ مَا أَنتم لَوْلَاءُ تَجِبُونَهُمْ ﴾	١١٩	٩٤
﴿ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ ﴾	١٤٢	١٠٩
﴿ فِيهَا رَحْمَةٌ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ ﴾	١٥٩	٤٣

النساء

﴿ فَإِنْ طِبَّن لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾	٤	٣٠
﴿ أَيُّهَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾	٧٨	١١١
﴿ مَا أَنتم هَؤُلَاءِ جَادِلُكُمْ بِهِمْ ﴾	١٠٩	٩٥
﴿ فِيهَا يَفْضَحُونَ مِثْقَلَهُمْ لَمَّامَهُمْ ﴾	١٥٥	٤٣
﴿ انْتَهَوْا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾	١٧١	١٤٢ ، ١٤٣

المائدة

﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾	١٩	١٤٨
---	----	-----

الآية	رقعها	الصفحة
﴿ غير متجانف لإثم ﴾	٣٠	٥٩
﴿ إثم من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار ﴾	٧٢	٦٦
الأنعام		
﴿ قل إني أمرت أن أكون أول من أسلم ﴾	١٤	١٢٤
﴿ وأمرنا لنسلم لرب العالمين ﴾	٧١	١٢٤
﴿ وأن أقيموا الصلاة واتقوا ﴾	٧٢	١٢٥ ، ١٢٦
﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم ﴾	١٣٧	٦٤
﴿ ومن الأنعام حمولة وفرشا ﴾	١٤٢	١٤١
﴿ ثمانية أزواج ﴾	١٤٣	١٤١
﴿ لعلكم تذكرون ﴾	١٥٢	١٤١
﴿ وهذا كتاب أنزلناه مبارك ﴾	١٥٥	٥٩
الأعراف		
﴿ والورن يومئذ الحق ﴾	٨	١١٢
﴿ اسكن أنت وزوجك ﴾	١٩	٨٥
﴿ بآياتنا يجحدون ﴾	٥١	١٤٨
﴿ الذين كذبوا شعيباً كانوا هم الخاسرين ﴾	٩٢	٤٦
﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾	١٠٢	١٢٧
الأنفال		
﴿ وإذا قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق ﴾	٣٢	١١٣
التوبة		
﴿ يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ﴾	٣٢	١٢٤
﴿ يعلمون بالله ما قالوا ﴾	٧٤	١٤٨
هود		
﴿ قالوا سلاماً قال سلام ﴾	٦٩	١٤١
يوسف		
﴿ إني أراي أعصر عيرا ﴾	٣٦	١٢٩

الآية	رقبها	الصفحة
إبراهيم		
﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا تَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ ﴾	١٢	٤٠
التحل		
﴿ وَنَحْمِلْ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِالْغَنِيِّ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرْزُوفٌ رَحِيمٌ ﴾	٧	٥٣
﴿ يَهْرَقُونَ نَسَمَةَ اللَّهِ ثُمَّ يَنْكُرُونَهَا ﴾	٨٣	١٤٨
الكهف		
﴿ فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِدَا الْخَبِيثِ أَسَمًا ﴾	٦	١١٧
﴿ إِنْ تَرَوْا أَنَا أَقْبَلُ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾	٣٩	٤٦
مريم		
﴿ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَا يَبِينُ ذَلِكَ ﴾	٦٤	٧٥
طه		
﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ ﴾	١٤	٤٦
﴿ هَارُونَ أَخِي ﴾	٢٠	٢٨
﴿ وَلَا تَحْزَنْ حِينَئِذٍ إِلَى مَا مَتَعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرَزَقَ رَبُّكَ عِيسَى وَأَهْلِي ﴾	٣١	٥١
الأنبياء		
﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾	٧	٦٦
﴿ وَكَذَلِكَ نَجْئُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	٨٨	٦٥
الحج		
﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارَ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾	٤٢	٦٦
المؤمنون		
﴿ أَيْدِيكُمْ أَنْتُمْ إِنَّمَا مَعَكُمْ وَكُنتُمْ تَرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ ﴾	٣٥	٢٢

الآية	رقبها	الصفحة
﴿ عما قليل ليصبح نادمين ﴾	٤٠	٣٩
الفرقان		
﴿ إن كاد ليضلنا عن آلهتنا ﴾	٤٢	١٢٧
﴿ ومن يعمل ذلك يلحق أناثا * يضاعف له العذاب يوم القيامة ﴾	٦٨ ، ٦٩	٣٠
الحمل		
﴿ إنه أنا الله ﴾	٩	٤٧ ، ٦٧
﴿ فلما جاءتهم آياتنا مبصرة قالوا هذا سحر مبين * وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا ﴾	١٣ ، ١٤	١٤٨
﴿ إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم ﴾	٣٠	٣٣
القصاص		
﴿ فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ﴾	٨	١٢٨ ، ١٣٠
الأحزاب		
﴿ ويمذّب المنافقين ﴾	٢٤	١٤٣
﴿ ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ﴾	٤٠	١٤٨
مبا		
﴿ وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بل ورنى لتأتينكم عالم الغيب ﴾	٣	٨٢
الاحقر		
﴿ هل من خلق غير الله يرزقكم ﴾	٣	٤٢
الصفات		
﴿ والصفات صفات ﴾	١	١٤٥
ص		
﴿ أتخضعهم سخرى ﴾	٦٣	٧٨
الزمر		
﴿ وأمرت لأن أكون أول المسلمين ﴾	١٢	١٢٥
﴿ والسموات مطويات بيمينه ﴾	٦٧	٥٨
غافر		
﴿ حلکم بأنه إذا دعى الله وحده كفرتم ﴾	١٢	٦٦

الاية	رقمها	المصحف
﴿ ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب ﴾	٤٦	٣٤
الشورى		
﴿ إلى صراط مستقيم • صراط الله ﴾	٥٢، ٥٣	٣٤
الزخرف		
﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين ﴾	٧٦	٤٧
الذاريات		
﴿ والسماء بينا ما بأيدي ﴾	٤٧	١١٢
﴿ والأرض فرشنا ما نعم الماعلون ﴾	٤٨	١١٢
﴿ إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين ﴾	٥٨	٨٣
الصف		
﴿ يريدون ليطفئوا نور الله بأقوالهم ﴾	٨	١٢٤
المعارج		
﴿ أبطع كل امرئ منهم أن يدخل جنة نعيم ﴾	٣٨	٦٤
القيامة		
﴿ بل قادرى على أن نسوي بنانه ﴾	٤	٥٩
الدھر		
﴿ يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما ﴾	٣١	١٤٣
الطبارق		
﴿ إن كل نفس لما عليها حافظ ﴾	٤	١٢٧
العلق		
﴿ لنسما بالنامية • نامية ﴾	١٥، ١٦	٣٤
الإخلاص		
﴿ قل هو الله أحد ﴾	١	٤٧، ٦٦
﴿ الله الصمد ﴾	٢	١٣٢

فهرس الأعلام

(أ)

١٣٨ ، ١٣٥	إبراهيم أنيس
٥٦	إبراهيم السامرائي
٣٣	أبي بن كعب
٨١	ابن الأثير
٥٥	أحمد بن صابر
١٤٩ ، ١٤٧ ، ١٠٠	أحمد مكي الأنصاري
٧٠ ، ٤٢ ، ٢٧	الأخفش
١١٨ ، ٩٧ ، ٢٧	الأحموني
٣٧ ، ٣٥	الأصمعي
٧٩ ، ٦٠ ، ٥٢ ، ٤٠ ، ٣٧ ، ٣١	ابن الأنباري = أبو بكر
١٤٦ ، ٨٥	
١٢٩ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ٤٢	ابن الأنباري = أبو البركات
١٤٢ ، ٧٩ ، ٦٥ ، ٤٠ ، ٣٧	الأنباري = أبو محمد الفاسم بن محمد

(ب)

٦٩ ، ٦٨ ، ٥٠	برجشتراسر
--------------	-----------

(ت)

١١٩ ، ٥٦ ، ٥٥	د نعام حسان
---------------	-------------

(ث)

٣١ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٧	ثعيب
٥٠ ، ٥٢ ، ٦٠ ، ٦٦ ، ٧٢ ، ٧٤	
٧٩ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٣٤	
١٤٧ ، ١٤٢	

١٤٢

ثعلبة بن عمرو

(ج)

١٠٩

الحرمسي

١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١٣٥ ، ١٥٣ ،

١٤٤

١٢٢

ابن جني

الخوهري

(ح)

١٠٩ ، ١٢٣

٢٣ ، ٢٤

٦٥

٢٩ ، ٨٤ ، ١٢٦ ، ١٣٠

٧٥

ابن الخياط

الحسن (البصري)

ابن حنون

أبو حيان

حيدرة الجني

(خ)

١٢٩

٦٣

١٢٢

٢١ ، ٥٣ ، ٧٣ ، ٨١ ، ٩٢ ، ٩٣ ،

١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٣٧

١٢١

ابن خالويه

الخصري

خلف الأحمر

الخليل بن أحمد

الخولوسي

(د)

٢٥

٤٨ ، ١٠٢

٨٢٠

دثار بن شيان الحمري

الدمايسي

الدنوشري

(ز)

٤٣ ، ٧٦

٧٢

٤١ ، ٤٩ ، ٩١ ، ١٠٤ ، ١١٠ ،

١٣٤ ، ١٣٦

١١٨

الرازي

ابن أبي الربيع

الرضي

الرماسي

(س)

٦٢

٤٧ ، ٧٤

٧٥ ، ٧٦ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٩

الريدي

الرجاح

الرجاجي

الزعمري

٤٢

(ص)

ابن السراج

١٥ ، ٢٩ ، ٢٢ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٣
٧٨ ، ٨٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٢٢ ، ١٢٣
١٤٦

ابن السكيت

سيويه

١٥ ، ١٨ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٤٧ ،
٥٤ ، ٦٢ ، ٧٧ ، ٨٢ - ٨٥ ، ٨٩ ،
٩٠ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٠١ ،
١٠٣ ، ١٠٦ ، ١١٣ ، ١١٩ ، ١٢٣ ،
١٢٥

ابن سيده

٤٩ ، ٧٧

السمرافني

٥٢

السيوطي

٤٩ ، ٦٩ ، ٨٤ ، ٩٧ ، ١١٠ ، ١٢٠ ،
١٢٩ ، ١٣٦

(ش)

ابن الشجري

١٤٧

ابن شقير

١٧

شوق ضيف

١٠٤

(ص)

الصبيان

٩٧

الصمائي

٨١

(ط)

طاش كبرى زاده

١١٨

الطبري

٢٨ ، ٤٣ ، ١٠٧ ، ١٣٢

ابن الطبراة

٧١

(ع)

عاصم

عبد الستار الجوارى

٢٠ ، ٢٤ ، ٦٥ ، ٨٣

العسكري (أبو هلال)

١٠٣

٣٥ ، ٨١ ، ١٤٨

ابن عصفور
ابن عقيل
علي النجدي ناصف

٤٩

١١٠ ، ٢٧

١٠٤

(ف)

٥٦

٨١

١٥ ، ٢٧ ، ٢٢ - ٢٤ ، ٢٦ - ٢٩ ،
٤٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٥٤ ،
٥٧ - ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٧١ - ٧٣ ،
٧٨ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٩٤ ، ٩٥ ،
٩٧ - ٩٩ ، ١٠٤ - ١٠٧ ، ١٠٩ ،
١١٣ ، ١١٧ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ،
١٣٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٤٩

(ق)

٤٣

٦٨

١٤٨ ، ٤٣

(ك)

١٥ ، ٣٧ ، ٤٧ ، ٧٣ ، ١١٠

١٧ ، ٢٧

(ل)

٧٧

(م)

٦٧

١١٨

٦٥ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ١١٨ ، ١٢٩

٢٩ ، ٦٣ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٨٩ ، ٩٠

٩٢ ، ١٠٠ ، ١٢٣

١١٨

القارابي
ابن فارس
الفراء

القرطبي
القروبي
ابن القيم

الكسائي
ابن كيسان

الله

الشاربي
المالقي
ابن مالك
المبرد

المرادي

١٤٥	ابن مسعود
١٢٤	ابن مضاء
٧٠ ، ٤٢ ، ٣١	مكي بن أبي طالب القسي
٦٢	ابن منظور
١٠٩ ، ١٠٣ ، ٧٤	مهدي النخرومي
(ن)	
١٣٠	النحاس (أبو جعفر)
١١١	ابن النحاس (بهاء الدين)
(هـ)	
٦١	ابن هاني
١١٨	اهروي
١١٨ ، ٧٠ ، ٦٥ ، ٤٢	ابن هشام
١١٨	هري فليش
(ي)	
٣٤	يحيى بن وثاب
٩١ ، ٨٣ ، ٧٧ ، ٦٨ ، ٦١ ، ٤٦	ابن يمش

• • •

المصادر والمراجع

- ١ - أبو ذكريا القراء ومذهبه في النحو واللغة ، تأليف الدكتور أحمد مكي الأنصاري
مشر المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية . القاهرة .
- ٢ - الإنتقان في علوم القرآن . لأبي الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين
السيوطي . الطبعة الثالثة ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م .
- ٣ - أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي سنة ١٣٥٣هـ -
١٩٣٦م .
- ٤ - الألفية في علم الحروف ، علي بن محمد الحروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي . دمشق
١٣٩١هـ - ١٩٣١م .
- ٥ - أساس البلاغة للزمخشري . مصر ١٣٤١هـ - ١٩٢٢م .
- ٦ - أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار . مطبعة الشرق
بدمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- ٧ - الأشباه والنظائر للسيوطي ، تحقيق طه عبد الرؤوف . مكتبة الكليات الأزهرية .
سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ٨ - إصلاح المطلق لأبي السكت ، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون . دار
المعارف بمصر .
- ٩ - الأصول في النحو لأبي السراج ، تحقيق الفتي . مؤسسة الرسالة بيروت ط ١ ،
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ١٠ - الإعراب عن قواعد الإعراب لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام ، تحقيق
الدكتور رشيد عبد الرحمن الميدي . الطبعة الأولى . دار الفكر ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- ١١ - إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري : الهيئة العامة
لشئون المطابع الأميرية ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .
- ١٢ - إعراب القرآن للنحاس ، تحقيق الدكتور وهيب غازي واحد . شعبة العالي .
بغداد .
- ١٣ - أقرب المولود . للشرنوبلي .
- ١٤ - أمالي الزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون . مطبعة المدني ، الطبعة الأولى
١٣٨٢هـ .

- ١٥ - الأمالي الشجرية لابن الشجري . دار للمعرفة بيروت .
- ١٦ - إنباء الرواة على أسماء النحاة للمعطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتب . ١٩٧٣ م .
- ١٧ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لأبي البركات الأباري ، تحقيق محمد عبي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة ١٢٨٠ هـ - ١٩٦١ م .
- ١٨ - الإيضاح للقروي . ط صبيح القاهرة .
- ١٩ - الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، الجزء الأول ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود . مطبعة دار للتأليف بمصر الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- ٢٠ - الإيضاح في علل النحو للرجاجي ، تحقيق الدكتور ملزن المبارك ، دار الفلاس بيروت . الطبعة الثانية .
- ٢١ - البحر المحيط لأبي حيان ، الطبعة الثانية . دار الفكر بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٢٢ - بدائع الفرائد لابن القيم الجوزية . دار الكتاب العربي بيروت .
- ٢٣ - البرهان في علوم القرآن للزركشي . دار للمعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة ١٣٨١ هـ - ١٩٧٢ م .
- ٢٤ - البسيط في شرح جمل الرجاجي لابن أبي الربيع ، تحقيق وحراسة الدكتور عباد ابن عبد النبي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٢٥ - بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العربي للفهرزبادي ، تحقيق محمد علي السجار وعبد العليم الطحاوي . نشر المكتبة العلمية بيروت .
- ٢٦ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . مشر عيسى الحلبي . الطبعة الأولى . سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ٢٧ - البيان في عريب إعراب القرآن لأبي البركات الأباري ، تحقيق طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا . المطبعة العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٢٨ - تاج المروس للزبيدي ، طبعة مكتبة الحياة . بيروت .
- ٢٩ - التحفة البية والطرفة الشبية للسيوطي ، مطبعة الخرائب القسطنطينية سنة ١٣٠٢ هـ - ١٨٨٢ م .
- ٣٠ - تسهيل المعوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات دار الكتاب العربي ١٣٨٧ هـ .
- ٣١ - التصريح على التوضيح لخلد بن عبد الله الأزهرى ، دار الفكر . بيروت .
- ٣٢ - التطور اللغوي ليرجنتراسر . القاهرة ١٩٢٩ م .

- ٢٣ - التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني ، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الرحمن عميرة
عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ٢٤ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدعابني ، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن
المعدي . الطبعة الأولى . سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م الرياض .
- ٢٥ - تفسير الرازي ، نشر عبد الرحمن محمد . القاهرة ١٣٥٧هـ .
- ٢٦ - تفسير أبي السعود . طبع دار المصنف . بيروت .
- ٢٧ - تفسير الطبري ، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ مصطفى البياي الخلي
- ٢٨ - تفسير القرطبي ، تحقيق أحمد عبد العليم اليردوني ، القاهرة ١٣٨٤هـ .
- ٢٩ - التكملة والذيل والصلة للصغاني .
- ٤٠ - ثلاث رسائل في الحروف للبخيل بن أحمد وابن السكيت والرازي ، تحقيق الدكتور
رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م نشر مكتبة الخانجي .
القاهرة ، ودار الرفاعي في الرياض .
- ٤١ - جامع الدروس العربية .
- ٤٢ - الجمل للزجاجي ، تحقيق د . علي توفيق الحمد ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ
مؤسسة الرسالة ومجالس العلماء .
- ٤٣ - الجنى الداني في حروف المعاني للبرادي ، تحقيق طه حسين ، طبع جامعة الموصل
١٣٩٦هـ .
- ٤٤ - حاشية الأمير على الشنور .
- ٤٥ - حاشية ابن حمدون على الكودي .
- ٤٦ - حاشية الحضري على ابن عقيل .
- ٤٧ - حاشية الصبان على شرح الأشموني ، طبع دار إحياء الكتب .
- ٤٨ - حاشية يس على التصريح ، دار الفكر .
- ٤٩ - حروف المعاني للزجاج ، بتحقيق علي توفيق الحمد ، الطبعة الأولى سنة
١٤٠٤هـ .
- ٥٠ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، تأليف محمد عبد الخالق عصبه ، نشر جامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .
- ٥١ - دراسات في منه اللغة ، الدكتور صبحي الصالح ، الطبعة الثانية ، دار العلم
للملايين . بيروت .
- ٥٢ - ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق عبد الكريم البصيلي ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ .

- ٥٣ - ديوان الخرنق ، تحقيق الدكتور حسين نصار ، دار الكتب المصرية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- ٥٤ - ديوان النساء ، تحقيق لويس شيخو اليسوعي ، مطبعة الآباء اليسوعيين ١٨٩٦م .
- ٥٥ - الرد على النحلة لابن مضاء القرطبي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م القاهرة .
- ٥٦ - رصف المباني في حروف المعاني للمالقي ، تحقيق الدكتور أحمد الخراط الطبعة الثانية سنة ١٤٠٥هـ .
- ٥٧ - سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني ، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هندوي ، دار القلم ، دمشق الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٥٨ - شرح الأقبوني على ألفية ابن مالك . دار الفكر .
- ٥٩ - شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ، تحقيق الدكتور علي الشوملي ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ .
- ٦٠ - شرح الشافية للرضي ، تحقيق محمد نور الحسن ورميله ، دار الكتب العلمية ١٣٩٥هـ .
- ٦١ - شرح عمدة الحفاظ لابن مالك ، تحقيق عدنان الدوري ، مطبعة المعاني ١٣٩٧هـ .
- ٦٢ - شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأباري ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف سنة ١٤٠٠هـ .
- ٦٣ - شرح الكافية للرضي ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ بيروت .
- ٦٤ - شرح اللوحة البدرية لابن هشام ، تحقيق الدكتور صلاح راوي ، الطبعة الثانية ، مطبعة حسان .
- ٦٥ - شرح المفصل لابن يعيش ، طبع عالم الكتب . بيروت .
- ٦٦ - شرح المصليات للأباري ، تحقيق كارلوس يعقوب لابل ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، بيروت سنة ١٩٢٠م .
- ٦٧ - الصاحي في فقه اللغة لأحمد بن فارس ، تحقيق السيد أحمد صفر ، طبع عيسى الباني الحلبي .
- ٦٨ - الصمائر في اللغة العربية ، تأليف الدكتور محمد عبد الله جبر ، دار المعارف ، مصر سنة ١٩٨٠م .
- ٦٩ - العربية الفصحى لهنري فليش ، ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين .
- ٧٠ - العربية لغة العلوم والتقنية ، د . عبد الصبور شاهين .
- ٧١ - فتح الباري لابن حجر ، طبع السلفية بمصر .

- ٧٢ - الفروق في اللغة لأبي حلال العسكري ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٧٣ - العمل وزمانه وأبيته الدكتور إبراهيم السامرائي ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٧٤ - في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس . دار الفكر العربي .
- ٧٥ - التماموس المحيط للفيروزبادي . دار الكتاب العربي .
- ٧٦ - الكافية لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله ، نشر مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع جدة . الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- ٧٧ - كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق لأبي نصر محمد بن طرخان الفارابي ، تحقيق محسن مهدي ، مطبعة الشروق ، بيروت سنة ١٩٦٨م .
- ٧٨ - الكتاب لسيويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٤٠٣هـ .
- ٧٩ - كشاف اصطلاحات الفنون محمد بن علي الفاروقي ، حققه الدكتور لطفي عبد البديع . المؤسسة المصرية العامة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .
- ٨٠ - كشف الظنون للحاجي خليفة ، طبع وكالة المعارف ، تركيا ١٣٦٢هـ .
- ٨١ - كشف المشكل في الحول لعل بن سليمان الحيدرة البجلي ، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م مطبعة الإرشاد بغداد .
- ٨٢ - اللامات للزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ، دمشق .
- ٨٣ - لسان العرب لابن منظور ، نشر دار صادر ، بيروت .
- ٨٤ - النعمة العربية مماها ومبناها ، الدكتور تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٧٣م .
- ٨٥ - عجائب ثعلب تحقيق عبد السلام هارون ، طبع دار المعارف بمصر الطبعة الثانية ١٩٦٩م .
- ٨٦ - المنصبي لابن سبويه ، طبع الأميرية ، بولاق ١٣٢٠هـ .
- ٨٧ - المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، للطبعة الثالثة ، دار المعارف .
- ٨٨ - مدرسة الكوفة للدكتور مهدي الخرومي ، الطبعة الثانية ١٣٧٧هـ مصطفى الباني الحلبي .
- ٨٩ - المذكر والمؤث لابن الأثيري ، تحقيق طارق الجبالي ، الطبعة الأولى ١٩٧٨م بغداد .

- ٩٠ - المساعد على تهليل القوائد لابن عجيل ، تحقيق الدكتور محمد بركات ، نشر جامعة أم القرى ١٤٠٠هـ .
- ٩١ - مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ، تحقيق ياسين محمد السواس ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الثانية .
- ٩٢ - للمصطلح النحوي للدكتور عوض بن حمد الفوزي ، نشر جامعة الملك سعود ، سنة ١٤٠١هـ .
- ٩٣ - معاني القرآن للأخفش ، تحقيق عبد الأمير الورد ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ .
- ٩٤ - معاني القرآن للزجاج ، دار الكتب .
- ٩٥ - معاني القرآن للقراء ، تحقيق محمد علي النجار ، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- ٩٦ - معجم الأدباء لياقوت الحموي ، طبع دار المأمون بمصر .
- ٩٧ - للمعجم الأدبي ، تأليف جبرور عبد النور ، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ١٩٧٩م
- ٩٨ - للمعجم الوسيط الطبعة الثانية .
- ٩٩ - معني اللبيب لابن هشام ، تحقيق الدكتور مارون المبارك ومحمد علي حمد الله الطبعة الخامسة ، سنة ١٩٧٩م عن دار المكر .
- ١٠٠ - مفاتيح العلوم للخوارزمي ، نشر إدارة الطباعة النورية ، مصر ١٣٤٢هـ
- ١٠١ - مفتاح السعادة لطاش كبرى راده ، تحقيق كامل بكري وزميله ، طبع دار الكتب الحديثة .
- ١٠٢ - مقاييس اللغة لأحمد بن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، طبع دار الفكر سنة ١٣٩٩هـ .
- ١٠٣ - المختصر في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني . تحقيق الدكتور كاظم المرجان ، نشر وزارة الثقافة العراقية ١٩٨٢م .
- ١٠٤ - المختصر للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمه ، طبع دار الكتب ، بيروت .
- ١٠٥ - مقدمة في النحو لخلف الأحمر ، تحقيق عز الدين التوحي ، دمشق ١٣٨١هـ
- ١٠٦ - النصف شرح نصريف المازني لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعد الله أمين ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ .
- ١٠٧ - الموفي في النحو الكوفي للسيد صدر الدين الكنتراوي ، شرح ومطابق محمد هجت البيطار ، نشر المجمع العلمي العربي ، بدمشق .

١٠٨ - نحو الفعل لأحمد عبد الستار الخوارزمي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

١٠٩ - نظم الفرائد وحصر الشرائد للإمام مهذب الدين مهلب بن يركات المهلي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، نشر مكتبة الخانجي ، القاهرة الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

١١٠ - مع الفوائد للسيوطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، طبع دار البحوث العلمية - الكويت وطبعة سنة ١٣٧٧هـ القاهرة ، مطبعة السعادة .

الدوريات

١ - مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة الجزء ٢٥ سنة ١٣٨٩هـ .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة البحث
١٣	الفصل الأول : مصادر مصطلحات النحو الكوفي
١٥	أسباب اختفاء معالم المذهب الكوفي
١٧	المصادر الأصلية للنحو الكوفي
٢٣	تأثير بعض المصادر بالمصطلح الكوفي
٢٥	الفصل الثاني : مصطلحات أسماء الأبواب والأجناس
٢٧	١ - الترجمة
٢٩	٢ - التفسير
٢٩	التفسير : التميز
٣٠	التفسير : البديل
٣٠	٣ - التكرير
٣٢	التكرير : البديل
٣٣	التكرير : التوكيد اللفظي
٣٤	٤ - الدعاء
٣٦	٥ - الرد
٣٦	الرد : العطف بحرف من حروف العطف
٣٦	الرد : البديل
٣٨	٦ - الصلة
٣٨	الصلة : الحرف الزائد
٤٥	الصلة : الاسم الموصول
٤٥	الصلة : الجملة الواقعة صفة للتكرة
٤٥	٧ - العماد
٤٦	شروطه
٤٧	ضابطه عند الفراء
٤٨	سبب التسمية
٤٩	نوعه

الصفحة	الموضوع
٥٠	٨ - الفعل الدائم
٥١	مناقشة السراقي للكوفيين
٥٢	٩ - الفعل
٥٢	الفعل : اسم الفاعل
٥٣	الفعل : الخبر
٥٣	الفعل : المصنر
٥٤	الفعل : النصب على الحال
٥٤	الفعل : اسم الفعل
٥٧	١٠ - القطع
٥٧	القطع : النصب على الحال
٥٨	القطع : النصب بفعل محذوف
٥٩	الخروج : بمعنى النصب على الحال
٦٠	١١ - الكتابة والمكتبي
٦٢	مجاراة النحاة للكوفيين في التسمية
٦٣	١٢ - لم يسم فاعله
٦٣	تسميته عند البصريين
٦٤	ما يقابله عند الفراء
٦٦	١٣ - المجهول
٦٧	علة التسمية
٦٨	الفرض منه
٦٩	الفرق بينه وبين المباد
٧١	١٤ - المحل أو المصفة
٧٢	علة التسمية
٧٤	١٥ - المستقبل
٧٧	١٦ - النسق
٨٠	١٧ - النصب على غير وقوع من الفعل
٨٠	١٨ - النعت
٨٠	معناه عند اللغويين
٨٢	معناه عند النحاة

الصفحة	الموضوع
٨٧	الفصل الثالث : مصطلحات الإعراب والبناء
٨٩	١ - ألقاب الإعراب والبناء
٩٢	تأثر الكوفيين بالخليل بن أحمد
٩٤	٢ - التقريب
٩٤	تعريفه عند القراء
٩٥	أمثله وإعرابها عند النحاة
٩٨	٣ - الجارى وغير الجارى
١٠٠	تأثر الكوفيين بالخليل بن أحمد
١٠١	٤ - الخلاف
١٠١	أبوابه عند الكوفيين
١٠٥	٥ - الصرف
١٠٥	تفسيره عند القراء
١٠٨	مناقشة ابن جني الكوفيين
١١٠	٦ - المرافق
١١٣	الخلاف بين البصريين والكوفيين
١١٥	الفصل الرابع : مصطلحات الحروف
١١٧	١ - الأداة والأدوات
١١٨	آراء المحدثين بتقسيم الأدوات
١٢٠	٢ - حروف الخفض والإضافة
١٢١	دلالتها عند القراء
١٢٣	علة تسميتها بحروف الإضافة
١٢٤	٣ - لام أن
١٢٦	أقوال العلماء في هذه اللام
١٢٧	٤ - لام إلا
١٢٨	٥ - لام الصيغة
١٢٩	تسميتها عند النحاة غير الكوفيين
١٣٢	٦ - النون : التوين
١٣٣	٧ - هاء التانيث
١٣٤	أسباب قلب التاء للربوطة هاء

